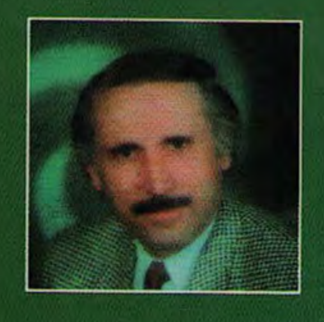
باقر ياسين

قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية

وقائع وأسرار





المؤلف في سطور

* من مواليد البصرة عام ١٩٣٩
* يحمل البكالوريوس من جامعة بغداد عام ١٩٦٢.
* يحمل شهادة دبلوم في الأدب من الجامعة اليسوعية في بيروت عام ١٩٨٠.
* كان عضواً في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق بين عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠.
* شخصية سياسية عراقية معارضة مستقلة.
* صدر له الكتب التالية:

ــ مظفر النواب حياته وشعره، عام ١٩٨٨.

ــ قصائد قتلت أصحابها، ١٩٩٣.

ــ تاريخ العنف الدموي في العراق.

ــ مجموعة مقالات سياسية في الصحافة العربية.

* قيد الإنجاز:

نظريات علم النفس في شعر المتنبي.

المراسلة الشخصية مع الكاتب

على العنوان التالي:

دمشق/ ص.ب ٤٤٥٦

قول مالا يقال عن المعارضة العراقية

باقر ياسين

قول مالا يقال عن المعارضة العراقية

ـ وقائع وأســرار ـ



قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية
باقر ياسين
الطبعة الاولى ٢٠٠١

توزيع دار الكنوز الادبية
ص.ب ٧٢٢٦ ــ ١١
هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦ ــ ٠١
بيروت ــ لبنان

ربنا ولا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا

الإهداء

إلى من عانوا من عسف

الانظمة والمعارضة

توطئة

كان الكاتب عضواً في قيادة قطر العراق في بغداد عام ١٩٦٧ وهـــو التنظيـــم التابع للقيادة القومية لحزب البعث في دمشق، وكان هناك صراع خفي ومرير يجـري في السر على نحو عنيف مع القيادة الحزبية التقليدية التي كان يقودها الســـيد أحمـــد حسن البكر والتنظيم التابع لها، وطيلة عامين من الزمـــان ـــ ١٩٦٧ ـــ ١٩٦٨ ـــ حصل ما يشبه السباق الشرس بين الجناحين لإسقاط نظـــام عبدالرحمـــن عـــارف الضعيف... وبعد أن تمكن السيد أحمد حسن البكر وقيادته إســـقاط النظـــام في ١٧ تموز ١٩٦٨ كان طبيعياً أن يتم اعتقال ومطاردة جميع أعضاء وقيادة التنظيم المنـــافس وهذا ما حصل بالفعل..

في تلك الظروف اضطر الكاتب للاختفاء فترة من الزمن في بغداد ثم غـــادر الى سوريا لحضور المؤتمر القومي العاشر، وفي عام ١٩٧١ انتخب عضـــــواً في القيـــادة القومية بدمشق وفي نفس العام ١٩٧١ استطاع انشاء وتكوين أول نـــواة لمعارضـــة وطنية عراقية عرفت باسم ـــ التجمع الوطني العراقي ـــ وقـــد رأس أول اجتمـــاع لهذه الصيغة الجبهوية الوطنية المعارضة ذات الاهداف الوطنية النظيفة البعيـــدة عـــن الارتزاق والعمالة والعلاقات الاجنبية المشبوهة، وبسبب تلك النشاطات فقد أحيـــل الكاتب بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ الى محكمة الثورة مع عدد من الاشخاص بتهمة التـــآمر والقيام بأعمال التخريب كما ورد في قرار الإحالة، وبتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤ صـــدر الحكم عليه بالاعدام غيابياً مع بعض الأشخاص الآخرين بينما نفذ حكـــم الاعـــدام والاحكام الاخرى بمن كان حاضراً في قفص الإتهام في تلك المحاكمة..

ويجد القاريء صورة لقرار الإحالة مع صورة لقرار الحكم الصـــادر في هـــذه القضية وأسماء الذين حوكموا في الصفحة ٢١٧ والصفحة ٢١٩ من هذا الكتاب.

إننا نذكر ذلك من أجل التوضيح للبعض ممن لا يعرفون من النقاش والحوار والإختلاف السياسي غير التشكيك وتوجيه التهم المجانية والشتائم والتجريح الشخصي، خصوصا فئة المستجدين والمنتفعين في المعارضة العراقية.

وهكذا فإن الكاتب يعيش خارج بلاده منذ ٣٢ عاما وقد مضى على قرار اعدامه بسبب المعارضة حوالي ٢٨ عاما وما زال يعيش في الغربة تحت ظروف الحاجة والعوز دون أن يراهن أو يساوم على شرفه الوطني، غير أن الكاتب كغيره من المعارضين الشرفاء المحبين لوطنهم وبلادهم والمضحين من أجل سلامة العراق ووحدته وعزة شعبه، مفجوع بما يقوم به البعض من نشاطات مشبوهة ومهينة لتحويل المعارضة الى دكاكين للإرتزاق والإستجداء والعمالة والخيانة الوطنية.

إضافة الى كل ذلك نقول لمن سيكون له موقف أو رأي من هذا الكتاب أو بعض ما ورد فيه سلبا أو إيجابا، أن الأنفع والأجدى هو التوجه لمناقشة الأفكار والوقائع والحوادث والآراء والأحكام الواردة فيه بروح علمية واستدلالات منطقية واقعية من أجل تعميم الفائدة واستخلاص النتائج للخروج من المحنة التي تحيط بنا جميعا في هذه الإبادة البطيئة التي يتعرض لها العراقيون في كل مكان في الداخل والخارج.

المقدمة

لا زمان يناسب إصدار هذا الكتاب فهو لابد أن يصدر في وقت لا ترضى عنه شريعة الابتزاز التي مازالت تستخدمها أكثر أطراف المعارضة العراقية لتجلد بها كل رأي حر وكل تحليل واقعي ومنطقي للأحداث في البلاد، أو كل نقد يوجّه لسلوكها المشين

ومن المؤسف أننا لم نستطع اكتشاف هذه الحقيقة إلا بعد مرور أكثر من عشرين عاماً مضت بانتظار الوقت المناسب لإصداره، حتى تبين لنا أن كل ذلك الانتظار لم يكن غير خضوع للابتزاز أو الخشية من إلحاق الظلم والأذى بالمعارضة المتظلّمة الشاكية التي تفتش على الدوام عن أعذار ومبررات تلقي عليها نتائج فشلها وخيبتها وتمزقها وتناحرها المتواصل

ولعلنا نجد من الواجب أن نوضّح للقارئ أن هدف هذا الكتاب ليس هو الطعن في المعارضة العراقية بعناوينها ورموزها ودكاكينها، ووكالاتها المفتوحة في الخارج، وإساءاتها المخجلة لأننا نعلم تمام العلم بأن الطعن في الميّت حرام، ثم أننا لم نعد نستطيع أن نعرف من هي المعارضة العراقية لنوجه الطعن إليها، فقد أصبح بإمكان أي هارب من الجنديّة أو أي نصّاب مطلوب للقضاء في العراق أو أي أمّي يفتش عن المال والشهرة، أن يتحوّل إلى قائد في المعارضة العراقية يتحدث باسم الشعب العراقي من أقصاه إلى أقصاه بعد أن ضاعت المقاييس وتاهت مقاليد الأمور وفلت زمامها من يد الجميع...

إن هذا الكتاب هو محاولة لتلمّس معالم الطريق الصحيح لبناء معارضة حقيقية جادّة تبتعد عن المتاجرة بجثث العراقيين وعذابهم ومصائرهم واستغلال سخطهم ونقمتهم واضطهادهم، وهو في ذات الوقت محاولة لتسليط الضوء على بعض الحقائق والظواهر والمسلّمات السلوكية ذات البعد التاريخي والنفسي والفلسفي التي تلتصق بشخصية الفرد العراقي والتي يفرزها ويجسّمها واقع الصراع السياسي الراهن حيث يرفض أكثرنا الاعتراف بها ويخشى مواجهتها أو وضع الحلول العملية لها. . . وهو بالإضافة إلى ذلك، عملٌ بنّاء لا يقتصر على النقد وفضح الممارسات التي أساءت لمصداقية المعارضة بأشخاصها وهيئاتها فحسب، بل يطرح منهجاً للحل الأنسب والأمثل للخروج من المأزق السياسي التاريخي الذي وصلت إليه البلاد، لذلك فبإمكان أي فرد في الحكم أو في المعارضة أن يتبصّر بهدوء وروية وبروح محايدة في الحقائق الواقعية التي تطرحها فصول هذا الكتاب بصراحة صادقة رغم مرارتها الصادمة، من أجل العبرة والموعظة والفائدة، دون الحاجة إلى التشنّج أو الحماس الزائد لا مع الكتاب ولا ضده، فذلك لا يغيّر في الموضوع شيئاً لأن الحقيقة ليست ملكاً لأحد ولا يمكن مصادرتها، كما أننا لسنا ساعين لإرضاء من سيغضب ولا نهدف لإغضاب من هو راضٍ بما يحاك ويجري من حوله فالقضية أعمق وأخطر من كل ذلك . . .

إن ما يسعى الكتاب لتأكيده هو تعميم الحقائق المفيدة المستخلصة من التجارب الواقعية في العمل السياسي والتي تكاد تتحوّل إلى قوانين بديهية لشدة واقعيتها، وهي ما يمكن أن ينطلق منها الجميع في المستقبل دون أن يصطدموا بمواجهات كارثية ودموية تدفع الجميع للدوران من جديد في الحلقة المفرغة والوقوع في دوامة الديكتاتوريات المتعاقبة.

ولعل الظروف المعقدة والشائكة التي تحيط بالمعارضة العراقية الآن هي من بين الأسباب التي تدعو إلى القلق الحقيقي على مصير البلاد وقضيّة الشعب العادلة ؛ فربما قلّ أن توجد في العالم قضية تختلط فيها أبعاد الأشياء ببعضها ويحيط بها الاستغلاق والاستعصاء بهذا الشكل اللامعقول كما هو الحال الحاصل في قضية المعارضة العراقية، حيث تضيق الفسحة وتنعدم المسافة الى حد الاختلاط بين الوقوف ضد الظلم والاضطهاد والديكتاتورية وبين التعاطف والانحياز لأعداء الأمة والوطن.

وقد لا يكون من الشجاعة أو الإنصاف والمروءة في شيء أن نقصر حديثنا على توجيه النقد للمعارضة وتحميلها وحدها المسؤولية عن كل مظاهر الانهيار والتدهور في الواقع السياسي العراقي الحاضر، فالمعارضة جزء من شعب العراق وتمثّله تمثيلاً دقيقاً وواقعيا وتحمل كل صفاته ومميزاته وطبائعه السلبية والإيجابية...

أما الأحكام والآراء والقناعات التي تبدو للقارئ قاسية وشرسة ومنفّرة في وصف الواقع المتردي لنشاط المعارضة وعلاقاتها، فهي ليست رجماً بالغيب ولا خواطر نظرية من وحي الخيال بل استنتاجات واقعية مستخلصة من صميم الأحداث والحقائق المطبّقة في حياة المعارضة وسلوكها العملي وعلاقاتها يعززها ويدعمها ويقف وراءها مجموعة من الأسرار والوقائع التي مازال الوقت غير مناسب للكشف عن كل تفاصيلها...

ولعل ذلك العمر الذي هو أثمن من كل كنوز الدنيا والذي ضحّى به الكثيرون منّا، بل أضعناه في الغربة والعوز والتشرّد والاخطار جهاداً من أجل العراق العزيز الرحيم المستقر، هو وحده الذي يعطينا الحق في قول ما سنقوله في هذا الكتاب.

يدفعنا إلى ذلك حرص أكيد ومحبّة حقيقية ورغبة صادقة في إصلاح ما هو سيء وخاطئ.

أما العراق العظيم فهو وحده بعد الله: سيبقى القوي العزيز الصامد.

وسيبقى الشرفاء الصادقون من أهله وسياسيه هم المنتصرون.

لا أكتم القارئ :

إن أقصى شجاعة أمتلكها لا تكفي لقول نصف الحقيقة التي أعرفها

باقر ياسين

يقول الفيلسوف ديكارت: "إن تحليل الجوزة يتطلّب كسرها"

كذلك فإن تحليل وإصلاح وضـــع المعارضـــة العراقيـــة يتطلّـــب فضحها.

المؤلف

الفصل الأول

ست مراحل تاريخية في عمر المعارضة العراقية

- أولا : المرحلة السوريـــــة
- ثانيا : المرحلـــة الليـــبيـــة
- ثالثا المرحلـــة الإيرانيـــة
- رابعا : المرحلة الخليجيـــــة
- خامسا : المرحلة الأمريـــكيـــة
- سادسا : مرحلـــة انعدام الوزن
- كـــلمـــة حـــق تقـــال

الفصل الأول

ستُّ مراحل تاريخية في عمر المعارضة العراقية

في جميع المراحل السياسية من تاريخ البلاد كان هناك حكم وحاكم وحكام وكانت هناك معارضة ومعارضون .. غير أننا نقصد بالمعارضة في هذا البحث المعارضة التي واجهت وتواجه النظام الحالي القائم في العراق والذي وصل للحكم والسلطة في عام ١٩٦٨.

أما المراحل الست التي يحددها ويذكرها عنوان البحث فهي مراحل سياسية متعاقبة واضحة المعالم والصفات استطعنا تشخيصها وتحديدها من خلال المعايشة والمتابعة الشخصية ومن خلال الرصد العام لوقائع النشاطات والاتصالات السياسية المعارضة.

وبالإمكان تمييز هذه المراحل عن بعضها من خلال مجموع التحركات العامة التي جرت خلالها والفعاليات التي نفذتها المعارضة العراقية كلها أو بعضها في فترة من الفترات.

غير أن هذه المراحل في ذات الوقت ليست منفصلة عن بعضها البعض انفصالاً تاماً وميكانيكياً بل تتداخل مع بعضها وتتزامن بعض فتراتها مع ما سبقها وما لحقها من مراحل أخرى وهذا أمر طبيعي في أي عمل أو نشاط اجتماعي إذ لا يمكن عزل تلك المراحل وفصلها عن بعضها بصورة آلية لأنها مراحل سياسية تتعلق بعمل ونشاط اجتماعي متواصل.

ولعلنا نستطيع تسمية تلك المراحل التاريخية في عمر المعارضة العراقية كما يلي:

أولاً : المرحلة السورية

بدأت هذه المرحلة من حياة المعارضة العراقية في الفترة التي أعقبت وصول السيد أحمد حسن البكر وكتلته إلى الحكم وسيطرتهم على السلطة في بغداد وإبعاد عبد الرحمن عارف عن حكم العراق، وكان طبيعياً أن تقف سوريا ضد الحكم الجديد بحكم معرفتها المسبقة بثقافة وأفكار ومواقف رجال السلطة الجديدة وبحكم ذيول الأزمة الحزبية السابقة التي كانت أساساً قائمة مع السيد أحمد حسن البكر وميشيل عفلق واللواء أمين الحافظ والعيسمي والتيار المؤيد لهم من الذين كانوا يعادون منذ البداية حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي أطاحت بسلطتهم في سوريا لذلك فقد وقفت سوريا ضد نظام السيد أحمد حسن البكر في وقت مبكر جداً سبقت فيه جميع دول العالم وأحزابه ومنظماته التي ناهضت النظام ووقفت ضده وعارضته فيما بعد لأسباب متعددة أخرى، وفي بادئ الأمر التجأ إلى سورية البعثيون الذين اضطروا إلى الفرار بسبب التحول المفاجئ في ميزان الصراع الحزبي المرير الذي كان ناشباً منذ فترة طويلة بين هؤلاء وبين مؤيدي تيار البكر الذي وصل إلى السلطة وهو يمتلك كل مقومات القوة والبطش فقد أصبحت جميع الأسرار والأسماء الحقيقية للأشخاص والقيادات والمقرات وكثير من الأسرار الحزبية والتنظيمية ليسار البعث معروفة ومكشوفة لرجال السلطة الجديدة الذين هم أصدقاء الأمس ورفاق الحزب الواحد قبل الانقسام، لذلك كان نشاط المعارضة العراقية على الأراضي السورية في تلك المرحلة المبكرة يهدف بالأساس للحفاظ على بقايا التشكيلات والتنظيمات من الضياع وحماية حياة بعض القادة من بطش السلطة التي اعتبرتهم في المرحلة الأولى العدو الأول بسبب كثرة عددهم وإمكانيتهم على الاحتكاك والتأثير الفعّال على كثير من المواقف والقناعات السائدة في صفوف الحزب الحاكم وهذه مسألة في غاية الخطورة لأنها تزعزع وحدة الموقف الداخلي لتنظيم السلطة وهذا ما لا يقبله ولا يتحمله النظام الحاكم

وبعد فترة من الزمن توسع إطار وعدد الجهات المعارضة للسلطة في العراق بعد أن تطورت الخلافات والضغوط بين الحزب الحاكم وبعض الأطراف السياسية العراقية التي كانت اقرب إلى الحياد فدفعتها إجراءات السلطة الصارمة نحو مواقع المعارضة.

وهكذا فكلما مر وقت آخر التحقت بالمعارضة قوة سياسية عراقية جديدة كانت قد اختلفت مع النظام وانفصلت عنه أو أن النظام ذاته اقدم على طردها أو مطاردة بعض قادتها، ومرت بضع سنين كانت الأمور تجري على هذا المنوال غير أن النظام كان من الذكاء بحيث استطاع الإمساك بتنظيمين سياسيين هامين داخل العراق و لم يدعهما يفلتان من يده في السنين الأولى لاستلام السلطة، وإقناعهما بالوقوف إلى جانبه خلال تلك الفترة وهما ـــ الحزب الشيوعي العراقي ـــ والأكراد الذين كان يمثلهم بصورة رئيسية الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث كانت سيطرة الملا مصطفى البرازاني وقيادته سيطرة تامة وقوية على الوضع في كردستان و لم تكن قد نشأت حتى ذلك الوقت تلك الأسماء الجديدة من الأحزاب الكردية الموجودة على الساحة السياسية اليوم ، كما لم تظهر بعدْ مراكز استقطاب سياسية كردية مناهضة لسياسة الملا مصطفى وحزبه، وبهذا العمل الذكي والمبرمج استطاع النظام أن يسحب من يدِ المعارضة العراقية المتواجدة في سوريا القوى السياسية الكبيرة والقوية والمعروفة داخلياً وعربياً ودولياً، وأن يستخدم القوة السياسية الاولى ـــ ونعني بها الحزب الشيوعي العراقي ـــ كجسر للوصول الى الإتحاد السوفيتي بينما استفاد من القوة الثانية لحل أكبر وأعقد المشاكل التي تواجه البلاد وهي القضية الكردية.

ويبدو أن ذلك لم يأت اعتباطاً أو صدفة بل كان النظام يخطط لهذا الموضوع بدقة ووعي شمولي لتحقيق الاستفادة الكاملة لصالحه في هذا المجال، وهذا ما أكدته فيما بعد مسيرة الأحداث والوقائع ومواقف النظام من هذه الأطراف لذلك اقتصر تواجد أطراف المعارضة في سوريا على اتباع التيار اليساري للبعث والجناح المنشق عن الحزب الشيوعي والمسمى ـــ جناح الكفاح المسلح في الأهوار ـــ وكان تحت قيادة السيد (عزيزِ الحاج) ، والحركة الاشتراكية العربية، وهي امتداد لحركة القوميين العرب سابقاً، إضافة لبعض الاحزاب والحركات الناصرية والقومية الصغيرة التي كانت تمثل تياراً قومياً فكرياً أكثر مما تمثل واقعاً تنظيمياً حقيقياً في العراقِ إضافة إلى شخصيات عراقية استهدفها النظام لسبب أو آخر وهذه القوى التي عددناها قد التحقت

بالمعارضة تباعاً وفي فترات زمنية متباعدة نسبياً ، وكانت بعض الأحزاب القومية والناصرية تستخدم الأرض السورية في أوائل السبعينات كنقطة عبور مؤقتة عند خروجها من العراق وصولاً الى القاهرة حيث لقيت هناك العناية والاهتمام والترحيب.

وعلى الرغم من وجود الأخطاء والتقصيرات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بشؤون اللاجئين العراقيين والمعارضة إلا أن تلك الفترة كانت من أنظف الفترات في العمل الوطني للمعارضة العراقية، و لم يتدخل السوريون في عمل ونشاط المعارضة كما لم يوجهوا أي ضغط عليها وحظي أتباع المعارضة بكل مستوياتهم واتجاهاتهم الفكرية والتنظيمية بالاحترام والتقدير التام، و لم تشهد تلك الفترة أي تخريب للضمائر والذمم وكان البعد الوطني والقومي السياسي والفكري هو المقياس الطاغي في علاقة الأطراف ببعضها.

وكان مازال للمعارضين وجود حقيقي وفعلي داخل العراق كما كان هناك بعض أشكال الاتصال والارتباط بالمريدين والمناصرين والأتباع في الداخل كذلك كانت الأكاذيب والمناورات التي تمارسها بعض الأطراف في المعارضة محدودة جداً، ربما بسبب ضعف الموارد المالية وعدم تعدد مصادر الدعم السياسي والمالي.. وفي السنين الأولى من أعوام السبعينات تم تشكيل (التجمع الوطني العراقي) وهو أول صيغة جبهوية قامت في المعارضة العراقية وكان ذلك التجمع يضم جميع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية التي اصطفت إلى جانب المعارضة حتى ذلك الوقت؛ وخلال عام ١٩٧٧ وما بعده كانت أحداث (خان النص) الدموية الشهيرة وهي مسيرة دينية ضخمة سارت بين مدينتي كربلاء والنجف وتصدت لها السلطة بقسوة دموية بالغة في منطقة تسمى خان النص، قد شكلت تحولاً نوعياً في عمل ونشاط الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية ونقلتها من مرحلة التبشير داخل الجوامع والحسينيات في المناسبات الدينية السنوية إلى العمل السياسي المباشر بين الجماهير على نطاق واسع غير أن النظام في ظل سعيه الحثيث للقضاء على معارضيه من التنظيمات السرية كان قد وجّه طيلة الفترة المبكرة التي بدأت منذ عام ١٩٦٨ وما بعدها معظم ضغوطه وضرباته القمعية ضد ما سماهم في حينه بالمنشقين وهو تعبير يُقصد به التنظيم التابع ليسار البعث المرتبط بسوريا خصوصاً بعد أن تكشفت لديه تباعاً

التجربة العملية الحجم الكبير والخطير الذي كان يحتله أتباع التنظيم المدني والعسكري لهذا التيار الحزبي وحجم التغلغل والاختراق الذي نجحوا في إنجازه داخل مؤسسة الحزبية العسكرية والمدنية للنظام الحاكم ذلك التغلغل الذي ربما كان يشكل حطرا جديا على مجمل المراكز الفعالة في الحكم والسلطة، لذلك قابلت السلطة هذا الأمر بمزيد من الأجراءات الصارمة والفعالة والدموية؛ كما عملت من جانب آخر على تنشيط عمليات الاختراق والإندساس في صفوفه لذلك فقد مرت بضع سنوات كان العمل التنظيمي ليسار البعث يدار بطرق سرية غاية في التعقيد استخدمت فيها وسائل وأساليب مبتكرة من المناورة والتضليل من أجل حماية جهاز التنظيم السري.

فعلى سبيل المثال اتخذت القيادة القطرية للتنظيم مجموعة من الإجراءات الدقيقة والمعقدة في موضوع الإتصال مع التنظيم في داخل العراق من ذلك مثلاً فصل وعزل مناطق التنظيم الحزبي عن بعضها وربط كل منطقة من المناطق حتى الصغيرة منها بالخارج مباشرة كذلك فقد اعتمد اسلوب الخطوط التنظيمية المنفصلة عن بعضها بمراسلاتها وشؤونها ، وقد جرت وقائع وأحداث ومفاجآت في غاية الغرابة والإثارة يطول شرحها والحديث عنها..

غير أن جميع الجهود التنظيمية الاستثنائية التي بذلت في المجال المدني والعسكري كانت قليلة الفائدة ومعدومة النتائج إزاء ما تمتلكه السلطة من إمكانيات واقعية إضافة إلى ما لديها من خبرة كبيرة في محاربة التنظيمات المعارضة.[1]

وقد برزت شخصية مدير الأمن العراقي ناظم كزار كواحد من ألمع رجال الأمن الناجحين في اختراق وتلغيم وتفتيت الحركات السرية المعادية للنظام في بداية السبعينات من القرن العشرين، ونادراً ما سلم حزب أو تنظيم أو كتلة أو مجموعة

---

١ ــ حدثنا المرحوم حسن الذهب عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ــ الجناح اليساري ــ بأنه قد استدعي إلى القصر الجمهوري في بغداد في صباح أحد الأيام من عام ١٩٧٠ لمقابلة السيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وفي المقابلة قال السيد صدام: يا أخ حسن استدعيتك إلى هنا لكي أطلب منك أن تذهب بنفسك لترى حادثة وظروف مقتل العميد مصطفى نصرت في بيته لكي لا تتهمونا به في المستقبل

وقد وصف لنا المرحوم حسن الذهب بالتفصيل الحالة والوضع الذي شاهد فيه جثة المرحوم عبد الكريم نصرت وهو مسؤول في المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي ــ الجناح اليساري ــ حيث كانت الجثة عارية عن الثياب وقد ذبحت من الرقبة وطعنت عدة طعنات في أماكن مختلفة من الجسم وسط بركة من الدم.

سياسية عراقية من التدخل المدمر والاختراق أو الإندساس العدائي الذي ينفذه رجـال ناظم كزار داخل تلك التنظيمات خلال توليه المسؤولية قبـل إعدامـه في المحاولـة الإنقلابية الفاشلة التي نفذها ضد حكم السيد أحمد حسن البكر.

وقد تحملت سوريا بسبب احتضانـها للمعارضة العراقية قسطاً كبيراً من أعبـاء وتبعات الصراع المتصاعد مع العراق والذي أخذ في فترة من الفترات أطواراً دمويـة وتدميرية واسعة النطاق سقط فيها العشرات من الضحايا الأبرياء مما دفع الخلاف بين البلدين للوصول الى مستويات خطيرة من التأزم والتوتر المتصاعد.

ولا بد من الاشارة إلى أن مشاعر الانفعال والغضب لدى أعضاء القيادة مـن العراقيين المقيمين في دمشق ورغبتـهم في تنفيذ ردود انتقامية تجاه تلك الأعمال كان يمكن أن يوصل الصراع بين البلدين الى مستويات جهنّميـة من الأعمال الدمويـة اللامسؤولة لو ترك القرار في مثل تلك الأمور الحيوية بيدهم.

غير أن الفضل في لجم تلك النـزعات الانتقامية الانفعالية يعود للرئيس الراحـل (حافظ الأسد) الذي أثبتت الأحداث أنـه كان يرى على مسافة أكثر من عشـرين عاماً إلى الأمام فقد حافظ على بصيرته الثاقبة ونظرته البعيدة المدى للمستقبل وللأفـق القومي العربي ورفض الإنجرار وراء ردات الفعل الانتقامية ضد العراق، رغم كل تلك الحوادث الدموية الاستفزازية التي نفذت داخل الأراضي السورية. وبذلك اسـتطاع إبعاد الشعب العراقي والشعب السوري عن الإساءات والجروح النفسـية العميقـة المتبادلة والتي يمكن أن تسببـها أو تخلفها الأزمات السياسية الطارئة المشحونة دائمـاً بالانفعالات الانتقامية، وبذلك ترك للمستقبل جسوراً يمكن العبور عليها للوصول إلى العراق وشعب العراق عندما يحين الوقت المناسب للمصالحة القومية.

ولعل ذلك الموقف لم يكن مفهوماً تماماً في حينـه لدى البعض مـن العراقيـين الحزبيين المنفعلين بالإحداث الآنية في تلك الظروف ، واليوم وبعد مرور ما يقرب من ثلاثين عاماً على تلك الأعمال الدموية توضح للجميع أن ما كان يراه ويفكـر بـه الرئيس (حافظ الأسد) هو أبعد مدى وأنفع وأجدى لمصلحـة الشـعبين والبلديـن السوري والعراقي.

ومنذ منتصف السبعينات وما بعدها بدا واضحاً في الأفق النشـاط السياسـي الليبـي الذي كان يستهدف الاحتكاك بجميع حركات التحرر في العالم ومن بينـها

حركات التحرر والمعارضة في الوطن العربي وذلك من أجل إقامة الاتصال معها ودعمها كجزء من حملة التبشير بالنظرية العالمية الثالثة التي وضعها ونادى بها العقيد القذافي.

ثانياً: المرحلة الليبية

بعد انطلاق ليبيا في التبشير الحثيث بفكرة النظرية العالمية الثالثة في بداية السبعينات اختطت لنفسها طريقاً خاصاً في دعم جميع حركات المعارضة القائمة ضد الحكام والحكومات والأنظمة في مختلف البلدان وكانت تغدق الأموال الطائلة وبحماس كبير لجميع تلك الجهات.

ونظراً للآراء المتقدمة والجريئة التي طرحها الرئيس القذافي بشأن الأكراد والقضية الكردية ومظلوميتهم وضرورة حصولهم على حقوقهم كاملة، فقد بدأت بعض الشخصيات والفصائل الكردية العراقية بالتوجه نحو ليبيا مفتتحة بداية مسيرة لم تنقطع من الزيارات والاتصالات بين المعارضة العراقية والقيادة الليبية معتمدة في البداية على مساعي بعض اللاجئين العراقيين من الناصرين والقوميين الذين استقروا في ليبيا بعد أن كانوا في القاهرة عقب وفاة الرئيس عبد الناصر وابتعاد السادات عن خط عبد الناصر، وكان بين أولى الشخصيات الكردية المعروفة التي زارت ليبيا في وقت مبكر وأقامت علاقة من الصداقة الوثيقة مع القيادة الليبية هو السيد جلال الطالباني.

وقد استطاع الاستاذ جلال الطالباني المشهور بالفطنة والذكاء وسرعة البديهة أن يجد أسلوباً بارعاً في الوصول الى قلب العقيد معمر القذافي وإقامة صداقة شخصية معه ــ كما حدثنا هو شخصياً عن ذلك ــ عندما قرأ النظرية العالمية الثالثة في الكتاب الأخضر خلال سفره بالطائرة الى طرابلس وهي النظرية التي طرحها القذافي والتي تعتمد على مبدأ الدوائر التي تبدأ بالدائرة الأصغر ثم الأكبر فالأكبر.. فتاريخ المجتمع البشري (وفق تلك النظرية) يبدأ بدائرة العائلة ثم القبيلة ثم الدائرة القومية والدائرة الدينية ثم الدائرة العالمية .. الخ. فاستطاع الاستاذ الطالباني أن يلفت انتباه العقيد القذافي بأن القوميين التقدميين الأكراد يشتركون مع القوميين التقدميين العرب بدائرتين اساسيتين هما الدائرتان الأكبر حجماً بين دوائر النظرية العالمية الثالثة، وهما الدائرة الدينية حيث أن أغلب العرب والأكراد مسلمون وكذلك الدائرة العالمية.

لقد كان ذلك الطرح الذكي كافياً لإقامة علاقة وطيدة وصداقة حميمة وشخصية مع العقيد القذافي وبالتأكيد كانت كافية للحصول على مساعدات حيوية وضرورية لأتباعه.

بعد ذلك بفترة لوحظ أن الاستقبال والاهتمام والعطايا السخية التي كانت تقدمها ليبيا لأطراف وشخصيات عراقية معارضة دفعت بجميع الأطراف للتسابق وتبشير بعضها بعضاً للذهاب الى طرابلس والاندفاع ليس لأجل إقامة صداقة متكافئة بل لتقديم الولاء للقيادة الليبية والحصول على الأموال، وأخذت بعض الأشكال من سلوك المعارضة العراقية مع ليبيا أطواراً مخجلة وذليلة وجرت عمليات من الكذب والنصب المخجلة.

لقد اقدمت بعض التنظيمات في المعارضة العراقية على تغيير اسماء تشكيلاتها الفرعية فألغت التسميات القديمة المتعارف عليها واختارت اسم (اللجان الشعبية) وهي التسمية التي كانت تنادي بها وتريدها وتطبقها السلطة الليبية على تنظيمها السياسي الرسمي وهذا الموضوع ليس فرضياً وليس من نسج الخيال بل هو معروف ومسجل في البيانات والبلاغات الصادرة في تلك الفترة ولا يمكن انكاره رغم أن تلك الأطراف العراقية عادت وألغت تسميات اللجان الشعبية بعد فترة من الزمن بعد أن توقف دفع المال الليبي لهذه الاطراف.

وقد أعطت هذه التصرفات الانطباع عن حجم الضعف الداخلي في الجانب العقائدي والمبدئي لبعض قوى المعارضة والانصياع لروح التبعية من أجل الحصول على المال.

وبرزت خلال هذه الفترة التشكيلة السياسية الجديدة التي أعلنها السيد (اياد سعيد ثابت) والتي أطلق عليها صفة الجيش الإسلامي للقتال ضد العراق بالتعاون مع ايران وكان تنظيمه السابق المسمى مؤتمر القوميين الاشتراكيين ــ قد عانى من انشقاق واسع كانت المبالغ والأموال المستلمة من ليبيا سبباً بارزاً من اسبابه وتداول الناس والسياسيون أحاديث مختلفة عن المبالغ والارقام الكبيرة التي تعد بملايين الدولارات التي استلمها من ليبيا فكانت سبباً في خلافات وانشقاقات أخرى متواصلة

في صفوف جماعته كما تحدث الناس في تلك الفترة عن بيوت ومشاريع تجارية اشتراها لصالحه الشخصي في اوربه.[1]

كما جرى ـــ باسم المعارضة ـــ سباق شرس في تنظيم الروايات الخيالية الكاذبة عن تنظيمات وقوى عراقية فعّالة في الداخل وعن انقلابات موهومة تقوم بها هذه المجموعة أو تلك من أجل الحصول على المال من ليبيا ومن بين الأحداث والوقائع والروايات العربية التي تدخل في إطار النصب والاحتيال نختار إحدى الروايات التي لا تخلو من طرافة.

حدثنا السيد ناصر برواري وهو عراقي كردي لاجئ في ألمانيا وعضو في مجلس الشعب العراقي سابقاً أن جماعة من العراقيين (ولا نجد حاجة لذكر الأسماء) قد اتصلوا به وزاروه في الفندق الذي كان يسكن فيه بطرابلس في ليبيا وقالوا له أنهم سوف يقابلون العقيد القذافي ويريدون منه أن يحضر معهم بشرط أن لا يتكلم شيئاً في الاجتماع وأن يؤيد كلامهم في الجلسة إذا اقتضى الأمر ومقابل ذلك فإنهم سوف يعطونه حصة من المال الذي سيحصلون عليه بعد هذا اللقاء، وأبلغوه بالاسم الذي اختاروه للتنظيم الذي يمثلونه فوافق على الحضور وذهب معهم، وكان السيد برواري قد أرسل في وقت سابق برقية إلى القذافي يطلب منه فيها إنقاذه وإنقاذ عائلته من الظروف الصعبة التي تواجهه بعد خروجه من العراق وأنه يطلب اللجوء إلى ليبيا.

وعندما حضروا جميعاً إلى ذلك الاجتماع كان معهم أحد السفراء الليبيين في إحدى دول المنطقة وكان هو الوسيط الذي رتب لهم اللقاء مع العقيد القذافي وبدأوا بالكلام أمام الأخ العقيد فتحدثوا عن قدراتهم الكبيرة والهائلة داخل العراق وملايين العراقيين المؤيدين لهم، ووزعوا الأدوار بينهم فكل مندوب يمثل جزءاً من العراق فهناك مندوب يمثل الجنوب وآخر يمثل الوسط أما الشمال والأكراد فيمثلهم ناصر

---

١ ـــ في زحمة الصراع الداخلي الذي نشب داخل التنظيم المسمى ـــ مؤتمر القوميين الاشتراكيين ـــ حول المبالغ المالية الكبيرة التي كان يستلمها الأمين العام لهذا التنظيم إ. س. ث. من ليبيا فقد تحدث بعض أتباعه بأنه كان قد استلم في إحدى المرات مبلغ خمسة ملايين دولار، كما تحدثوا عن شرائه منزلاً ضخماً في إيطاليا ومطعماً في اوربا. وقد صادف أن تعرض المذكور إلى مضايقة في مطار طهران بسبب اصطحابه مبلغاً كبيراً من الدولارات مما أدى لتأخيره قبل السماح له بمتابعة السفر.

برواري الكردي وكان كل واحد منهم ينطق باسم بضعة ملايين من سكان العراق من أبناء المدن والعشائر وأنهم مستعدون إذا تمت مساعدتهم القيام حتى بإنزال عمودي فوق بغداد لإسقاط النظام.. إلخ.

ويبدو أن القذافي لم يقتنع بصدق وواقعية مثل هذه الرواية والسيناريو الموضوع لها وعندما لاحظ سكوت المندوب الذي يفترض أنه يمثل الشعب الكردي بأكمله في العراق دفعه الفضول لسماع رأيه ووجهة نظره في الموضوع فطلب منه الكلام وحاول بعضهم أثناء ذلك اختصار الجلسة بحجة عدم إرهاق العقيد أو الإطالة عليه لكثرة أشغاله فكان جواب العقيد أنه مرتاح وليس لديه أية مواعيد.. فكانت تلك اللحظة هي الفرصة الذهبية التي لا تعوض بالنسبة للسيد ناصر برواري وربما لا تتكرر فبدأ برواري بالكلام قائلاً: الأخ العقيد أنا لا أعرف و لم أسمع باسم هذا التنظيم الذي يتحدث عنه الأخوان وأنا حضرت إلى هنا بعد أن زاروني في الفندق وطلبوا مني أن أحضر معهم هذا الاجتماع لأمثل الأكراد باعتباري كردياً واشترطوا عليّ أن لا أتكلم أبداً وأنا لا أملك هذه الآلاف من المقاتلين الأكراد الذين يتحدثون عنهم... وإذا كنا جميعاً نملك كل هذه القوة البشرية وهذه الأعداد الهائلة من المقاتلين في الجنوب والوسط والشمال لأسقطنا النظام في بغداد دون أن نأتي إليك لطلب المساعدة...

كان رد فعل القذافي ـــ حسب رواية السيد برواري ـــ أنه وبّخ السفير الليبي الذي كان يحضر معهم بكلمات قاسية جداً ومهينة واعتبره مشاركاً عن قصد في الكذب عليه وخداعه عندما جلب هذه المجموعة من الكذابين إليه وأقنعه بمقابلتهم ثم أثنى على ناصر برواري باعتباره الصادق الوحيد بينهم وأعطى أوامره إلى قذاف الدم وهو مسؤول ليبي من أقرباء القذافي كان حاضراً الجلسة، بتلبية جميع طلبات السيد ناصر برواري ومساعدته..إلخ

وإذا صحت هذه الرواية التي تبدو كأنها منقولة من كتاب ألف ليلة وليلة ـــ وليس لدينا ما ينفيها ـــ فإن الرابح الوحيد فيها هو ناصر برواري الذي عرف كيف يصيد دراهم الملوك أكثر من جميع الآخرين الذين أرادوا استغفاله.

في عام (١٩٨٣) دعت ليبيا أطراف المعارضة العراقية للاجتماع في طرابلس وحضر إلى ليبيا مندوبون عديدون ادعوا تمثيل (٧٣) ثلاثة وسبعين حزباً عراقياً وكان واضحاً حجم الكذب والادعاء في هذا المزاد الرخيص.

وتبين أنـــه كان بين المدعوين عدد كبير من النصابين والمحتالين وأدعياء النضـــال والأمعات وعدد لا يستــهان به من المخبرين والعملاء لجهات مختلفة[1] إلى جـــانب عدد من الشرفاء والمناضلين العراقيين الصادقين المدفوعين بشـــعور المســؤولية تجـــاه شعبـــهم وبلادهم وكان السباق والصراع على أشده بين الأطراف المختلفة في محاولة للحصول على المال المنتظر، ومنذ بداية توجيه الدعوات إلى هذا اللقاء وحتى انعقـــاده صدرت بضعة صحف جديدة باسم المعارضة العراقية كما تم التبشير بأسماء أحـــزاب وحركات عراقية معارضة تشكلت ونشأت سريعا.

وقد وجهت الدعوة إلى /كاتب هذه السطور/ لحضور هذا الاجتماع بعد عودته من طهران حيث كان عضوا في قيادة الثورة العراقية التي كان مقاتلوها متواجـــدون على الجبهة العسكرية في منطقة أرومية الإيرانية على الحدود مع العـــراق في ذلـــك الوقت..

وكان بعض المخبرين ممن سبق لهم أن كشفوا أنفسهم وقدموا خدماتـــهم إلى /الكاتب/ عندما كان في منصب المسؤولية قد اتفقوا فيما بينـــهم على الاعتراض على حضوره الاجتماع وعندما بدأت الجلسة الأولى جرى الاعتراض على حضور /كاتب السطور/ بعنف وشدة.. كان يوجد على طاولة الاجتماع أكثر من أربعة مخـــابرات دولية ممثلين بمخبرين عراقيين مزدوجين يجلسون على تلك الطاولة وكان بعضهم كما سبق الإشارة إليه قد كشف نفسه /للكاتب/ في مرحلة سابقة عارضا عليه خدماتـــه كاشفا بصراحة علاقته بالدولة الفلانية والجهة الفلانية وحجم الخدمات والمهمات التي يمكن أن يقدمها رغم أن مسؤوليات /الكاتب/ كانت تقتصر على القضايا الحزبيـــة والسياسية ولم يكن معنيا بأي شأن أمني أو حكومي ولا علاقة له بذلك من قريب أو بعيد. كان هؤلاء الأكثر حماسا ضد حضور /الكاتب/ ويطالبون بإلحاح بضـــرورة خروجه من الاجتماع وأنـــهم سيغادرون الاجتماع إذا بقي موجودا في الجلسة..

ويبدو أنـــهم كانوا يظنون أو يعتقدون بأنـــه ســـيتكلم ويكشـــف تفـــاصيل علاقاتـــهم السابقة كمخبرين دوليين ولذلك كان اعتراضهم على حضوره هســتيريا

---

١ ـــ في وقت سابق، كان الكاتب يشغل منصب الأمين القطري للتنظيم العراقي ليسار البعث وكـــان بحكـــم هذا المنصب على اطلاع تام بأسماء جميع المتعاونين والمخبرين من القوى السياســـية العراقيـــة الذيـــن يقدمـــون المعلومات والإخباريات في مختلف الموضوعات، مقابل بعض المبالغ والمساعدات المالية.

وغير قابل للمناقشة لقد كان أكثر المتحمسين هم المخبرون الأرخص سعرا والأكثر تسكعا أمام باب مكتبه لتقديم الخدمات.

لقد انتاب هؤلاء الرعب وامتقعت ألوانهم في تلك الجلسة وظنوا أن /الكاتب/ سيتكلم أو يكشف المهام التي نفذوها والعواصم التي زاروها والمبالغ التي استلموها وجوازات السفر التي حملوها والأسماء السرية التي استعملوها والوصولات المكتوبة بخط أيديهم التي كانوا قد وقعوها... وكان أكثر الحاضرين الآخرين لا يعلمون ولا يعرفون سبب تلك الضجة ولا حقيقة ما يجري في تلك الجلسة من اضطراب وتشنج ولا الدوافع التي تقف وراء ذلك التوتر..

وبعد أخذ ورد أرتؤي إجراء تصويت بين الحاضرين على مسألة بقاء أو خروج /كاتب السطور/ من تلك الجلسة.

ورغم أن نتيجة ذلك التصويت كانت لصالح بقائه في الاجتماع إلا أنه طلب الانسحاب بعد ذلك و لم يبد أي حرص على البقاء مع أولئك المخبرين الذين كانوا يقدمون له التقارير الخطية عن سفراتهم ومهامهم قبل أن يتحولوا إلى أمناء عامين لأحزاب وهمية هي دكاكين رخيصة للارتزاق والركض وراء المال.. وقبل خروجه من الجلسة شرح ببضع جمل للمسؤولين الليبيين كيف يمكن لهؤلاء أن يسقطوا النظام في العراق وهم لا يستطيعون تحريك نملة على أرض العراق وأكثرهم لا يستطيعون حتى إيصال رسالة شخصية لأهلهم في العراق. ولكي لا يتحول موضوع الحضور أو عدم الحضور إلى حجة وسبب في عدم إسقاطهم للنظام لذلك فهو يفضل الانسحاب.

وبالتأكيد كان من السهل جدا تخريب ذلك الاجتماع من خلال كشف بعض المعلومات والأسماء والاتصالات بما يكفي أن يذهل الليبيين ويدفعهم لإلغاء الاجتماع بأكمله وربما إحالة بعض الحاضرين إلى الاعتقال والتحقيق لأن المعلومات عن أولئك كانت تفصيلية وموثقة وصاعقة ولا تحتمل التأويل ولا يمكنهم إنكارها[1]... غير

---

١ ــ كان المدعو جواد دوش من غلاة الماركسيين اللينينيين، وكان بعض أصدقائه في التنظيم قد ذكروا بأنه قدم إخبارية سرية عن تورط إحدى المنظمات الشيوعية في التفجير الذي جرى أمام السفارة الأردنية في دمشق عام ١٩٧٤ بسبب معرفته الشخصية ببعض قادتها وقد ساعدت تلك الإخبارية على إلقاء القبض على المدعو علي الغضبان المنفذ الرئيسي في العملية ومن ثم محاكمته وإعدامه، والغريب أن المذكور أعلاه كان يتظاهر أمام الليبيين واليساريين بالبكاء على علي الغضبان بعد إعدامه وبتأثره بالأشعار الرثائية التي تقال فيه.

ـ تقديم تلك المعلومات إلى الليبيين سيحوّل الكاتب بشكل من الأشكال إلى مخـــبر يعـا شاء أم أبى وهذا أمر مرفوض في الوقت الذي كان هو على يقين أن علاقة هؤلاء بيبيا سوف لن تطول وأن الليبيين سيكتشفون حقيقة هؤلاء وإفلاســهم وعجزهـــم وسيطردونــهم وهذا ما حصل بالفعل تماماً فيما بعد... غــير أن الأمــر العريــب ملفت للانتباه في الموضوع كله كيف يستطيع أمثال هؤلاء تمثيـــل ذلـــك الـــدور متحمس في الاعتراض والغضب وهو ما كان يحتاج إلى وقاحة العـــاهرات دون أن يبدو عليهم علامات الخجل والحياء.

إن مقدمات من هذا النوع لا يمكن أن تقود إلى نصر من أي نوع كان في العراق وكان واضحاً أن عملاً بهذا المستوى وهذه المواصفات لا يمكنـــه أن يخـــدش حـــتى كعب حذاء النظام...

لقد انتهت فيما بعد تلك العلاقة بين ليبيا وأطراف المعارضة العراقية إلى نـــهاية مخزية عندما رفضت السلطات الليبية في مرحلة لاحقة استقبال وفود هذه الأطـــراف وطردتـــهم بطريقة مهينة.. وهي قضية معروفة لا مجال للدخول في تفاصيلها هنا.

ومن القصص والمهازل التي جرت خلال المرحلة الليبية من حياة المعارضة العراقيـة القصة الغريـــبة التالية:

حدثنا عيسى بن هشام[1] فقال:

انشق المدعو جواد دوش عن قيادة الحركة الاشتراكية العربية التي يقودها الســـيد عبد الإله النصراوي وهي إحدى حركات المعارضة العراقية التي كانت تعاني بالأساس من قلة عدد أتباعها بسبب الاضطهاد والمطاردة التي تعرض لها أعضاؤها ومؤيدوهـــا لكنـــها رغم ذلك تحتفظ بسمعة واسعة وكبيرة أكبر من حجمها العددي وقد سمى جواد دوش نفسه أميناً عاماً للحركة الاشتراكية العربية بعد أن انشق وانقلب علـــى صديقه عبدالإله النصراوي وراح يركض مع الراكضين ويسافر مع المسافرين لعلـــه يحصل على (الحسة) من الأموال التي كانت تصرفها ليبيا لكل من (هب ودب) مـــن الأحزاب والتنظيمات.

---

١ ـــ لا يوجد شخص بهذا الاسم بل استعار الكاتب هذه الصيغة الروائية التي تستخدم في الكتب القديمـــة مثل الأغاني وألف ليلة وليلة ليتجنّب ذكر الأسماء الحقيقية.

وكان هذا المنشق يشعر بحاجة شديدة لكسب الاتباع والأفراد وربطهم به ليستطيع الادعاء بوجود تنظيم تابع له، ليحق له بالتالي المطالبة بحصة من المساعدات المالية التي توزع في البازار الليبي على التنظيمات بعد كل زيارة يقوم بها القادة المعارضون وأمناء الأحزاب.

وفي يوم من الأيام يقتل في لبنان أحد العراقيين وهو شيوعي سابق كان قد فرّ من كردستان وأقام في لبنان وكان قد ترك العمل في تنظيم الحزب الشيوعي، ولم يلتزم بأي تنظيم آخر، ولم يجدوا أحداً يعتني بتشييع جنازته أو دفنه حتى وصل أخوه من بولونيا واسمه أبو فلاديمير، وفي مدينة دمشق يلتقي أبو فلاديمير بالأمين العام المنشق المدعو جواد دوش وخلال الأحاديث شكى له من عدم إمكانيته المادية لتغطية نفقات دفن أخيه أو تشييعه...الخ.

فاقترح عليه الأمين العام المنشق اقتراحاً يعرض فيه أن تقوم الحركة الاشتراكية بتبني موضوع أخيه القتيل وتعتبره واحداً من شهدائها ويتم تشييعه ودفنه كشهيد من شهداء الحركة الاشتراكية وكشهيد من شهداء حركة المعارضة العراقية، وهذا أكرم لأخيه بدلاً من دفنه كقتيل غير معروف.. ومقابل ذلك تقوم الحركة الاشتراكية بتغطية جميع نفقات التشييع والدفن ومساعدة العائلة وتصدر بياناً تعتبره أحد شهدائها...

فهم أبو فلاديمير القضية تماماً وعرف طبيعة المساومة التي يعرضها الأمين العام المنشق فقال له: أنا موافق...كم تدفع؟!!

اتفق الطرفان على المبلغ وقيل كان بحدود ألفي دولار فأصدرت الحركة الاشتراكية بياناً نعت فيه شهيدها المناضل الذي استشهد وهو يؤدي واجبه الوطني المقدس مع حركة المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين...الخ.

وجرى إبلاغ أحزاب المعارضة بسقوط شهيد للحركة الاشتراكية العربية في لبنان وبموعد تشييعه، وتم التشييع والدفن في البقاع وجرى احتفال مهيب ألقيت فيه كلمات عدة لمسؤولين وأمناء عامين وشخصيات أخرى.. وتقبّل الأمين العام المنشق التعازي بشهيد الحركة.

وتستكمل القصة العجائبية فصلها الثاني بانتماء أخ القتيل إلى صفوف تلك الحركة الاشتراكية العربية وأبدى استعداده للنشاط والعمل لصالح الحركة في أوروبة وتنشيط تنظيمها في جميع الدول الأوروبية وتم تعيينه عضوا في القيادة العليا للحركة الاشتراكية، ويقوم بسحب مبالغ من المال لا بأس بها لتغطية نفقات النشاط والتحرك في أوروبة، وبعد فترة يحصل خلاف بينه وبين الأمين العام المنشق فيصدر أبو فلاديمير بيانا في أوروبة يفصل فيه الأمين العام ويطرده من الحركة الاشتراكية العربية فيقوم الأمين العام السيد جواد دوش بإصدار بيان يفصل فيه (أبو فلاديمير) من الحركة الاشتراكية ويتهمه بالارتباط بالمخابرات العراقية... هذا ما رواه لنا عيسى بن هشام وقيل غير ذلك والله أعلم..

لقد طردت ليبيا أطراف المعارضة العراقية الذين كانوا يتسكعون على أبوابها بعد انكشاف واقعها المخزي وأكاذيبها وألاعيب عدد من قادتها وبعد أن اطلع الليبيون على الحقائق من خلال التقارير والوشايات والإخباريات التي كان يقدمها العراقيون ضد بعضهم البعض إضافة إلى ما كان يقدمه بعض الذين نصبوا أنفسهم أمناء عامين لأحزاب وحركات عراقية وهمية لم يسمع باسمها أحد.

وخلال المرحلة الليبية تحسنت الأحوال المادية الشخصية لبعض القياديين العراقيين المعارضين بعد أن قبضوا مبالغ كبيرة من الدولارات وأودعوها بأسمائهم الشخصية في مصارف أوروبة حيث مازال بعضهم يعيش من فوائد تلك المبالغ الكبيرة. حدثنا السيد عبد الله الركابي في عام ١٩٧٤ بأنه استلم مبلغ مائة ألف دولار من ليبيا وقد أودعها في أوربا قبل عودته إلى دمشق

وعلى عكس جميع المراحل في تاريخ المعارضة العراقية التي انتهت وتضاءلت وتلاشت بالتدريج وبهدوء فإن المرحلة الليبية قد انتهت بصورة مفاجئة وقاطعة

ودون تدرج.. فقد تم طرد وفود المعارضة العراقية عندما واجههم في المطار موظف ليبي ليسألهم: لماذا جئتم؟ ليس لدينا كلام سياسي نتحدث به معكم...!

خلال ذلك كان الصراع بين العراق وإيران قد تصاعد والحرب الطاحنة بين البلدين قد دخلت أطواراً مرعبة ومدمرة، وبدأ دور الحركات الإسلامية العراقية بالبروز على الساحة السياسية والميدانية.

وبدت ملامح المرحلة الإيرانية في حياة المعارضة العراقية ترتسم بجلاء ووضوح أكبر.

ثالثاً المرحلة الإيرانية

لقد شكل انتصار الثورة الإيرانية نقلة نوعية ــ كبيرة في مستوى الفعاليات والنشاطات التنظيمية والسياسية للحركات الإسلامية العراقية وأحزابها ونقلها إلى آفاق وأبعاد جديدة في التجربة التنظيمية والسياسية وعلاقاتها العامة بالعالم الخارجي.

وخلال ذلك نمت عدة حركات وأحزاب دينية جديدة وظهر قادة دينيون سياسيون حزبيون وغير حزبيين برزوا كقادة ومجاهدين شعبيين أخذت أسماؤهم تلمع سريعا في الأوساط السياسية وتتردد على نطاق واسع.

وقد ساعدت أخطاء النظام في بغداد وإجراءاته القمعية العلنية في مطاردة واضطهاد وسحق أتباع هذه الأحزاب على انتشارها ونموها السريع واتساع شهرتها وتطور استعداداتها الدفاعية في مواجهة المرحلة السياسية والعسكرية التي فتحت على مصراعيها بعد دخول العراق في حرب نظامية طويلة الأمد مع إيران كان يمكنه أن يتفادى وقوعها في كل الأحوال، وكانت السلطات العراقية قد ركزت ضغطها ومطاردتها الدموية ضد هذه الأحزاب والحركات دون تفريق، واعتبرتها أحزابا عميلة ومدانة وخائنة يجب تصفيتها بالكامل وإبادة أعضائها خصوصا أتباع حزب الدعوة الإسلامية الذي أقدم أحد أتباعه في وقت مبكر على محاولة لاغتيال السيد طارق عزيز في بغداد وذلك بإلقاء قنبلة خلال حضوره اجتماعا جماهيريا، وقد سبب ذلك التصعيد في الصراع أن أصدرت الحكومة قانونا استثنائيا خاصا يتعلق بالعقوبات الصارمة الواجب فرضها على أتباع هذا الحزب والتي ينص أكثرها على

إنزال عقوبة الإعدام على كل من يثبت انتماؤه إليه أو من يقدم مساعدة لأحد المنتمين إليه..الخ.

ولعل هذا القانون يعتبر واحدا من الخروقات الشنيعة لمبادئ حقوق الإنسان في التاريخ العراقي لأنه يسيء إلى سمعة شعب العراق المجيد الذي شرع وطبق أول قانون في تاريخ البشرية.. وهو ما يتوجب إلغاؤه إذا أراد النظام تحسين صورته في الخارج في كل الأحوال.

وقد أخذ هذا الصراع الدراماتيكي المتصاعد بين السلطة والأحزاب الدينية بعدا طائفيا عميقا بعد تنفيذ حكم الإعدام بالإمام محمد باقر الصدر الإمام المقلد لعموم الشيعة كذلك إعدام عدد آخر من رجال الدين الشيعة من عائلة الإمام الحكيم ذات الاحترام والنفوذ الواسع بين شيعة العراق.

ومن جانب آخر فقد كان طبيعيا أن تحظى تلك الأحزاب العراقية الإسلامية بالاهتمام والرعاية والدعم من قبل الثورة والدولة الإيرانية الإسلامية إضافة إلى مساندتها للأحزاب الكردية العراقية والتيارات الدينية الإسلامية الكردية.

وقد ظنت بعض أطراف المعارضة العراقية أن الوضع في إيران لا يختلف عن بقي الحكومات والدول التي استطاعت المعارضة سابقا التقرب منها بسهولة وإقامة علاقات معها أو خداعها واختراقها بشكل من الأشكال...

غير أن الإيرانيين قد أثبتوا أنهم دهاة ومحنكون بما يكفي، فقد وضعوا مقاييس واعتبارات شديدة ودقيقة وصارمة تحدد نوع العلاقة التي يمكن أن تقيمها إيران مع هذا الطرف أو ذاك..

لأن الثورة الإيرانية ثورة عقائدية لها رأي وتحليل ووجهة نظر كاملة في كل الأمور الحياتية وهي تعتمد على هذا التحليل في تحديد علاقاتها مع كافة الأطراف فهي لا تخطأ في تشخيص أصدقائها ولا تجامل ولا تتصرف باندفاع عاطفي كما أنها لا تتسامح كثيرا أو تترك مجالا كبيرا للفصل بين الوسائل والأهداف أو بين النظرية والتكتيك الذي يخدم النظرية أو بين العقيدة وأدواتها ولذلك فبإمكاننا القول أن المعارضة العراقية هذه المرة قد قرأت عنوان الرسالة القادمة من إيران خطأ فأصيبت بالخيبة والتراجع رغم التنازلات المهينة التي أظهرتها للإيرانيين.

لقد غير كثير من المعارضين العراقيين لهجة خطابهم السياسي بما يرضي إيران وغيروا أسلوبهم وعباراتهم وصياغات عباراتهم كما غير بعضهم حتى شكل ثيابه

ولباسه لإرضاء الإيرانيين لعلّه يحصل على دعم إيران ومساعداتـــها المالية ـــ لقـــد امتنع البعض على سبيل المثال عن لبس ربطة العنق لأن الإيرانيين يعتبرونــــها مظــــهراً طاغوتياً.. وأطلق بعضهم الآخر اللحى المؤقتة..الخ[1]

غير أن تلك المحاولات كانت تصطدم وتسقط عند الحاجز الأول الذي نصبــــه الإيرانيون في نظرتـــهم إلى الأحزاب والكتل والقوى السياسية عمومـــاً والعراقيـــة خصوصاً، فالتقسيم الذي يوزع الأحزاب والكتل السياسية إلى أحـــزاب إســـلامية وأحزاب علمانية كان يفرض نفسه منذ الخطوة الأولى التي كانت تخطوهـــا بعـــض أحزاب وشخصيات وقادة المعارضة العراقية تجاه إيران وكان يشكل عائقاً حقيقياً ضد محاولات الغش والخداع التي كانت تستهدف الإيرانيين رغم أنـــهم ـــ أي الإيرانيين ـــ لم يسلموا من فنون الخداع والاحتيال التي نفذها ضدهم بعض المنتمين للأحـزاب والكتل الدينية الإسلامية العراقية ذاتـــها.

ورغم كل تلك الاحترازات الإيرانية فقد نجح بعض العراقيـــين بإنجـــاز بعـــض الصفقات في بيع النفط الإيراني أو المساعدة في تنفيذ بعض صفقات السلاح لإيـــران وقبض العمولات عنـــها في الخارج.

ولم يكن الأمر يخلو من بعض المواقف الغامضة وغير المفهومـــة الـــتي اتخذهـــا الإيرانيون تجاه بعض العراقيين وهي كانت تتذبذب بين التشكيك بـــهم إلى حـــد الخيانة وبين الثقة المطلقة فيهم خلال فترة قصيرة من الزمن[2] وبعد توقف خط ليبيـــا عن العمل والنشاط بدأت المعارضة العراقية تستخدم الخط الذاهب إلى طهران حـــتى

---

١ ـــ خلال مؤتمر نصرة الشعب العراقي في طهران عام ١٩٨٣ فوجئنا بحضور عدد غير قليل من الأصدقـــاء القدامى من الشيوعيين والماركسيين والماويين والبعثيين والناصريين وقد تحولوا إلى حزبيين إسلاميين وأعضاء منتمين ومتحمسين في الحركة الإسلامية وكان من الصعب التعرف عليهم في بادئ الأمر بسبب لحاهم الضخمة ولباسهم الديني المتواضع وهيئاتـــهم العامة ذات الملامح الصوفية وكان هؤلاء قد تغيروا كلياً من الناحية الفكرية والسلوكية فتحولوا إلى مؤمنين وأعضاء نشطين في الحركة الإسلامية.

٢ ـــ لقد حصل مثل هذا الموقف مع أحد الضباط العراقيين وهو المدعو حامد سالم ـــ لاجئ سياســـي في أوروبة حالياً ـــ فقد هرب هذا الضابط وهو برتبة مقدم إلى إيران خلال الحرب ثم بعد ذلك سافر إلى ســـوريا بتزكية من أحد العناصر في الثورة العراقية، ومن دمشق عاد للسفر إلى إيران وفي طهران اعتقل ووضع في غرفة مع عدد من المحكومين بالإعدام بتـــهم التجسس، وبعد تدخّل سريع أجراه ـــ الكاتب ـــ على أعلى المســـتويات لإنقاذ حياته في ذلك الوقت من عام ١٩٨٣ استطاع استحصال موافقة رئيس هيئة الأركان الإيرانيـــة لإطـــلاق سراحه، فأطلق سراح المذكور،.. غير أن الغريب في الأمر أن الجميع قد فوجئوا بأن الضابط قد عين بعد فـــترة قصيرة من إطلاق سراحه عضوا في القيادة العليا لفيلق بدر الذي تدبره وتشرف عليه المخابرات الإيرانية!!.

العمل والنشاط بدأت المعارضة العراقية تستخدم الخط الذاهب إلى طهران حتى صار يعج بالمسافرين السياسيين المعارضين العراقيين من كل الأشكال ذهابا وإيابا وأصبح هذا الخط أكثر ازدحاما وحركة ونشاطا.

ووضع كثير من الأشخاص والحركات السياسية أنفسهم تحت تصرف الإيرانيين بكل المستويات حتى أن بعضهم صار ينافس المتدينين المتشرعين في الوصول إلى المسؤولين الإيرانيين وكسب رضاهم وثقتهم ومودتهم والحصول منهم على الدعم والإسناد الإداري والإجرائي والسياسي والمالي.

وفي بداية المرحلة الإيرانية حيث سادت الفوضى السياسية وقلة الخبرة لدى المسؤولين الإيرانيين المعممين استطاع بعض العراقيين من النكرات أن يستغفلوا بعض المسؤولين في إيران مستغلين سذاجتهم السياسية ودفعهم إلى مواقف وآراء خاطئة بل ومضحكة بعد تزويدهم بمعلومات وإخباريات كاذبة ومختلفة لم يترددوا عن طرحها على وسائل الإعلام في إيران غير أن سيل الإخباريات والوشايات التي مارسها وقام بها العراقيون المعارضون أنفسهم والمنتمون إلى مختلف الأطراف والحركات والمذاهب والقوميات بعضهم ضد البعض قد نبه الإيرانيين وفتح عيونهم على الكمائن المرسومة لاستغلالهم واستغفالهم واستدراجهم للأخطاء واقتناص أموالهم فأصبحوا شديدي الحذر تجاه الأحزاب والشخصيات العراقية المعارضة عموما، ولحين انكشاف الكثير من جوانب هذا الموضوع بما احتوى عليه من إساءات وارتكابات ومقالب فقد مضى وقت غير قصير يعد ببضع سنوات قبل أن تضع إيران قواعد واعتبارات شبه ثابتة للعمل والنشاط الإيراني مع الأحزاب والشخصيات والكتل السياسية العراقية[1] ويبدو أن الموقف الإيراني كان ينطلق من بعض الثوابت التي لا

---

١ ـ كان المرحوم السيد مهدي الحكيم وهو الأخ الأكبر للسيد باقر الحكيم قد تعرض قبل اغتياله في الخرطوم إلى حملة ظالمة من التشكيك والاتهامات التي وجهها له بعض المسؤولين في إيران بالتعاون مع بعض رجال الدين العراقيين حيث أشاعوا عن علاقة كانت تربطه مع نظام شاه إيران السابق في محاولة لأضعافه وإنهاء نفوذه السياسي بين العراقيين بعد أن جاهر بآرائه الوطنية المستقلة في الشأن الإسلامي العراقي. وفي لقاء جرى بينه وبين الكاتب في مدينة كرج قرب طهران، ذكر للكاتب بأنه ـ أي السيد مهدي الحكيم ـ ينوي إقامة دعوى رسمية لمجلس الحكماء في إيران وهي هيئة قضائية عليا، ضد الذين اتهموه وعرضوا بسمعته لفتح التحقيق في هذا الموضوع ومحاكمتهم بتهمة القذف عارضا عليه تقديم شكوى مماثلة ضد محمد منتظري وبعض الآخرين الذين هجموا على الكاتب دون وجه حق، وتشاء الصدف أن يقتل جميع الذين كان ينوي إقامة الدعوى ضدهم في صباح اليوم التالي بمن فيهم محمد المنتظري في الانفجار الذي وقع في قاعة الاجتماع العام لمؤتمر الحزب الجمهوري الإسلامي في طهران.

تريد إيران التلاعب بها بأي حال من الأحوال — وهو أمر ربما غاب عن تفكير الكثيرين من القادة والسياسيين العراقيين — وهي أن تبقى إيران تلعب دور الطرف الأكثر تأثيرا على حركة الشعب الكردي التاريخية بصورة مطلقة والطرف الأكثر قربا وتماسكا مع الأكراد في العراق بغض النظر عن أي اعتبار آخر قد يظهر في حسابات ومعادلات المرحلة الآنية كما تحاول أن يكون موقفها منسجما ومتوافقا مع الموقف الإيراني التاريخي الثابت تجاه الأكراد منذ بضعة قرون ماضية وحتى اليوم دون أن تضيع في المتاهات الفرعية أي عدم الانجرار وراء الأزمات الصغيرة المؤقتة والآنية والمتحولة التي قد تخلقها متطلبات العمل اليومي والحاجات الملحة للنشاطات الميدانية.

ونتيجة لذلك يستطيع المتتبع لعلاقة الأكراد العراقيين بإيران أن يجد تواصلا وديا وتوجها عاما قد يزيد أو ينقص في الدرجة لكنه ثابت يستند إلى الحرص على استمرار الصلة وعلى توفير الحماية والرعاية والإسناد والدعم بكل الأشكال والمستويات للشعب الكردي وقواه السياسية إزاء ما يتعرض له ويواجه من أزمات ومخاطر منذ القرن السابع عشر وحتى اليوم على الأقل.

لقد كانت القيادات الكردية العراقية أيام العهد العثماني تلجأ إلى إيران كلما واجهت ضغطا غير محتمل في العراق لتلقى الدعم والإسناد هناك في جميع الظروف والأزمات والأحداث الفاصلة التي جرت في كردستان العراق وكذلك كان الأمر ذاته قد جرى بعد ذلك في أيام آخر الملوك الإيرانين وهو الشاه (محمد رضا بهلوي) الذي اعتبر نفسه ملكا للآريين جميعا (آريمهر) بما فيهم الشعب الكردي أينما وجد.. وكذلك في عهد والده من قبله.

ويبدو أن هذا الأمر لم يغب عن ذهن الإيرانيين في ظل الأوضاع المعاصرة والحالية رغم كل ما نسمعه من تحليلات سياسية تطفو على السطح وتأخذ لبوسا مختلفا رغم الأزمات الحادة والمشاكل السياسية والتكتيكية وحتى الإيمانية (العقائدية) التي قد تنشأ مع هذا الطرف أو ذاك من الحركات الكردية السياسية العراقية والقادة المعروفين والقبائل الكردية ذات الماضي والتاريخ الواضح والراسخ في كردستان والتي تشكل امتدادا سكانيا واحدا يتجاوز ويعبر فوق الحدود السياسية المرسومة بين العراق وإيران.

من جانب آخر وكنتيجة من نتائج تطور الصراع العسكري بين إيران والعراق وتحقيق إيران لمكاسبَ هامة على الأرض في المعارك العسكرية التي كانت تجري مع

العراق فقد أدى ذلك إلى بروز شكل من أشكال الغرور والاستعلاء والفوقية لـــدى الأحزاب الاسلامية العراقية في تعاملها وعلاقاتها مع باقي الأحزاب العراقية التي كانوا يسمونـــها الأحزاب العلمانية وهي لفظة كانت تستعملها الأحزاب الدينية مع شـيء من روح الاحتقار والتهكم لتحدد وتشخص بها الأحزاب والأطراف غير الدينية الـتي ترى وتعتقد بأنـــها انتهت وسقطت تاريخيا وفشلت في إنقاذ العراق وعجزت عـــن إيجاد الحلول الصحيحة للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد منذ بداية القرن العشرين كما أنـــها ستكون غير قادرة على إخراج البلاد من المـأزق الحالي لذلك فإن الحل الأمثل ــ في نظر الأحزاب الإسلامية العراقية ــ هو إقامـــة النظام الإسلامي في العراق.. ولعل المفاوضات والاجتماعات والحوارات التي اضطرت الأحزاب الإسلامية للدخول فيها فيما بعد مع الأحزاب العلمانية قد أدى إلى بعـــض التغيير في مثل تلك الأطروحات العنيفة.

وبالرغم مما كان يجري من تقدم إيراني على جبـــهات القتال إلا أن قرارا دوليـــا غير معلن كان قيد التنفيذ كما يبدو يقضي بضرورة إطالة أمد الحرب بـــين إيـــران والعراق إلى أطول فترة ممكنة بحيث يتم تدمير القوى الأساسية وجميع البنى التحتية لكل من إيران والعراق.

و لم يكن مسموحا بوقف تلك الحرب أو حصول اختراقات جدية أو نوعية على الحدود بين البلدين في تلك المعادلة الجهنمية التي كانت تحرص على إبقاء حالة التوازن العسكري المتأرجح لإنجاز أكبر حجم من الدمار في البلدين، لذلك فإن العراق الـذي زج نفسه في تلك الحرب المرصودة دوليا لم يفكر و لم يكن بحاجة للالتفات إلى القوى والأحزاب الوطنية العراقية في داخل العراق حتى في أصعـــب الظـــروف العســـكرية وأقساها لأنـــه كان يستند ويعتمد على دعم استراتيجي عسكري هائل كانت تقدمه بسخاء الدول العربية والأوربية، وكان يحاول أن يقنع الجميع وبالذات دول الخليـــج العربي بأنـــه يدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي وأنـــه يحمي الوطن العربي مـــن إعصار مجوسي أصفر يمكن أن يجتاح المنطقة بأكملها...إلخ.

أما ما يخص العلاقة بين الأحزاب الإسلامية العراقية وباقي القـــوى السياســـية والأحزاب العراقية المعارضة فقد فشلت جميع المحاولات التي جرت لإقنـــاع تلـــك الحركات الإسلامية المرتبطة بإيران بالقبول بفكرة الاشتراك في جبهة وطنية عراقيـــة

وإقامة تحالف عريض ضد السلطة والنظام في بغداد إنطلاقا من الأوضاع المستجدة التي أفرزتها الحرب الطويلة والإنهاك الواضح الذي أصاب قوى النظام خصوصا في أعوام (١٩٨٢-١٩٨٣-١٩٨٤) وما بعدها واستسلام أعداد هائلة من ضباط ومراتب الجيش العراقي تعبيرا عن رفضهم للحرب وبقيت الردود التي تلقتها القوى السياسية العراقية من الأحزاب الإسلامية بخصوص التحالف والجبهة الوطنية ردودا غامضة تقود إلى القناعة بأن الأحزاب الإسلامية في النهاية لا تريد الدخول بجبهة وطنية مع أحد رغم ما تضمنته تلك الردود من لباقة ومرونة ومناورة لذلك بقي التفكير أحادي الجانب لدى الإسلاميين ويعتمد بالدرجة الأولى من حيث المحصلة على سيادة روح الاستئثار والتفرد والنزعة الفئوية في العمل السياسي واستغلال الفرصة السانحة المواتية إلى أقصى حد وذلك بعدم مشاركة الآخرين بالفريسة القادمة التي ظنوا وافترضوا أنها قد أصبحت في متناول اليد غير أن القرار الدولي في عواصم المال والسلاح في الغرب كان يريد شيئا آخر مختلفا تماما.

خلال تلك الفترة جرت المحاولة الجريئة في انطلاق ما سمي بالثورة العراقية وهي تشكيلة سياسية مسلحة بزعامة اللواء حسن النقيب بعد حوارات سياسية عملية جرت بين عدد من الأطراف العراقية ممثلين لتيارات مختلفة كان بينهم الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الاشتراكية العربية والحزب الاشتراكي الكردستاني وبعض التيارات الإسلامية ممثلة بالمرحوم السيد مهدي الحكيم والشيخ مهدي الخالصي وقد استطاعوا إنجاز الاتفاق السريع بينهم دون إطالة ووضع برنامج وطني سياسي واضح وغير معقد.. إلا أن إيران وقفت من هذه المحاولة الجادة موقفا سلبيا للغاية مما شل قدرتها الفعلية على النمو والتوسع..

وقد وصل الأمر أن صادرت إيران جميع المعدات والأسلحة التي استطاعت الثورة العراقية الحصول عليها ونقلها إلى طهران رسميا وبقيت الأسلحة في حوزة الإيرانيين مخزونة حتى وقت متأخر من عام (١٩٨٣) في مقر الفرقة العسكرية الإيرانية في مدينة الرضائية والتي كان يرأسها العقيد صياد شيرازي الذي أصبح رئيسا لهيئة الأركان في الجيش الإيراني فيما بعد قبل اغتياله على يد مجاهدي خلق..

و لم تحصل الثورة العراقية على أي دعم أو مساندة أدبية أو عملية من الحركة الإسلامية العراقية المتواجدة في إيران لحل المشاكل العسكرية التي كانت عالقة مع

الحكومة الإيرانية، رغم أنـــها كانت تستطيع أن تفعل الكثير في هذا الموضوع غـــير أنـــها هي الأخرى كانت سلبية ولا تريد مساعدة الثورة العراقية في عملها العسكري الذي كان متوقعا له أن يتطور بسرعة لأنـــها كانت صيغة عراقية مستقلة غير خاضعة لأحد وتمثل تيارات سياسية وفكرية وقومية مختلفة... بعد ذلك بفترة غير طويلة بـــدأ الميزان العسكري في جبـــهات القتال مع إيران يميل إلى صالح العراق ثم تطور الوضـــع أكثر من السابق بعد إخراج الإيرانيين من مدينة (الفاو) والخســـائر الكبـــيرة الـــتي تكبدتـــها إيران فيما سمي بمعارك شرق البصرة وما هي إلا بضعة أشهر أخرى حـــتى جاءت وفود الحركة الإسلامية العراقية تتقاطر لحضور اجتماعات العمل الوطـــني في دمشق والاشتراك في المباحثات الخاصة لإنجاز الجبهة الوطنية العراقية..

هذه الاجتماعات التي كانت تدور منذ أكثر من عشرين سنة منذ ذلك التـــاريخ وبذلك اصطفت الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية مع باقي المصطفين لتتبـــاحث وتناقش بانتظار رحمة الله.. بعد أن كانت الوفود العراقية الممثلة لمختلـــف التيـــارات السياسية تذهب إلى طهران للالتقاء بالأطراف الإسلامية طالبة منـــها الموافقة علـــى الاشتراك معها في إعلان جبهة وطنية عراقية خلال فترة الصراع العسكري مع العراق.

وعاد الجميع إلى المفاوضات والاجتماعات والمباحثات واللقاءات التي لا تتوقـــف ولا تنتهي والتي مازالت جارية حتى اليوم دون أن يمـــل المجتمعون من الدوران في هذه الحلقة المفرغة.

وكم هو محظوظ ذلك النظام القائم في بغداد.. إذ قد لا نكون مبالغين إذا قلنـــا أنـــه ما من عمل مناهض له في الطرف الآخر ولا خطة مرســـومة ولا اســـتراتيجية موضوعة ولا تحرك أو نشاط بدأ بالظهور أو الانطلاق كان في مكانـــه المناســـب أو زمانـــه المناسب أو اتجاهه المناسب أو رجاله المناسبين ...

وفي الأسابيع الأخيرة من الحرب وحتى بعد توقف إيران عن القتـــال اســـتطاع العراق أن يغـــنم وينـــهب من إيران ما يزيد عن مليار دولار من الأسلحة والمعـــدات والتجهيزات العسكرية الإيرانية الصالحة للاستعمال ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى حالة الإحباط الشديدة والوضع النفسي المتردي الذي أصبح سائدا في أوساط أكثر القـــوى السياسية العراقية المناهضة للنظام إثر خروجه سالما ومنتصرا في الحرب مع إيران وبـــدأ الإحساس الداخلي بالهزيمة النـــهائية يغزو تفكير الكثيرين بصورة غير مباشرة وبشكل

لا إرادي إنطلاقا من الشعور بضآلة الحجم العسكري والبشري الذي تمتلكه أحـزاب حركة المعارضة العراقية بكل أتباعها وأنصارها قياسا إلى الحجم العسكري والبشـري الإيراني الهائل وحجم الهجمات البشرية المليونية التي كانت تنفذها إيران ضد العـراق كل بضعة أشهر.. والتي أبيدت تباعا رغم روح التضحية الهائلة والعمليات الانتحارية والدعم العسكري الواسع الذي تميزت بـها تلك الهجمات على الجبهة العسـكرية الإيرانية في جميع قطاعاتـها...

وهكذا بدت الاجتماعات والحوارات التي بدأتـها أطراف المعارضـة العراقيـة لإقامة جبهة وطنية وفي تلك الظروف أي /بعد انتـهاء الحـرب/ أشـبه بالملـهاة المضحكة لنسيان الصدمة مع وجود الشعور الداخلي عند الجميع بأن شيئا جديـا لا يمكن أن يتحقق أو يحصل حتى لو توصلت جميع الأطراف للتوقيع على جبهة وطنيـة عراقية مثالية وموسعة.

غير أن النظام في العراق عاد من جديد ليعطي الفرصة الذهبية النـادرة لقـوى المعارضة المنـهكة ويحيي فيهم الأمل لمعاودة النشاط والعمل والحركة والاتصـالات وذلك بإقدامه على احتلال الكويت مما أدخل الصراع هذه المرة في إطار جديد مختلف في النوع والشكل والحجم والاتجاه.

ودارت من جديد طاحونة الموت والقتل والتدمير والصراع والخراب ولكن بأبعاد جهنمية وأحادية الجانب... وإلى أن اكتشف النظام في بغداد بأنـه يقـاتل أذرعـا تكنولوجية طويلة لا تطال وأنـه لا يقاتل على الأرض أعداء بشرا وجها لوجه. نقول حتى اكتشف النظام هذه الحقيقة كان العراق قد تم تخريبه بالكامل والقضاء على جميع مرافقه العمرانية وتخريب بنيته التحتية وبنيته النفسية وإعادته لعشرات السنين إلى الخلف بعد أن كان في المقدمة.

رابعا المرحلة الخليجية

كما هو معروف فقد بدأت هذه المرحلة بعد احتلال العراق للكويت ولعل كافة المعلومات والأخبار والوقائع الخاصة بهذا الحدث مسجلة ومعروفة ومفهومـة لـدى الجميع بالتفصيل ولا لزوم لإطالة الحديث في هذه المأساة الدموية المدمرة التي تجاوزت أضرارها البشرية والاقتصادية كل الحسابات القطرية والعربية والدولية.

لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن هذه الحرب وعن الأسباب التي دفعت العـــراق للإقدام على احتلال الكويت، وأشار كثير من التحليلات إلى أن العراق قد استجر إلى ما يشبه الكمين باحتلاله الكويت وأشار بعض المحللين إلى اتــــــهام الأمريكـــان في استجرار العراق لمثل هذا الكمين القاتل وصولا لتدمير قوة العراق العسكرية، وهنا نود أن نذكر واقعة في منتهى الغرابة والخطورة في هذا الشأن كنا من المطلعين عليها غير أن تصديقها الآن ربما يبدو عسيرا وضعيفا لغياب الشاهد فيها ـــ مع الأسف ـــ والواقعة تتخلص فيما يلي:

بعد تصاعد التوتر في لبنان إثر التحركات الاستفزازية العدوانية التي بدأ بـــــــها الجنرال عون في لبنان ضد سورية على نحو سافر وقيامه بضرب سهل البقاع القريـــب من الحدود السورية بل حدود محافظة دمشق العاصمة وإطلاقه التهديدات لضــــرب دمشق ذاتـــها...

فقد وردت معلومات تفيد بأن العراق قد بدأ بتصعيد مستوى مساعداته للجنرال عون وأنـــه يوشك على إرسال مجموعة من الصواريخ الكبيرة إلى قوات الجنرال عون في شرق بيروت والتي يصل مداها إلى دمشق وأن التحضيرات لتنفيذ هذا الأمر تتـــم بصورة حثيثة وأن بعض الأطقم من المدربين العراقيين والضباط وصلوا إلى بـــــيروت الشرقية عن طريق مصر والإسكندرية بواسطة البحر لأن بيروت الغربية والمطار كـــان تحت سيطرة وإشراف قوات الردع والقوات السورية بصورة خاصة...الخ[1]

خلال تلك الأحداث وهي وقائع سبقت إقدام العراق على احتلال الكويت بفترة طويلة أبلغنا المرحوم الشيخ طالب السهيل الذي قدم من عمان وكان قبل ذلـــك في الكويت ليقول:

أنـــه سمع من مصدر مطلع عالي المستوى أن الدوائر المختصة في الإدارة الأمريكية تدرس بصورة جدية خطورة الحجم الهائل الذي وصلت إليه القوات العراقية ومستوى التسليح الذي تملكه بعد انتـــهاء الحرب مع إيـــران والتخوفـــات الجديـــة لـــدى

١ـــ يبدو أن ذلك التصعيد كان هو المقدمة الأولى لزج الجيش العراقي للاصطدام بسوريا من أجل تحطيـــم قوة الجيشين السوري والعراقي، مما يدعو للظن أن قرار توجيه الجيش العراقي لضرب الكويت لم يكن ناضجـــا أو مقرا بعد وهذا هو ما حصل لاحقا بعد ذلك لأن مكان الصدام العسكري فوق أرض الكويت ســـيكون بعيـــدا عن إسرائيل.

الإستراتيجيين الأمريكان من احتمال توجيه هذه القوات أو تحريكها بصورة مفاجئة باتجاه غير محسوب وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر لا يمكن السيطرة عليها أو التكهن بمدياتها أو نتائجها، خصوصا وأن الجيش العراقي ربما قد أصبح رابع قوة عسكرية في العالم — كما يقدرون — لذلك فالتفكير لدى الاستراتيجيين الأمريكان الآن يدور — الحديث للمرحوم الشيخ طالب السهيل — حول زج هذه القوة العسكرية الرهيبة في حرب عسكرية تستنزفها وتمتص طاقتها الفائضة.. وهناك ثلاث جهات مرشحة تم اختيارها لتوجيه الجيش العراقي نحوها للاصطدام بها وهي /تركيا — أو سوريا — أو الكويت/ وأكد على ضرورة الانتباه والحذر ولعل أحد ممن سمع ذلك مباشرة من المرحوم الشيخ طالب يمكنه أن يبادر لتأكيد هذه الواقعة لأننا نفتقد لأي شاهد حي في هذا الموضوع الخطير.

ومما يضفي أهمية على هذه المعلومات وهذا الحديث أنه لم يجر في ظروف التوتر بين العراق والكويت إطلاقا بل جرى في ظروف كانت الأحوال في أفضل حالاتها بين العراق والكويت وجميع دول الخليج حتى بدا الحديث لنا غريبا وخياليا وبعيد التحقيق أنئذ..

وبنظرة سريعة على واقع المعلومات المشار إليها أعلاه نجد أن الذين خططوا لها قد أحسنوا الاختيار تماما عندما نجحوا بتوجيه الجيش العراقي نحو الكويت بعيدا عن اسرائيل بعد أن درسوا بصورة معمقة نفسية الرئيس صدام حسين وطبيعة سلوكه وردات الفعل العنيفة والسريعة لديه خصوصا عند تعرضه للاستفزاز المتعمد والتحدي المباشر وبالأخص بعد خروجه منتصرا من الحرب مع إيران. بينما كان متضايقا من الديون المادية المرهقة التي ترتبت على العراق بفعل الحرب التي ظن أنه يدافع فيها عن العرب... إضافة إلى وجود مشكلة الحدود المزمنة بين العراق والكويت والتي كانت تشكل لغما زمنيا موقوتا يمكن لأمريكا أو الدول الغربية التلاعب به وتفجيره بأي وقت من الأوقات.

ومهما يكن من أمر ومهما قيل ويقال في هذا الموضوع فقد وقعت الواقعة واجتاح الجيش العراقي الكويت وشرد شعبها الآمن الذي خسر الكثير من أرواح أبنائه وتدمير مرافقة الاقتصادية والمالية.. كما ضرب جيش العراق واستنزف تماما بعد أن ظهر المبرر الكافي لسحقه كما يرى الأمريكان والأوروبيون وكان سحق

الجيش العراقي يحتاج إلى حشد عسكري واسع وعريض وهذا ما جعل هجوم الحلفاء ضد العراق يتألف من ثلاثين دولة..

إضافة إلى ذلك فقد تم تدمير العراق بكل مرافقه المدنية والحضارية وبنيته الاقتصادية.

و لم يستطع أحد ـــ لا من العرب ولا من الأجانب ـــ أن يقنع القيادة العراقية رغم عشرات الحلول والاقتراحات والرسائل بأن الشجاعة قد يكون لها أشكال متعددة غير الصراع العسكري الدموي وغير استخدام القوة، وكان بإمكانها ـــ أي القيادة العراقية ـــ في مرحلة من مراحل الأزمة أن تتجنب الصراع العسكري المباشر وتفلت من الكمين الذي أعد بإتقان لتدمير الجيش العراقي وتفتيت البدايات الناجحة للنهضة الصناعية في العراق وعلى العموم فإننا نعتقد دون الدخول في التفاصيل والمقدمات أن ضرب العراق كان بقرار مركزي من المؤسسة الصهيونية العالمية..

إن السنين القادمة ربما ستكون مرشحة للكشف عن أسرار وحقائق مذهلة في موضوع حرب الكويت وضرب العراق ولكن كل ذلك سيأتي بعد فوات الأوان وبعد أن يكون الجيل العراقي الحالي وربما اللاحق قد شبع ذلا وقهرا وفقرا ومرضا وجوعا وعزلة وتخلفا وحسرة رغم اللغة العنجهية التي يتباهى بها الجميع في العراق وهم غاطسون في أوحال الطرقات يفتشون بين السلع المهربة عن حاجاتهم الضرورية التي يعجزون عن شرائها بسبب الغلاء وضعف القوة الشرائية للدينار العراقي المنهار الذي لا يستطيع الوقوف على قدميه رغم اصطفاف ما يقرب من ثلاثة ملايين برميل من النفط خلفه يوميا لإسناده.

وإذا عدنا للحديث عن واقع المعارضة العراقية خلال هذه المرحلة في بداية التسعينات فإننا نستطيع ان نراقب هرولة سريعة قامت بها أكثر أطراف المعارضة نحو دول الخليج وقد بدأت بتلك الهرولة بعض الفصائل وبعض الشخصيات العراقية ونظرا لوجود المال والمساعدات المالية في هذه المرحلة واحتياج دول الخليج إلى الصوت الإعلامي الذي يواجه طروحات العراق في التظلم والتشكي واتهامه لدول الخليج بالتعاون مع الأجانب لضربه فقد بادر كثير من المعارضين العراقيين للقيام بعدد من النشاطات والفعاليات ذات الطابع الإعلامي والسياسي الداعم لدول الخليج والمتضامن مع الكويت بحماس كبير...

وقد لوحظ في تلك الفترة التي تميزت بتوفر المساعدات المالية السخية واشتراك قوى دولية كبيرة في الصراع أن عددا لا يستهان به من السياسيين العراقيين الذين كانوا مفقودين أو غائبين عن الوعي أو غارقين في سبات الأموات في أصقاع مختلفة من العالم قد دبت فيهم الحياة وراحوا يتحركون ويسيرون بقوة الجذب والشم نحو مصادر الدفع المالي فظهرت للعيان وللأضواء هياكل وأسماء وشخصيات كانت قد غابت عن الحياة والعالم والسياسة ما يقرب من ثلاثين عاما أو أكثر وعرضت قوتها الخفية الجاهزة وخدماتها وأظهرت استعدادها لتصدر قيادة المعارضة وادعت أنها تستطيع تحريك أعوانها في الداخل وتحريض أوساط الشعب العراقي...

إنه الزلزال الذي حرك كل تلك المخلوقات عن سكونها الثابت ودفعها لتغيير مستقراتها ومكامنها بل والسفر نحو مراكز الإشعاع المالي.

والطريف أن أكثر تلك الشخصيات قد عادت مرة أخرى إلى سكونها ومستقراتها وللإنصاف نقول لم تتعرض المعارضة العراقية إلى امتحان عسير ومخجل كما حصل لها خلال أزمة احتلال الكويت فقد توضح للجميع أنها قد صدئت وبان معدنها الردي

ونحن نقصد بذلك الإشارة إلى حوادث الكذب والنصب اللاأخلاقية التي قام بها عدد من النصابين والمحتالين في المعارضة لكسب المال والحصول على المساعدات بطرق وأساليب رخيصة دون أن يكونوا صادقين وأوفياء ومخلصين في مواقفهم وعواطفهم تجاه أنفسهم وبلدهم وشعبهم أو تجاه دول الخليج وشعوبها وتجاه الكويت وشعبه المتضرر ولا نريد التوسع في هذا الموضوع رغم اطلاعنا على عشرات الحوادث والوقائع الغريبة في هذا المجال.. وهناك حادثة طريفة نسوقها على سبيل النكتة تعطي فكرة عن قلة الوفاء وروح المراوغة والمشاعر الباطنية لدى البعض من القياديين في المعارضة العراقية... وملخص الحادثة أنه: خلال إحدى اللقاءات التي جرت في مدينة الرياض والتي ضمت أطرافا وفصائل متعددة من المعارضة العراقية وعددا من الشخصيات المستقلة وعلى إحدى طاولات الأكل خلال وجبة العشاء العادية كان يجلس بين الجالسين جنرال عراقي من ذوي الرتب الكبيرة... وأثناء الحديث عن الظروف والتفاصيل التي تم فيها احتلال الكويت والكيفية التكتيكية التي جرى فيها تحرك القوات لاجتياح العاصمة الكويتية من قبل القوات العراقية..الخ

بدأ هذا الجنرال بالكلام فقال: (هذا صدام واحد غشيم.. ما يعرف يشتغل كلك لازم يعتقل كل حكام الكويت وأعضاء الحكومة قبل كل شيء.. مرة لخ (أي مرة ثانية) لازم نقفصهم قفص حتى ما يطلع منهم واحد يطالب بالحكم ويسوي هوسة بره...)

كان هذا جزء من كلام الجنرال الضيف المعارض الذي جاء لحضور اجتماع الرياض للتضامن مع الكويت ولتدارس كيفية تطوير العمل لإسقاط النظام في العراق ولو قدر أن سقط النظام في ذلك الوقت لأي سبب كان لأصبح هذا الجنرال بالتأكيد بسبب مكانته في ذلك الوقت ورتبته ودوره وزيرا للدفاع في العراق ولتحمست الكويت لتعيينه لأنها كانت حتى ذلك الوقت تقدم المساعدات المالية السخية لتنظيم الذي كان ينتمي إليه هذا الجنرال باعتبارهم متعاطفين وموالين لها وشر البلية ما يضحك..

بعد ضرب العراق بفترة وجيزة وإخراج القوات العراقية من الكويت لوحظ أن الأمريكان يرغبون بحصر الاتصالات بهم دون غيرهم خصوصا النشاط مع المعارضة العراقية وأطرافها المختلفة ولعلهم لم يكونوا يفضلون أن تلعب دول الخليج دورا مباشرا مع قوى المعارضة العراقية بكل أشكالها ربما بسبب خوفهم من ظهور اصطفافات جديدة في الوضع السياسي العربي أو ظهور خارطة مستقبلية غير مرغوبة داخل العراق إضافة إلى حرصهم للهيمنة على مصادر المعلومات الهامة والحيوية عن العراق والتي بدأت تصل تباعا مع العراقيين الفارين إلى الخارج بعد انتهاء ما سمي بالانتفاضة الشعبية التي عمت عدة محافظات في جنوب وشمال العراق..

كذلك ربما فكر الأمريكان بأن أجهزة المخابرات في دول الخليج قد لا تكون قادرة على المواجهة في حرب قد تشنها المخابرات العراقية ذات النفوذ والخبرة العالية والإمكانيات الاستثنائية البشرية والمادية والتكنيكية خصوصا وأن الصراع لم ينته مع النظام في العراق الذي أصبح مرشحا للقيام بضربات انتقامية ردا على ما قامت به جيوش الحلفاء من تدمير واسع في العراق.

وهكذا كان ذلك الاستحواذ الأمريكي على النشاط العام المعارض للنظام في العراق والحيازة الشاملة لمجمل الفعاليات والاتصالات المتعلقة بالمعارضة العراقية تشكل البداية الأولى للمرحلة اللاحقة التي يمكن أن نسميها المرحلة الأمريكية.

خامسا: المرحلة الأمريكية

تزامنت هذه المرحلة وترافقت بل تداخلت مع القسم الأخير من المرحلة الخليجية، وفي هذه المرحلة تجلى بوضوح الطابع الأمريكي في العمـــل السياســـي والتنظيمـــي والاستخباراتي... وذلك بالتركيز وفق منـــهج مبرمج هادئ ولكنـــه ثابت ومستمر لتغطية النقص الفادح لدى الولايات المتحدة في المعلومات عن العراق، حيث مـــن المعروف أن الأمريكان لا يعرفون الكثير عن العراق رغم كل الآراء التي تقول وتبشـــر بعكس ذلك بـــهدف التهويل والتخويف والإثارة بينما هذا الأمر لا ينطبـــق علـــى الإنكليز الذين يعرفون الكثير عن العراق وأسراره بسبب العلاقة القديمة التي تربطـــهم بالعراق وبسبب الأجيال من السياسيين العراقيين الذين اندفعوا في خدمـــة الإنكلـــيز والالتصاق بـــهم منذ دخولهم للعراق في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ ووضعـــهم العراق تحت الانتداب والوصاية البريطانية ثم تدخلهم المباشر على مدى حقبة طويلـــة من الزمن في أدق الشؤون المتعلقة بإدارة الدولة العراقية وأسرارها.

غير أنـــه من المؤكد أن الأمريكان قد استطاعوا خلال السنين الماضية منذ حرب الكويت أن يجمعوا معلومات كثيرة وكافية عن العراق خصوصا بعـــد الاســـتعداد والتطوع الذي أبداه عدد لا يستـــهان به من العراقيين المعارضين أو الفارين من العراق لتقديم ما لديهم من معلومات للولايات المتحدة بعضها على جانب من الأهمية إضافـــة إلى تطوع بعض مكاتب الأحزاب والجبـــهات والتشـــكيلات السياســـية التابعـــة للمعارضة لتزويد الدوائر الأمريكية بما يصلها أو يتجمع لديها من معلومات وأخبـــار تفصيلية عن العراق ينقلها بعض العراقيين القادمين من العراق أو يتحدثون بـــها إلى هذه المكاتب بحسن نية ودون قصد جنائي أو استخباري[١]

---

١ ـــ روى لنا السيد عكاب داوود وهو لاجيء عراقي كان يقيم في معسكر رفحـــة في المملكـــة العربيـــة السعودية قبل لجوئه الى هولندا وإقامته هناك: بأن هناك عددا من اللاجئين العراقيين في معسكر رفحـــة كـــانوا يخفون مبالغ كبيرة من الأموال العراقية المنهوبة من مصارف ومؤسسات الدولة العراقية في المحافظات خلال مـــا سمي بالانتفاضة. إضافة الى احتفاظ بعضهم بمبرزات هامة وخطيرة كالوثائق الحكومية والقطع الأثرية المســـروقة من المتاحف، وأفلام الفيديو عن بعض المنشآت وعدد من الديسكات الخاصة بالكومبيوتر والتي تحوي حجمـــا هائلا من المعلومات والاسرار العراقية الهامة حيث كانوا يخفونها بانتظار تسريبها الى الخارج عند خروجهم مـــن المملكة لبيعها في اوربا او تقديمها للجهات الأجنبية مقابل الحصول على بعض الإمتيازات.

إن الاجتـــهاد الذي أخذ يتبلور منذ فترة غير قصيرة لدى بعض الشـــخصيات والأطراف والكتل العراقية بشأن الاعتماد على الولايات المتحدة والاستناد إليـــها في عملية إجراء التغيير في العراق وإسقاط السلطة هو اجتـــهاد يمكن أن يحتمل الخطـــأ والصواب ويمكن مناقشته بـــهدوء وبروح ديمقراطية حرة بعيـــدة عـــن الانفعـــال والاتـــهامات وكيل الأوصاف العدائية بالعمالة وغيرها خصوصا بعد أن وصل الجزع والتذمر لدى العراقيين بسبب العوز والإذلال تحت الحصار والأوضاع المعاشية السيئة حدا أصبح بإمكانك أن تسمع كلاما غريبا لم تكن تتوقع أن تسمعه على لسان مواطن عراقي في يوم من الأيام خصوصا حول التعاون والتعامل مع أمريكا أو غير أمريكا مما يثير الدهشة والاستغراب.

إن السياسيين العراقيين الذين يعترضون على إقامة أية علاقة مع الولايات المتحـدة أو غيرها وينكرون على غيرهم من أطراف وأشخاص المعارضة الاتصال بالولايـــات المتحدة أو التنسيق معها عليهم بدل الانصراف نحو كيل الشـــتائم والاتـــهامات والطعون الجارحة والمؤذية، أن يحددوا عددا من الضوابط والثوابت الوطنية التي يجـب على الجميع الالتزام بـــها والتي لا يجوز لأي طرف أو لأي اجتـــهاد أن يتجاوزهـــا ويتلاعب بـــها أو يفرط فيها، ولكي تبقى هي الميزان الذي يمكن بواسطته التفريق بين العمالة والوطنية وبين الإخلاص للبلاد وبين الخيانة، وعلى الجميـــع أن يتذكـــروا إذا أرادوا أن يكونوا أحرارا وديمقراطيين غير دكتاتوريين أن عليهم أن يستمعوا إلى أعذار ومبررات الطرف الآخر مهما كانت، وبإمكانـــهم أن يرفضوهـــا أو يقبلوهـــا أو يخضعوها لنقاش علمي هادف.

ولعلنا نجد أن المشكلة في علاقة المعارضة العراقية بأمريكا في الوقت الحاضر ربمـــا تكمن في عدم وجود عملاء عراقيين للأمريكان يحظون بمكانة رفيعة مـــن الاحـــترام والتقدير تصل الى مرتبة الاصدقاء الاقوياء الموالين فإذا استثنينا بعـــض الاشـــخاص السياسيين العراقيين من أصدقاء الولايات المتحدة ممن لا يخشون التنسيق معها فإن أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه ربما لا يخرجون عن كونـــهم مخبرين صغارا ضعافا لا يحظـون بالاهتمام أو الاحترام أو التقدير لدى الجانب الأمريكي وليس لهم مكانة أو منـــزلة مرموقة ولا يستطيعون التمسك برأيهم والدفاع عنـــه والاحتفاظ به في حال حصول

اختلاف في الاجتـهاد والرأي والموقف بينـهم وبين الأمريكان بسبب افتقـادهم للقاعدة الشعبية الواسعة داخل العراق.

وهنا يكمن الخوف الجدي والقلق المضاعف على المصالح العراقية في المستقبل إذا قدر وأصبح لهؤلاء الضعفاء دور مهم أو حيوي أو فعلي في حكم البلاد أو صادف أن كانت لهم الكلمة في تحديد مصير بعض المصالح الحيوية للعراق.

إن فئة السياسيين العراقيين الموالين للإنكليز في العهد الملكي كانوا أفضل حـالا وأعلى مرتبة ومنـزلة ولديهم بعض المكانة والتقدير عند الإنكليز وربما كان الإنكليز يحسبون لرأيهم ومواقفهم بعض الحساب.. و لم يكونوا مجرد مخبرين تابعين يتلقـون الأوامر.

وما دمنا أشرنا إلى أولئك السياسيين العراقيين الموالين للإنكليز في العهد الملكـي والذين كانوا ملتزمين ومدعومين بقوة وحزم من قبل حكومة الإمبراطورية البريطانيـة وقواتـها المنتشرة في كل مكان في العالم والمتواجدة حتى داخل الأراضـي العراقيـة آنذاك، فمن المفيد أن ننصح العراقيين المندفعين الآن للوصول إلى حكم العراق بأي ثمن أن يتذكروا الدروس القاسية والنـهايات المرعبة والمصير المأساوي الذي وصل إليـه السياسيون العراقيون الذين أبحروا بعيدا في موالاة الإنكليز والاعتماد على قوتـهم والتقرب منـهم ورعاية مصالحهم في العراق ضاربين بعرض الحائط مشاعر شعبـهم الذي سكت وصبر طويلا قبل أن ينفجر وينتقم انتقامه المرعب المعروف خصوصا وقد أصبح معلوما بالدليل العملي أن قوة التقلب وقسوة وحدة التغيير في المواقـف والآراء لدى الشعب العراقي فيها من الشدة والمباغتة ما لا يترك مجالا لتقدير الاحتمـالات المتوقعة أو حصر الأحداث المحتملة أو التكهن بحجمها وزمانـها على الإطلاق عندما تميل الرياح فجأة عكس اتجاهها السابق. ولعل من الغباء إعادة التجربة ذاتـها مع هذا الشعب الذي لا يمكن لأحد أن يقدر كيف ولماذا ومتى يتحول إلى بركان مشـتعل يحرق الأخضر واليابس وتستحيل السيطرة عليه أو التفاهم معه.

إن الدعم الهائل الذي حظي به النظام في العراق من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية والدول الإقليمية لسنين طويلة قد أضعف كثيرا وضع المعارضـة العراقيـة وفكك وحدتـها وِأفقدها القدرة على العمل الموحد.

إن الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تريد الآن أن تدعم المعارضة العراقية وتساندها وتقف معها هي في حيرة من أمرها ومترددة بين الحماس والتريث لشدة ما تلمسه من ضعف المعارضة وتمزقها وتفرق كلمتها وعدم قدرتها بوضعها الراهن على قيادة البلاد؛ حتى أصبح بإمكاننا أن نتخيل ولو نظريا أن مجرد نقل حالة التناحر والخلافات والصراعات والتهم الخطيرة المتبادلة الموجودة في الخارج بين أطراف وأشخاص المعارضة العراقية ونشرها في المجتمع داخل العراق هو أمر كاف لتمزيق البلاد وإشعال حرب أهلية ربما هي أخطر وأدهى من المآسي الحالية التي يعيشها العراق في ظل الحكم الحالي...

وربما هذا هو ما يفسر التذبذب والتردد الذي أبدته في السابق دول كثيرة وقفت إلى جانب المعارضة والذي تبديه الآن الولايات المتحدة في موقفها تجاه المعارضة وأطرافها الممزقة المتناحرة

وكما حصل بين شعب العراق وبين السياسيين الأفراد الموالين للإنكليز في العهد الملكي من مواقف ومفاجآت قاتلة غير متوقعة كذلك حصل ما يشبه ذلك مع أحزاب وتيارات سياسية برمتها.. فليست أحداث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الدموية هي وحدها التي تصلح أن تكون مقياسا يؤخذ منه العبرة والموعظة، إن مطاردة الشيوعيين وأنصارهم الذين يعدون بالملايين للقوميين والبعثيين والناصريين والركض وراءهم في المدن والشوارع لقتلهم أو ضربهم أو إهانتهم في أعوام ١٩٥٩-١٩٦٠-١٩٦١ في عموم العراق لم تكن تسمح حتى لأصحاب الخيال السينمائي الواسع أن يتخيلوا في ذلك الوقت كيف يمكن أن يقوم البعثيون والقوميون والناصريون في العراق بعد فترة زمنية قصيرة ووجيزة بمطاردة الشيوعيين في الشوارع والأزقة والركض وراءهم لقتلهم واقتلاعهم من جذورهم في سنة ١٩٦٣ وما بعدها.

إننا نتمنى أن لا يسيء أحد ـــ أيا كان ـــ فهم هذا الكلام ومعناه وأهدافه فهو ليس تهديدا لأحد لأننا لا نريد ولا نملك قدرة التهديد ضد أحد بل إنها كلمات عابرة نقولها بروح النصيحة الأخوية الصادقة استذكارا للعبرة والموعظة التي دفع شعبنا وأجيالنا ثمنها غاليا خصوصا وأن تاريخ بلادنا مزدحم بأحداث العنف الدموي والأحداث المأساوية المفاجئة التي يصعب إيجاد التفسير المعقول لمساراتها ووقائعها المخضبة دائما بالدماء والمآسي.

ففي عام ١٩١٤ وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى دخل الأتراك العثمـــانيون الذين كانوا يحتلون العراق الحرب ضد الإنكليز ودول الحلفاء وكان القرار في أوسـلط الشعب العراقي هو الوقوف مع العثمـــانيين ــ إخوانـــــهم في الديــن ــ ضـــد الإنكليز... وعندما وصلت القوات الإنكليزية للعراق انقلب الموقف سريعا ووقـــف العراقيون مع الإنكليز في كل مدينة وقضاء وفي كل معركة خاضوها ضد الأتـــراك العثمانيين للتخلص من سيطرتــهم ورحبوا بالإنكليز المحررين الذين احتلوا بغداد عـلم ١٩١٧ لكنـــهم ــ أي العراقيين ــ سرعان ما قاتلوا الإنكليز وقتلوهم ونصبوا لهم الكمائن عام ١٩٢٠ في الثورة التي سميت بثورة العشرين أي بعد ثلاث سنوات... ثم بعد ذلك قتلوا وسحلوا وداسوا بالأقدام كل أصدقاء الإنكليز وعملاءهم من الحكـــام والقادة والمسؤولين العراقيين في عام ١٩٥٨ إن شعب العراق بحر متلاطم، تياراتــــه شديدة التقلب والتحول فلا يجوز الإبــحار فيه دون حسابات دقيقة.

وإذا عدنا للحديث عن المرحلة الأمريكية في تاريخ المعارضة العراقية فإننا نستطيع أن نلاحظ بروز ظاهرة غريبة في الوضع العراقي المعارض رافقت النشاط الأمريكي بعد ضرب العراق وإخراج قواته من الكويت في بداية التسعينات وتلك الظاهرة هي تداول المعارضة العراقية عبارة محددة كان البعض يحاول أن يضفي عليها صفـــة الخطــورة والسرية يقول نصها: أن فلانا من المعارضين يملك القرار الدولي...أو بيـــده القـــرار الدولي.

وهذه العبارة كانت كافية في ذلك الوقت لتوجيه الأضواء والاهتمام والشـــهرة السريعة لمن تقال بحقه من العراقيين، ومنذ البداية كان معروفا لدى الجميع أن المقصود بعبارة "يملك القرار الدولي" هو أن فلانا المقصود يعمل مع الأمريكـــان... وكـــان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن مجرد الارتباط بالأمريكان يمكن أن تسلح الإنسـلن بالقوة الخارقة التي تمكنـــه من القيام بالأعاجيب وتجعله يستطيع بسهولة إخراج الزيــ من البير متى شاء... ولم يتأخر بعض المعارضين العراقيين عن تحويل هذا الموضوع إلى تجارة وجمع المال والشهرة.

وقد تبين بالتجربة فيما بعد أن عبارة "امتلاك القرار الدولي" التي كانت تجعل اسم هذا الشخص أو ذاك يلمع سريعا في الشاشات والإذاعات والصحف والمجلات إنمــا يعني توفر بعض الميزات فيه منـــها أنـــه يجيد اللغة الإنكليزية وربما لأنـــه يحمـــل

الجنسية الأمريكية فيقوم أصحابه وأصدقائه والمنتفعين منه بنشر بعض الإشاعات الكفيلة بالتأثير على الآخرين والاحتيال عليهم وذلك بالتهامس وتداول الأخبار عن خطورة نشاطاته واجتماعه ببعض الشخصيات في الإدارة الأمريكية، وفي الغالب لا تكون تلك الشخصيات غير موظف بسيط وهامشي لا يحل ولا يربط يعمل في أسفل الهرم الإداري في أحد الأقسام لإحدى الدوائر في أمريكا.

وسرعان ما يخبو نجم هذا الشخص ليسطع اسم آخر لا يختلف كثيرا عن سابقه ولا يساوي سوى الصفر في معادلة الشارع العراقي أو معادلة الصراع مع النظام ثم تقوم بعض الجهات غير المكشوفة بتلميعه وإبرازه وتداول مآثره وليتحول إلى مادة مقررة في المنهج الإجباري المفروض بقوة المال، وبالتدريج فقد تبين للعراقيين أن جميع تلك الأسماء لا تعدو أن تكون أصفارا على اليسار وأن أمريكا لا تراهن على أحد من العراقيين كما لا تلتزم أحدا منهم.والأهم من ذلك كله أنها لا تخبر أحدا من العراقيين مهما كان بحقيقة ما تنوي عمله داخل العراق.

ومن جانب آخر فقد كان من سوء طالع المرحلة الأمريكية أن يتفجر الصراع الدموي بين الأطراف الكردية ليتحول إلى حرب كردية ـــ كردية شرسة وعنيفة وقاسية دامت فترة زمنية غير قصيرة سقط فيها المئات من القتلى وتحولت مدن وأقضية وقرى كردية كثيرة إلى مناطق غير آمنة يصعب على الغرباء من غير أهلها وساكنيها الحفاظ على أمنهم الشخصي وتدبير حياتهم ومعيشتهم، كما تعذر على أحد في مثل تلك الظروف المجنونة البقاء على الحياد أو الوقوف خارج دائرة الصراع.

ولقد توج التدهور الأمني والمعارك الواسعة التي كانت مشتعلة بين الأطراف الكردية الأساسية بالهجوم السريع والصاعق الذي شنه الجيش العراقي في مناطق "أربيل" وجوارها بعد أن بدا واضحا وجود أصابع للتدخل الخارجي، وقد نتج عن ذلك الهجوم سحق وإبادة جميع المراكز والمكاتب والأشخاص ونقاط الاتصال والتجمعات التابعة لبعض أطراف المعارضة العراقية الموجودين في كردستان والذين تبخر قادتهم واختفوا في الساعات الحاسمة و لم يتضرر أحد منهم خلال الهجوم بينما أبيد جميع الأفراد العاديين على وجه التقريب.

وحتى عندما أقدم الأمريكان في وقت متاخر بعد ذلك على مساعدة المتضررين من هجوم القوات العراقية وترحيلهم بالطائرات إلى أماكن مجهولة فإنهم ـــ أي

الأمريكان ـــ لم يحرصوا حتى على الحفاظ على الكرامة الشخصية للأفـــراد الـــذي ساقتـــهم الظروف وتعاونوا مع الأمريكان والحلفاء فأعلنوا للعالم أجمع بكل وســـائل الإعلام ولعدة مرات أنـــهم يقومون بترحيل الرجال والعناصر الذين تعـــاونوا مـــع المخابرات الأمريكية وقدموا لها المعلومات والمساعدة الضرورية اللازمة علـــى الأرض وحتى لو افترضنا أن نشر تلك الأخبار عن أولئك المتعاونين لم يكن مقصودا أو مقررا بشكل رسمي فإن أية جهة رسمية أمريكية لم تقم بتكذيبه أو تبريره أو تفسيره علـــــى الأقل...

فدمغ هؤلاء المسفرون حتى الأبرياء منـــهم بدمغة المخابرات الأمريكيـــة الـــتي سوف لن تفارقهم حتى آخر عمرهم بل حتى يوم القيامة.

وحتى الآن يبدو أن جميع مظاهر الحماس والاندفاع والنشاط الذي تظهره أمريكا لبعض الأطراف في المعارضة العراقية لا يعدو ـــ كما يظن كثير من النـــاس ـــ أن يكون جزءا من ترتيبات تحضير المسرح لتقبل أحداث قادمة ذات أبعاد غير معروفـــة لأحد حتى للأطراف التي يستغلها الأمريكان من المعارضة العراقية تلك الأطراف الـــتي أصبحت رغم صداقتـــها وولائها للأمريكان أقرب للاعتقاد أن أمريكا غير جـــادة في العمل ضد النظام في العراق... غير أنـــه يلاحظ رغم وجـــود الدعـــم والحمـــاس الأمريكي الظاهر لتحريك بعض أطراف من المعارضـــة العراقيـــة وشخصياتـــــها والاهتمام بـــها ودعوتـــها لاجتماعات متتالية أن التصريحات الأمريكية تكـــاد لا تتوقف عن وصف المعارضة العراقية بأنـــها ضعيفة ومنقسمة ولا يمكن الاعتماد عليها وليست قادرة على القيام بعمل جدي وإلى آخره من الأوصاف التي تغيظ المعارضـــة الموالية لأمريكا وتزعجها لأنـــها تصريحات تشجع الآراء القائلـــة أن الأمريكـــان لا يحترمون أحدا في المعارضة وغير جادين في العمل معها وســـوف يستخدمونـــــها كستارة يمررون بواسطتـــها أحداثا يخططون لها ويريدون تنفيذهـــا في العـــراق ولا يكشفون عن تفاصيلها.

ومن جانب آخر يقول بعض المطلعين في هذا الشأن أن الأمريكان واضحون تمـام الوضوح في حديثهم مع أطراف المعارضة العراقية حيث يصارحونـــــهم بـــأن دور أمريكا لا يتعدى الدعم والمساندة وتهيئة الأجواء المساعدة على سقوط النظام، أمـــا عملية الإسقاط والتغيير ذاتـــها فهي تتوقف عليكم أي على المعارضة العراقية وأنتـــم

الذين يجب أن تقوموا بــها وتنــهضوا بتنفيذها، إلا أن بعض الأشخاص في المعارضة كما يبدو يريد أن يقنع نفسه ويسمع أذنه شيئا غير ما تقوله أمريكا وغير ما تطرحه وتقصده.

وإذا صح هذا الإدعاء الأمريكي بالاعتماد على المعارضة العراقية في عملية إسقاط النظام وأنــها سوف لن تفعل شيئا مباشرا على الأرض غير تهيئة الظروف المناسبة... فإنــه يصبح بالإمكان تبشير النظام منذ الآن بالسلامة وطول العمر...

ومن جانب آخر فإن البعض من العراقيين الذين يواصلـــون الاجتمـاع مـع الأمريكان يتذمرون ويشكون من أن أسلوب التعامل الذي يسلكه الأمريكيون مـع أطراف المعارضة العراقية وشخصياتــها خلال الاجتماعات المشتركة يقـوم علـى الاستعلاء والفوقية وإصدار الأوامر والتعليمات وأنــه يفتقد إلى اللياقــة والاحـترام المطلوب، ولعل الأمريكان قد توصلوا إلى قناعة بأن العراقيين- والمقصود هنا المعارضين العراقيين- لا يمكن دفعهم للاتفاق على برنامج للعمل المشترك أو إيصالهم إلى حالــة مقبولة من التوافق والانسجام النسبي الظاهري على الأقل بدون استخدام الضغـوط والتوجيه وإصدار الأوامر المباشرة بل أكثر من ذلك بالتقريـــع والتــهديد بقطـع المساعدات.

وقد لا يحتاج الأمريكيون لكثير من الذكاء ليكتشفوا أن الميزة الثابتــة والبــارزة والمؤكدة أكثر من أي ميزة أخرى في عمل المعارضة العراقيــة ونشاطاتـــها هــي الانقسامات والخلافات الحادة والدائمة وقلة الوفاء لبعضـــهم والعلاقـات المتوتـرة والتنافس الحاد والمنفر لاحتلال الصدارة بين بعضهم البعض كذلك افتقاد روح الطاعة الذاتية بينــهم فلا أحد يمكنــه أن يقنعهم على الإطلاق بطاعة أحدهم الآخر إضافـة للتشكيك المتواصل فيما بينــهم وتبادل التــهم والعلاقات الشخصية المحتقنة المتسـمة بالنفور والضغينة والكره الخفي.

كذلك فإن الخلافات والنــزاعات الداخلية بين أطراف المعارضة هي خلافـات متحولة وغير ثابتة، متحولة في الأسباب والدواعي، ومتحولة في أسماء الجهات المتنازعة والأطراف المتصارعة مع بعضها لأنــها في الغالب خلافات غير مبدئية لذلك هــي خلافات أشبه بالكثبان الرملية المتحركة تتغير وتتحول في الشكل والحجم والمكـــان بصورة مستمرة.

ولعل أكثر الإنشقاقات والخصومات التي أدت إلى إضعاف الصيغ الجبهوية أو تفكيكها بعد أن يكون قد بذل في إنجازها وقت وجهد كبير يعود بالدرجة الأولى إلى هذا النمط المتخلف من العلاقة الرديئة القائمة بين الأطراف والأشخاص داخل المعارضة العراقية. حتى يبدو أن الميل نحو افتعال الخلاف وإظهاره هو نزوع فطري قهري استحواذي خارج عن السيطرة.

إن أية قضية موضوعة على جدول الأعمال في أي اجتماع من الاجتماعات يمكن أن تسبب خلافا وانقساما ومشكلة مستعصية ابتداء من عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم" وانتهاء بتحديد مكان الجلسة القادمة.

إنها حالة مؤلمة ومحزنة، وكلما تكشفت هذه الحقائق المرة والمزايا السيئة أمام الأصدقاء والحلفاء والحكومات والأطراف الدولية كلما قل عدد الذين يتحمسون لإسناد المعارضة العراقية والعطف عليها ويقل بالتالي عدد الذين يثقون بها ويقيمون لها وزنا.

سادسا : مرحلة انعدام الوزن

هذه المرحلة بدأت منذ فترة زمنية طويلة لكن أعراضها بدأت بالظهور التدريجي والبطيء، وكلما مر وقت أطول زاد عدد الجهات والقوى التي لا تثق بالمعارضة العراقية في الخارج وقل عدد الذين يتعاطفون معها ويصدقون أطروحتها، والأسباب في ذلك معروفة لا حاجة لنا في تكرارها وإعادة الحديث فيها فهي تتركز في نقطة أساسية هي فقدان المعارضة العراقية لمصداقيتها في العمل واتساع مساحة الاختلاف بين الوعود والأطروحات النظرية الكلامية وبين الحجم الحقيقي والواقعي الفعلي للعمل الميداني لذلك فإن المسؤولية في الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فقدان المعارضة للمصداقية تتحملها بالدرجة الأولى أطراف المعارضة العراقية ذاتها. وسوف نكف عن سوق الأمثلة لأننا متأكدون أن الحقائق التي نسوقها موجودة وقائمة ويعترف ويقر بها الجميع.

وكما أن المركبات الفضائية تفقد وزنها عندما تخرج من نطاق الجاذبية الأرضية لتدخل في مرحلة جديدة هي مرحلة انعدام الوزن في الفضاء الخارجي كذلك فإن المعارضة العراقية قد بدأت منذ فترة تفقد وزنها وجاذبيتها لدى جميع الجهات

العربية والدولية التي تعاملت معها بسبب خروجها عن المصداقية وابتعادها عن الحقيقة وبسبب الخلافات المستحكمة في صفوفها لذلك فإن وزنها يتضاءل بالتدريج ومن المحتمل أن تدخل كليا في مرحلة انعدام الوزن التام خصوصا بعد توالي الجهات التي لم تعد تثق بالمعارضة الخارجية أو تقيم لها وزنا ولا يبدو حتى الآن وجود أي مؤشر يدل على استعداد المعارضة لتغيير نهجها وأسلوبها في العمل أو إصلاح علاقاتها مع الأطراف الدولية الصديقة.

إن هذه المرحلة ـ مرحلة انعدام الوزن ـ ربما قد بدأت بالفعل وتداخلت مع المرحلة الأمريكية غير أنها ستبدو أكثر وضوحا في الفترة القادمة على نحو غير قابل للتراجع عندما تبدأ بالظهور معالم التراجع والملل والانكفاء في الموقف الأمريكي من هذه القضية المملة والمتعبة أو عندما تفشل الخطة الأمريكية لإسقاط النظام خلال التنفيذ والتي سوف لن تمر دون حصول كارثة واسعة أو مجزرة بشرية كبيرة سيدفع ثمنها شعب العراق والمعارضة العراقية وأتباع النظام وكل هؤلاء عراقيون لأن رجال الدول الأجنبية وأتباعهم سوف لن يكونوا على الأرض...

كلمة حق تقال:

على الرغم من جميع مظاهر التردي والضعف والسلوك المعيب والارتكابات والإساءات الكثيرة التي يمكن رصدها وتشخيصها في سلوك المعارضة وتصرفات بعض أعضائها وقادتها ورغم التقصير الفاضح والمتعمد للواجبات الوطنية والإنسانية الضرورية التي يتوجب القيام بها تجاه المواطنين المتضررين من قسوة النظام وبطشه وإجراءاته الأمنية الصارمة، ورغم استهتار أكثر أطراف المعارضة بالمسؤولية تجاه القضايا العامة التي تخص الشعب العراقي وقضاياه المصيرية ورغم العبث بالمصداقية وشراء الذمم، ورغم كل ما قلناه وما أوردناه من حقائق دامغة وما لم نورده من حقائق نمتلكها عن تاريخ المعارضة المليء بالنواقص والمخالفات المخجلة التي يقوم بها عدد غير قليل من أفرادها، رغم كل ذلك تبقى هناك حقيقة واقعية ثابتة وهي أن المعارضة العراقية مظلومة ومضطهدة وهذا الظلم يكتنفها ويحيط بها ويتسرب إليها من ثلاث جهات:

أولا: هي مظلومة من قبل النظام الذي يصر على سحقها وإبادتها وإلغائها من الوجود وعدم الاعتراف بها بل وينفي وجودها بالكامل ويعتبرها ليست أكثر من حالات فردية من الأعمال الإجرامية الجنائية يقوم بها عدد من الخونة والجواسيس والعملاء لذلك فالمعارضة غير موجودة في نظر النظام وغير قائمة في الواقع العملي وفق قناعته.

ثانيا: هي مظلومة من قبل القوى الصديقة والمساندة التي لا تتذكر المعارضة ولا تعطف عليها ولا تساعدها ولا تقف إلى جانبها إلا حين تتهدد مصالح تلك القوى الصديقة، لذلك فإن مواقف الدعم والإسناد تكون في الغالب لأهداف وغايات ذاتية أو مصالح طارئة لتلك القوى الصديقة وفي مناسبات وأوقات مستجدة أو موسمية.

ثالثا: هي مظلومة من داخلها بسبب سلوك عدد غير قليل من قادتها وعناصرها والمحسوبين عليها ممن أساءوا لسمعتها وخربوا مصداقيتها ودمروا الأسس الأخلاقية والنضالية لمناهج عملها وأشاعوا الفساد والشقاق والأعمال المشينة في صفوفها واستخدموها وسيلة للشهرة والمكاسب الشخصية والذاتية والثراء الشخصي.

وبناء على ما تقدم فإن سوء الأحوال العامة في المعارضة لا يرجع لأسباب ذاتية تخص المعارضة وكيانها وطبيعتها وحسب، بل أن أطرافا خارجية أخرى تتوزع المسؤولية في ذلك التردي والتدهور المتواصل في أوضاعها من بينها ظروف الاضطهاد والقسوة الفائقة التي تواجه بها نشاطات المعارضة في الداخل والتحول المتناقص غير الثابت في مواقف الأطراف الدولية المتعاطفة والحكومات الصديقة وانعدام المنهجية والتواصل في الدعم والإسناد الذي تحظى به المعارضة.

وبناء على ما سبق أيضا فإن بإمكاننا القول أن المعارضة العراقية لم يتوفر لها الدعم في الأوقات المناسبة وإذا وجدت تلك الجهات الداعمة والمؤيدة والمتحمسة فإن ذلك يتحقق في أغلب الأحيان بشكل أحادي الجانب وعلى فترات زمنية متناوبة ومتبدلة ومتقطعة.

فإذا صادف أن تحمست إحدى الجهات الدولية أو الرسمية لدعم المعارضة وتنشيطها واستنهاض عملها في فترة من الفترات فإن جهة أو جهات أخرى تكون غير راغبة في ذلك ومستنكفة عنه وترى أن توقيته وأسبابه غير مناسبة بل وربما

يكون اجتهادها في ذلك الوقت أن المصلحة تقتضي دعم النظام والتعتيم على المعارضة وتسفيه مسعاها والعكس بالعكس...

وهكذا وفي معظم الظروف تقريبا بقيت مواقف الدعم سواء المادي أو الأدبي أو الإجرائي الذي تحظى به المعارضة مرتهن بدرجة كبيرة إلى المقتضيات المرحلية أو الطارئة لمصالح الدول والجهات الداعمة وليس مرتبطا بما تقتضيه وتتطلبه مظلومية المعارضة أو متطلبات الشعب العراقي وحاجاته النضالية، وهذا ما أضاع الكثير من الزمن وهدر الكثير من الإمكانيات أو على الأقل أضاع فرصا مفيدة لتحقيق ضغوط جدية على النظام من أجل احترام المعارضة والاستماع لآرائها ووجهات نظرها المطروحة أو الإحساس بوجودها في ميزان المعادلة السياسية.

كذلك فإن العمل وفق هذا الأسلوب أي أن تقديم العون والمساعدة وفق ظروف ومقتضيات مصالح الدول الداعمة قد أدى بالتدريج إلى ظهور أنساق من المعارضين العراقيين من ذوي الولاء لجهات الدعم أكثر من ولائهم للقضية الأساسية وهي القضية العراقية وهذا الوضع ربما هو من أكثر الأوضاع تعقيدا والأدعى للتمزق والتفتت وربما الأعصى على الحل لأنه يصبح من الصعب وربما من المستحيل التفاهم أو الاتفاق مع شخص عراقي حاضر يفكر بعقل غيره الغائب...

كذلك ومن جانب آخر لابد لنا أن نقول من أجل الإنصاف والحق أن جميع ما قدم للمعارضة العراقية من مساعدات خارجية مالية أو عينية أو إجرائية منذ يوم قيامها ووجودها وحتى الآن ليس شيئا هاما أو كافيا أو كبيرا كما هو شائع وسائد في الاعتقاد عند الكثيرين خصوصا إذا قيس بما تتطلبه وتفرضه مقتضيات وضرورات وحاجات العمل الجدي الفعال للقوى الوطنية المعارضة في بلاد غنية وثرية تمتلك السلطة الحاكمة فيها كل تلك الإمكانيات المالية والاقتصادية والتكنولوجية الهائلة.

وما دمنا في الحديث عن الجانب المالي فإن المساعدات والمبالغ المالية التي قدمت لأحزاب أو أطراف أو أشخاص في المعارضة قد تبدو كبيرة أو كثيرة قياسا إلى حاجة فرد واحد أو بضعة أفراد لكنها ليست كبيرة وليست ذات شأن إذا أريد لها أن تغطي الحاجات الحقيقية، التعبوية والمعيشية والتسليحية للحركات السياسية المتعددة خصوصا الحركات السياسية المسلحة والكبيرة الحجم منها.

ونحن هنا لا نريد أن نبرر الإرتكابات المالية وسوء التصرف أو سوء الائتمان التي قام بـــها أفراد أو قادة أو جهات أساءت كثيرا لسمعة المعارضة وعملها وزعزعـــت الثقة بـــها.

وأخيرا لعلنا نستطيع القول بأننا لا نذكر هذه النقاط إرضاء لأحد ولا انصياعـــا للإرهاب والابتزاز الفكري الذي يمارسه البعض في المعارضة العراقية مـــن الطـــارئين والأدعياء والمهربين وكبار اللصوص والمخبرين بل نقول ذلك ونذكره حرصا وحزنـــا وأسفا على المعارضة ذاتـــها بل على القضية الجليلة التي تمثلها المعارضة وتحملها وتعمل باسمها في الخارج على الأقل شئنا أم أبينا تلك هي قضية العراق وشعبه المناضل...

الفصل الثاني

واقع المعارضة العراقية في الداخل

(الخصائص والمميزات)

تكاد تشكل المعارضة العراقية في داخل العراق بكل انتماءاتــها ومستوياتـــــها وتفرعاتـــها مصدر الفخر والاعتزاز الوحيد في حياة وخواطـــر وأحـــاديث جميـــع معارضين العراقيين في الخارج، ويكاد يأخذ ذكرها والحديث عن سيرتـــها مســـحة قدسية من التعظيم الفائق لشدة الاحترام والإجلال والتقدير الذي تحظى به في نفـــوس جميع نظرا للظروف الصعبة التي تعمل فيها والتضحيات الجسيمة المتواصلــــة الـــتي تقدمها والشجاعة الفائقة التي يبديها بعض مجاهديها خلال تنفيذ بعـــض العمليـــات مناهضة للسلطة ؛ كما أن الروايات المتناقلة على الألسن عن نشاطاتـــها التي يـــهمس ـــها سرا وعلنا المعارضون في الخارج والتي لا تخلو في بعض الأحيان من إســـقاطات ومبالغات تضفي على فعالياتـــها في الداخل بعض الصفات التي تجعلـــها أقـــرب إلى لقصص الخيالية، هو سلوك طبيعي متأت من الشعور الخفي بالتقصير تجاه معارضـــة الداخل وما يتوجب القيام به من واجبات وفروض تدعم عملها ونشاطها وجـــهادها إضافة إلى ما يفترض أن يوحيه التباهي بمعارضة الداخل من انطبـــاع عـــن وجـــود التواصل القوي والفعال معها. غير أنـــه من الضروري أن نذكـــر بـــأن الانطبـــاع والفكرة التي يحملها معارضو الخارج عن معارضة الداخل تكاد تكون فكرة مثاليـــة

وخيالية غير محددة المعالم والأطراف، وربما رسم خيالهم المبهور صورة تخيلية عن معارضة الداخل جعلها أشبه بكائن أسطوري مثالي غامض الأوصاف وغريب الأطوار والأبعاد والمزايا، يمكن أن تعلق عليه الآمال في ابتداع واستجلاب الخوارق...وإزاء ما يكتنف معارضة الداخل والخارج وعموم قضية الشعب العراقي من مخاطر جسيمة وما يمكن أن ينتظر العراق من أضرار وضحايا فادحة في هذا الصراع الدموي المتجه دائما نحو التصعيد والانفجار، فمن الضروري جدا في هذه الظروف المعقدة أن نبتعد عن مثل هذه الخيالات الرومانسية الحالمة والتوجه نحو التفكير الواقعي والصريح لنتعرف على المزايا والخصائص والصفات التي تتميز بها المعارضة في الداخل كما يتوجب الالتزام بالتفكير الجدي في رسم الصورة الحقيقية للمعارضة العراقية في داخل العراق، والتحدث فيما هو واقعي عن حجمها وواقعها ومزاياها وصفاتها وأوضاعها الفعلية السائدة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا استطعنا أن نبعد عواطفنا والاسقاطات الإضافية التي تسعى أمنياتنا وذاتنا المتحمسة أن تضفيها على صورة المعارضة وحجم نشاطها في داخل البلاد

ولكي نقترب من الواقع أكثر ونزيح الغموض الذي ترسمه مخيلة الكثيرين منا بخصوص المعارضة في الداخل يكون من المفيد أن نستعرض بعض صفات ومميزات مثل هذه المعارضة وواقع تكوينها والظروف الموضوعية التي ساهمت في تحديد ملامحها وسلوكها ونشاطها منطلقين من بعض المتابعات العملية التي ربما نستطيع أن نعرضها على القارئ بأكبر قدر ممكن من الواقعية والموضوعية بعيدا عن التهويل والأحلام الوردية والتمجيد غير الضروري . ولعلنا نستطيع أن نجمل كل ذلك بالنقاط التالية

١ ـ إن معارضة الداخل ليست وهما كما يفترض النظام بل هي حقيقة قائمة وموجودة في الواقع رغم الطبيعة السرية المغلقة التي تتحرك في إطارها، ونستدل على وجودها وفعاليتها من خلال الأعمال التي تقوم بها وتنفذها عمليا في واقع الحيلة العراقية في مختلف مناطق العراق بشكل عام، وذلك بغض النظر عن نوع الأعمال والفعاليات والنشاطات التي تقوم بها المعارضة ضد السلطة القائمة، وبغض النظر عن رأينا فيها، فهناك إلى جانب الأعمال الجريئة ذات الطبيعة الاستشهادية في مواجهة السلطة وأجهزتها الرسمية والقمعية، نجد بعض الأعمال التي لا تبدو أعمالا

جهادية مشرّفة، ولا تخدم الوطن في شيء بسبب ما يرافقها من أخطاء مؤذية وخلط عشوائي في الأهداف والغايات، فالتسليب المترافق بالعنف الدموي في كثير من الأحيان، والقتل الذي يستهدف بعض أفراد الجيش العراقي أو ضباطه المساكين المظلومين العائدين لرؤية أهلهم وعوائلهم في إجازات إدارية، وأعمال النهب الليلي العشوائية في الطرقات العامة بين المدن البعيدة والتي لا يعرف أحد من سيكون ضحاياها، وكذلك تخريب المرافق والمؤسسات وسرقة الأموال العامة أو إتلاف المبرزات وتهريب الوثائق والمعلومات الهامة والآثار وغيرها لا يمكن أن تدخل ضمن الكفاح الوطني المشرّف لإنقاذ الشعب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها عملاً جهادياً مجيداً ؛ وإن كانت في المحصّلة موجهة ضد النظام وتمس هيبة السلطة بشكل من الأشكال

إن مثل هذه الأعمال في منظور الكفاح السياسي العصري لا يمكن التباهي بها أو تبنيها خصوصاً إذا أردنا أن ننظر لموضوع الصراع مع السلطة بروح المعارضة الوطنية والمسؤولية الكاملة تجاه العراق الذي نريده وطناً قوياً متماسكاً عصرياً يحتضن الجميع ويأويهم ويحفظ كرامتهم لذلك يجب أن لا ينسى أحد في خضمّ نشاطات المعارضة التي تحوّلت إلى صراع عنيف ومتصاعد ودموي مع النظام نتيجة الفعل ورد الفعل، بأنه ليس كل ما يُفعل ويُنفذ ضد السلطة هو عمل جيد أو مجيد، فهناك بعض الأعمال المحسوبة على المعارضة ما هو مخجل ومخز وفيه ضرر مباشر بالمصلحة العراقية وبسمعة البلاد والشعب في آن واحد مما يدخل في إطار الأعمال الجرمية أو الجنائية التي لا يمكن تبريرها أو تزكيتها أو التباهي بها أو إعطاءها طابع الأعمال السياسية والكفاحية الوطنية، ولعل الكثير من الأعمال والوقائع التي رافقت ما سمّي (الانتفاضة) في جنوب البلاد وشمالها يدخل في إطار هذا الوصف غير المشرّف إن سرقة أموال مصرف المحافظة أو القضاء أو الاستحواذ على رواتب الموظفين أو نهب موجودات المتحف في المحافظة وتهريبها للخارج هي أعمال مخزية ولا وطنية[1]

---

١ ـ تناقل عدد من العراقيين ممن عاشوا وشاركوا بالاحداث والاضطرابات المرافقة للانتفاضة الكثير من المعلومات التي تثير الدهشة والحزن عما جرى من ارتكابات مخزية خلال عمليات النهب والفوضى التي رافقت ما سُمّيَ بالانتفاضة في محافظات الجنوب والشمال، من ذلك مايلي:

٢ ـــ إن معارضة الداخل هي جزء من عارضة الخارج والعكس صحيح مع بعض الفروق والاختلافات، وما تعانيه معارضة الخارج من ظواهر وأعراض مرضية مؤسفة في الشقاق والنفاق تعاني منه معارضة الداخل بلا شك ولو باختلاف الدرجة، إذ أن ظروف الخوف والضغط والمطاردة والرعب يؤخر ويخفف ظهور تلك الأعراض المرضية المؤسفة التي تعاني منها المعارضة في الخارج، وربما يجب أن لا ننسى أن معارضة الخارج هي مجموع الأفراد المعارضين الذين كانوا في الداخل ثم اضطروا للخروج من العراق تباعا لأسباب وظروف مختلفة، هذا إذا أردنا أن نسقط من الحساب مئات وربما آلاف الحالات غير السياسية وغير المبررة التي دفعت بهذا الشخص أو غيره للالتحاق بالمعارضة في الخارج، وهي إحدى جوانب المعاناة التي تعيشها وتواجهها المعارضة السياسية في الخارج ـــ فليس كل ما يلمع ذهبا ـــ لذلك لا يمكن وربما لا يجوز أن نتخيل وجود ذلك الانفصال الميكانيكي التام بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج

٣ ـــ إن عجز المعارضة الخارجية وتقصيرها الشنيع ـــ المتعمد أو الاضطراري ـــ عن إسناد ودعم معارضي الداخل السياسيين وتلبية أبسط احتياجاتهم النضالية قد جعل المعارضة في الداخل تنمو وتتطور على نحو كيفي وغير منهجي وأصبح المعارضون في الداخل يتصرفون في جميع شؤونهم بمعزل وانقطاع شبه تام عن معارضي الخارج (حتى المعارضون من ذات الفئة أو التنظيم السياسي الواحد) لذلك فمعارضة الداخل في حال توفر الظروف المناسبة لنموها التنظيمي واتساع حجمها سوف تتطور بعيدا عن توجيهات وثقافة وقناعات معارضة الخارج ذات التجربة

---

* سرقة أموال مصرف مدينة الديوانية ونقل تلك الاموال المسروقة مع أحد قادة الانتفاضة الى معسكر رفحة للاجئين عند هروبه الى هناك حيث قام بعد ذلك بنقلها الى قبرص ووضعها في أحد البنوك بقبرص.

سرقة مئات القطع الأثرية من متاحف مدن الجنوب وتم تهريبها للخارج.

* تفكيك عدد من الأسلحة التابعة للجيش في البصرة بينها طائرات هيليوكبتر وبعض المدافع والصواريخ وترحيلها من البصرة باتجاه ايران بشاحنات برية.

تفكيك المحطة الأرضية للأقمار الصناعية في المنطقة الشمالية وترحيلها إلى أيران وقيل تم بيعها هناك.

عرضت نسخة نادرة وقديمة من التوراة للبيع في مدينة لندن كانت قد سرقت خلال الانتفاضة من أحد متاحف مدن الجنوب وهي مكتوبة على الجلد وتعتبر من أقدم نسخ التوراة في العالم وقد طلب حاملها مليون دولار ثمنا لها.

السياسية الأوسع والتماس المباشر مع العالم الخارجي والاطلاع على كل ما يحمله من غنم وثقافة وتكنولوجيا وأفكار وآراء سياسية تقدمها تجارب الشعوب المختلفة وعاداتها في الكفاح السياسي من أجل الحرية والديمقراطية ومواجهة الأنظمة المتسلطة، أي الاحتكاك بكل ثقافة العصر بما لها وما عليها . أما المعارضة في داخل البلاد فهي معزولة عن كل هذه الأمور والمفاهيم بسبب نشوئها معزولة في ظروف وبيئة بالغة القسوة والوحشية مما سيجعلها غريبة الأطوار في المستقبل لذلك فمن غير المستبعد أن تحمل معها أفكارا وقناعات ومفاهيم غريبة ومتخلفة وشديدة الخطورة، وربما ستحتاج إلى سنين من الصقل والتوجيه لتستطيع تقبل الأفكار العصرية في الديمقراطية والحريات العامة والتعايش مع الرأي الآخر وتقبله دون التفكير في سحقه وإبادته، ولعل ما يزيد الطين بلة ويدفع نحو ظهور القناعات والمواقف المتوحشة والمتفردة في قسوتها وشراستها الدموية لدى الناس داخل البلاد هو موقف السلطة والنظام من المعارضة عموما ومعارضي الداخل خصوصا، ذلك الموقف الغريب عن كل مفاهيم العصر فالنظام لا يعترف حتى الآن بوجود شيء اسمه معارضة في العراق وكأن وجود المعارضة هو عار سياسي أو نقص اجتماعي أو فضيحة أخلاقية، وكل من هو غير راض أو غير متحمس للنظام فهو في نظر السلطة عميل ومشبوه وخائن ومتآمر ومجرم بحق الوطن يتوجب سحقه وإبادته وقتله لتخليص المجتمع منه ؛ ورغم أننا لا نريد مناقشة هذا المنطق العجائبي الغريب والمتخلف إلا أن حب الاستطلاع قد يدفع المرء للسؤال والاستفسار عن الأساس الفلسفي والنظري الذي يقوم عليه مثل هذا الاجتهاد الشاذ واللامنطقي الذي تعتمده السلطة في فهم المعارضة السياسية ؛ فلم يسبق أن قام في تاريخ البشرية اجتهاد أو مذهب أو فلسفة أو دين أو نبي أو مصلح أو طبقة أو حزب أو نظام دون أن يخالفه مخالفون ويعترض عليه معترضون

لذلك فإن إلغاء مثل هذه الحقيقة المجردة وعدم الاعتراف بها هو أمر غير معقول، تماما كمن يسعى لإقناع الناس بعدم وجود الشمس . وأن الإصرار على فرض وتطبيق مثل هذا الاجتهاد بالقوة القاهرة هو سير أكيد على طريق طويل من الآلام والمشاكل والعذاب والدماء والخسائر البشرية والحضارية وربما لا يوجد أكثر من هذا الموقف غرابة وعجائبية سوى موقف المعارضة العراقية عموما من النظام والسلطة في ذات الوقت، فهي ترفض رفضا باتا وقطعيا في كل الظروف والأحوال وتحت أي

شعار من الشعارات أو أي دافع من الدوافع إجراء الحوار أو الاتصال أو المفاوضات أو الوساطات أو حتى طرح الشروط والمطالب السياسية مع السلطة والنظام، ولا يوجد لديها سوى حل واحد وحيد هو أن يقتل الحاكم وتسقط السلطة ويسحق أتباع النظام ليقام بدلا عن ذلك نظام جديد في كل شيء...وهذا ما لم تتخذه أية معارضة في العالم حتى المعارضة السياسية التي دفعت أعدادا أكبر من الضحايا والمآسي والخسائر في دول العالم المختلفة خلال مواجهاتها للأنظمة المتسلطة، إن مثل هذه المواقف — أي موقف النظام من المعارضة، وموقف المعارضة من النظام بواقعه الحالي — يمثل الاستغلاق المستحكم داخل العقل العراقي خلال معالجته أو مناقشته للمعضلات الكبرى والقضايا الإشكالية المعقدة وهو ديدن عراقي له جذور تاريخية، وليس ابن العصر والساعة

لذلك كله فإن الحصاد المر لهذا الشد المتعاكس ذو الطبيعة التخريبية المدمرة بين المعارضة والحكم والذي يتحمل النظام فيه المسؤولية الأولى، سوف يجعل المعارضة العراقية التي تنمو في الداخل أسيرة لأفكار وطبائع وخصائص وثقافة تعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من المفاهيم الرديئة والمتخلفة كالثارات الدموية والانتقام والقسوة والشراسة والسلوك الانقلابي والجرأة الفائقة على الفتك بالأطراف الأخرى وتطبيق المنهج الفئوي وهي مجموعة الخصائص التي تقود بالنتيجة إلى التسلط والاستئثار وتغليب أسلوب القهر والعنف وإلغاء أسلوب الحوار والإقناع وهي الصفات السيئة التي يزرعها ويغذيها كل يوم المنهج السائد في الواقع العراقي ويطبعها قسرا على تصرفات وسلوك المعارضين في الداخل مما سيجعلها —إن لم يكن قد جعلها— جزءا من صفاتهم وثقافتهم السياسية النضالية، وهذا في كل الأحوال سيشكل وجها لمشكلة معقدة هي أقرب إلى المصيبة أو الكارثة، لأن مثل هذا السلوك الذي نصفه أعلاه سوف يقود حتما إلى الديكتاتورية والتسلط والجبروت وسحق الإنسان وإلغاء الرأي الآخر وتعزيز طبيعة الحكم أو النظام القائم على الحديد والنار من جديد، وربما ستكون معارضة الداخل في المستقبل أكثر تمسكا بهذا المنهج الفئوي التسلطي الدموي وأكثر رفضا لكل أطروحات الحرية والتسامح والديمقراطية والتحالف مع الآخرين وبذلك سيدور الجميع دورة جديدة في دائرة الجحيم الدموي وسوف

تحتل جميع الجهود المبذولة لإقناع معارضي الداخل للتخلق بالهدوء والتسامح وتحمّل مواقف وآراء المعارضين الجدد أو التصرّف بروح ديمقراطية...

٤ ــ مما لا شك فيه أن معارضة الداخل تتحركُ وتنمو وتتطور بشكل شبه تلقائي وبعيداً عن الالتزام بتوجيهات وقواعد العمل التي تحكم تحركات ونشاط معارضة الخارج والسبب في ذلك معروف وهو وجود الصعوبات البالغة في الاتصال أو التواصل بين معارضة الخارج والداخل. لذلك لا يستبعد أن تتخذ معارضة الداخل مواقف منفصلة وغريبة وبعيدة جداً بل وغير ملتزمة بمواقف القوى المعارضة في الخارج في حال حصول تطورات مفاجئة في البلاد على صعيد السلطة والحكم، كما لا يستبعد أن تتبلور معارضة الداخل نفسها ــ في الظروف المناسبة ــ بتنظيم وطني أو تشكيل منفصل ينكر على معارضة الخارج أي حق من الحقوق وربما يرفض مشاركتها في أي مسؤولية داخل البلاد.إن لم يوجه لها التهم المختلفة بالتآمر والخيانة والمسؤولية عن الأخطاء والانتكاسات[1]

ونحن هنا نطرح مثل هذا الحكم أو الرأي أو التوقع انطلاقاً من المنظور العام السائد في الظروف الماضية والحالية بين معارضة الخارج ومعارضة الداخل وهي الحقيقة الشائعة والمعروفة لدى أكثر العراقيين، ولا يبدل هذه الحقيقة الواقعية المرّة وجود بعض الأنساق أو الأفراد في الداخل ممن لا يزالون يلتزمون أو يتحركون بتوجيهات هذا الطرف أو ذاك من معارضة الخارج، أو مازالوا يتواصلون معهم إذ أن ذلك لا يبدل في هذا الأمر شيئاً.

---

١ ــ حدثنا المرحوم الشيخ طالب السهيل قبل اغتياله في بيروت بخمسة أيام عن الأسلوب الذي كان سيتم به تنفيذ المحاولة الانقلابية في بغداد والتي كشفتها السلطة وأعدمت جميع المشتركين بها والتي اغتيل هو شخصياً بسببها بعد خمسة ايام من هذا الحديث حيث قال: كان من المفترض أن ينفذ الانقلاب خلال الاستعراض العسكري الذي كان سيجري في بغداد بمناسبة الانتصار على ايران..

وإن الجهة الرئيسية التي تقوم بتنفيذ الانقلاب هي الفرقة المدرعة التي كانت بقيادة العميد الغريري وهي من أحسن وأكفأ فرق الحرس الجمهوري حيث يتم ضرب منصة الرئاسة التي يجلس عليها أبرز المسؤولين الحكوميين والسياسيين في البلاد بقذيفة دبابة وعند حصول الفوضى والفلتان تقوم الفرقة ذاتها بالانتشار لحفظ الأمن وبذلك يتم السيطرة على بغداد وتغيير النظام . وإذا صحت هذه الرواية فبامكان القارئ أن يتخيّل كم هو حجم العنف الدموي والقسوة الفائقة التي سترافق تنفيذ ذلك الانقلاب وما هو حجم التصفيات الثأرية التي ستطبق في المستقبل بعد هذه البداية المرعبة وهكذا فإن العنف لا يمكن أن يولد غير العنف.

لقد فاجأت ثورة ١٤ تموز أكثر الأحزاب والقوى السياسية المعارضة التي كانت تعمل وتنشط وهي في داخل البلاد وسرعان ما وجدت تلك الأحزاب والقوى المعارضة نفسها وجها لوجه مع وضع جديد يتحكم في قراراته الأساسية شخصيات عسكرية وطنية مبهمة وغير معروفة ولم يسبق لرجال المعارضة أو قياداتها العمل معهم أو الاختلاط بهم أو حتى التعرف عليهم، مما تطلب البدء من جديد في التعامل بين أطراف غريبة عن بعضها البعض، أما ما ترتب على ذلك من مشاكل ونكسات وتصفيات فهي معروفة للجميع؛ ونحن نسوق هذا المثل للتدليل على ما يمكن أن يفرزه الواقع السياسي العراقي من مفاجآت غير محسوبة على الإطلاق رغم الاختلاف الجوهري والكبير بين تلك الظروف السائدة في الخمسينات من القرن العشرين وبين ما يحصل اليوم في إطار المعارضة والمعارضين في الداخل والخارج

٥ ـ من الخصائص التي يتميز بها عمل ونشاط المعارضين في الداخل هو التحرك الآني نتيجة الانفعال أو ردود الفعل أو الغضب والرغبة في الانتقام والثأر أو رد الاعتبار للكرامة الشخصية أو العائلية في كثير من الأحيان لأسباب تتعلق بإقدام السلطة على بعض الإجراءات أو القرارات الدموية كالإعدامات والتصفيات الجسدية أو المالية أو الاعتبارية، وهذا الشكل من العمل أو النشاط الذي يتصف برد الفعل الفوري أو الانتقامي يسبب في أغلب الأوقات سقوط الكثير من الضحايا ويؤدي إلى هدر كبير في الأرواح دون جدوى، وربما ينطبق هذا الأمر بصورة واضحة على الضباط العسكريين في الوحدات العاملة حيث سرعان ما يتم تطويقهم وسحقهم واعتبارهم متمردين على الأوامر والانضباط العسكري.[1]

لذلك نجد أن أكثر هذه الأعمال والتحركات لا يتم الإعداد لها أو توقيتها أو إجراء الحسابات الميدانية أو السياسية لها كما تفتقد للتنسيق الموحد بينها وبين مثيلاتها من بؤر المعارضة الناقمة بل تنفذ بأسلوب انفعالي هو أقرب إلى الانتحار أو العمل الفدائي.

لذلك فإن الفشل هو النتيجة المعروفة أو المتوقعة في ختام مثل هذه المشاهد، وهذا ناتج بالأساس من عدم وجود اتصال مركزي مشترك يوحد نشاطات معارضي

---

١ ـ كما حصل في التمرد العسكري الذي قاده العميد محمد مظلوم واتباعه في عام ١٩٩٥ حيث تمكنت السلطة من سحق ذلك التمرد وإعدام الضباط المشتركين فيه.

الداخل فالتمردات وأعمال المقاومة التي تنفجر في وجه السلطة بين فترة وأخرى هي أشبه بالجزر المفصولة عن بعضها البعض ولا رابط بينها، وحتى التيارات العامة المتوحدة بالأرضية العقائدية والمنهج السياسي الواحد لا تعمل موحدة أو مرتبطة مع بعضها، فأتباع التيار الإسلامي مثلا لا يعملون موحدين وكذلك اتباع اليسار أو القوميين ...الخ حيث تعمل كل مجموعة في التيار الواحد بصورة منفصلة ومستقلة عن غيرها رغم انتمائها لذات التيار السياسي

٦ ـ معارضة الداخل لم تصل حتى الآن رغم مرور الزمن الطويل إلى طور المبادرة الهجومية بل مازالت حتى هذه اللحظة تعيش في طور المتلقي للصدمات والضربات والمظالم وهي حتى الآن لم تمتلك عنصر المبادرة أي لم تستطع أن تجبر السلطة على للدخول في معركة حددت هي زمانها ومكانها بل العكس هو الصحيح، ففي كثير من الأحيان يجد المعارضون في الداخل أنفسهم مجبرين اضطراريا للانجرار أو الدخول في معركة حددت السلطة زمانها ومكانها وسير أحداثها بشكل تحولها إلى كمين واسع لإبادة أكبر عدد من عناصر المعارضة خصوصا في مناطق الريف العراقي

ولعل من الأسباب الأساسية التي تقف وراء هذا الواقع الذي مازالت تعيشه المعارضة في الداخل هي العمليات الدائمة من الرصد والمراقبة التي تقوم بها أجهزة السلطة المختلفة بشكل متواصل ودؤوب، وتوزع تلك الأجهزة بشكل يغطي مجموع الشعب العراقي بكل قطاعاته فبالإضافة إلى استخبارات الجيش فهناك المخابرات المدنية بكل تفرعاتها ثم منظمات الحزب الحاكم المتواجدة في جميع مستويات التقسيمات الإدارية في البلاد، ثم لجان الأحياء والمختارين والعشائر وهذا الأمر يتكرر في كل محافظة وقضاء وناحية أو قرية وفي كل وحدة عسكرية كبيرة أو صغيرة، لذلك فإن مثل هذا الوضع لا يمكنه أن يترك فرصة لنمو معارضة واسعة تحتل قطاعا واسعا من المجتمع أو لها كيان كبير أو مستقل دون أن تكشف ويساق أعضاؤها للمساءلة أو الموت

٧ ـ يسود اعتقاد لدى الكثير من العراقيين المعارضين أن معارضة الخارج تسببت في عدد من النكبات والمجازر والإعدامات التي تعرض لها معارضو الداخل وبغض النظر عن صحة مثل هذا الاعتقاد أو عدم صحته وبغض النظر عن المبالغات والتهويل الذي يجري فيه الحديث أو التداول حول هذا الموضوع، فإننا لو أردنا أن نستذكر أسماء الذين تم إدانتهم أو إعدامهم بتهم الانتماء إلى المعارضة من مدنيين أو عسكريين

بسبب الاتصالات غير المدروسة أو اللامسؤولة التي يقوم بـها بعض المعارضين بالخارج وبأسلوب يعتمد على التحريض المجرّد ويخلو من الحرص والسرّية لارتسم أمامنا عدد كبير من أسماء الضحايا الذين سقطوا بسبب الاستهتار أو الثغرات الأمنية في وسائل الاتصال التي تستخدمها معارضة الخارج

وفي السنوات الأخيرة وبالذات منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن سقط العديد من الضباط العسكريين من ذوي الرتب الكبيرة وبعض المدنيين وقطعت رؤوسهم بعد أن ورطتهم وزجت بهم بطريقة غير مسؤولة بعض العناصر من معارضة الخارج.[1]

إن هذا الهدر بالأرواح الذي ينفذ بصورة متتابعة في العراق وبأعصاب باردة يدعو للاستغراب والتساؤل، في الوقت الذي بات معروفا أن النظام لا يمكنه أن يتساهل أو يتسامح أو يهادن إزاء مثل هذه التحركات المعادية له وفي مثل هذه الظروف المحيطة به والمهددة لكيانه ووجوده بالكامل، ولا يعلم أحد إلى أي مدى سوف تستمر هذه اللعبة المجانية الخطيرة

ومن جانب آخر فإن الريبة والشكوك التي أصبحت تحيط بالعلاقة التي يمكن أن تحدث في أي وقت من الأوقات بين الخارج والداخل قد أدت إلى فقدان شبه كامل للثقة بين الجانبين وهذا بدوره أدى إلى التشكك والخوف ورفض حتى الاتصالات الحقيقية والطلبات الضرورية الملحة التي تتقدم بها أحيانا مجاميع من معارضة الداخل لإنجاز بعض أعمال المقاومة الميدانية مما يؤدي إما إلى خيبتها وفجيعتها بالإسناد الذي تنتظره من معارضة الخارج عند الحاجة وإما إلى تدبير شؤونها بما تيسر لها من إمكانيات ومقومات تكون في الغالب ضئيلة وقاصرة ومتخلفة تكون السبب في الفشل المتكرر في كل مرة تقريبا

وعلى العموم فلعل هذا هو أبرز ما يمكننا التحدث به في الظروف الراهنة عن الخصائص والمميزات التي تحيط بعمل ونشاط المعارضة في الداخل والأبعاد العملية للواقع الذي تعيشه وتنشط من خلاله

---

١ ــ كما حصل في أحداث كثيرة منها تنفيذ حكم الإعدام بالفريق الركن كامل ساجت وهو قائد فيلق سابق ومستشار عسكري لرئيس الجمهورية حيث تم إعدامه في أوائل عام ١٩٩٩ لأنه ــ كما اشيع ــ لم يبلغ السلطة عن رسالة تحريضية كان قد استلمها من بعض المعارضين في الخارج.

(رأيت أهل الكوفة قوما لا يثق بـــهم أحد أبدا إلا غلب، ليس أحد منـــهم يوافق آخـــر فـــي رأي أو هوى، مختلفين لا نية لهم في خير أو شر.. وهـــي أسرع البلاد خرابا)

الإمام
الحسن بن علي بن أبي طالب (ع)

الفصل الثالث

الجبهة الموحّدة للمعارضة مهمة مستحيلة

موقف القــوى السياسية العراقية من الجبهة الوطنية:
المطالبة بالجبهة وقت الضعف والتنكر لها وقت القوة.

- موقف الشيوعيين من الجبهة الوطنية بعد سقوط الحكم الملكي
- موقـف البـعثيـيـن والقوميين مـن الجبهـة الوطنيـة بعـد إسقاط حكـم عبدالكريم قاسم (الجولة الأولى)
- موقف القوميين والناصرين من الجبهة الوطنية بعد إسقاط حكم البعث
- موقف البعث الحاكم من الجبهة الوطنية (الجولة الثانية)
- موقف الحركات الإسلامية العراقية من الجبهة الوطنية
- موقف الأحزاب الكردية من الجبهة الوطنية
- عبرة الماضي ومخاوف المستقبل.

الفصل الثالث

الجبهة الموحدة للمعارضة مهمة مستحيلة

موقف القـوى السياسية العراقية من الجبهة الوطنية:
المطالبة بالجبهة وقت الضعف والتنكر لها وقت القوة.

هـذا الموضوع ربـما سـيثير غضـب البعـض وبالأخـص
ــ من لديـهم جـرأة التنكر للوقـائع والحـقائـق
ــ من ينـظـرون لأحـداث التـاريخ بعين واحدة
ــ من تأخذهم العزة بالإثم ومن هم بما لديهم فرحون

ربما كان السياسيون العراقيون من أكثر السياسيين في العالم اهتمامـا وانشـغالا بمفاهيم الائتلاف الوطني والجبهة الوطنية والتحالف الجبهوي الوطني القومي الديمقراطي. وهم يكثرون على نحو دؤوب من النقاش والحديث في هذا الموضـوع ويـبرعون في استخدام تلك الألفاظ والاصطلاحات والجمل والعبارات المختارة والمنتقاة فيه، كمـا يبرع الكثير منـهم بشكل يحسدون عليه في الاستشهاد بتجارب الشعوب والبلـدان الأخرى في العالم، وسوق الأمثلة النادرة عن نجاحات وإخفاقات تلك التجارب العالمية في إنجاز مهمات التحالف الوطني.

والأمر المستغرب في هذا الموضوع رغم الكلام الكثير هو أن حقيقـة الوضـع الواقعي والعملي للعقل السياسي العراقي ومزاجه وثقافته وتاريخه المعاصر يسير باتجـاه

مناقض كل التناقض لمقولة الائتلاف والجبهة والتحالف الموحد، فإذا استثنينا القلة القليلة النادرة من السياسيين العراقيين الصادقين فعلا في مشاعرهم تجاه موضوع الجبهة الوطنية والذين يعملون بجد لتحقيق التحالف وإنجاحه فإننا نستطيع القول بأن أكثر السياسيين العراقيين وبالأخص المنتظمين بأحزاب مركزية، لا يؤمنون بالعمل الجبهوي ولا يعملون بجد حقيقي لتنفيذه أو تحويله إلى حقائق واقعية ملموسة، وذلك بسبب الموروث التاريخي، النفسي والثقافي للفرد العراقي الذي تكون وتبلور في إطاره الفردي العشائري الدكتاتوري التسلطي عبر قرون عديدة خصوصا وأن العمل الجبهوي هو شكل من أشكال العمل الديمقراطي

وحتى إذا صادف أن تحول ذلك الكلام الكثير عن الجبهة والائتلاف والتعاون المشترك إلى جبهة سياسية واقعية فإن حجم التنفيذ والمتابعة والتطبيق لتلك الحقيقة يكون ضئيلا ومحدودا جدا لا يسمح ولا يساعد على إنجاح ما اتفق عليه فعليا بسبب طغيان الروح الفئوية والتسلطية، لذلك نجد أن أكثر الصيغ الجبهوية العراقية التي بذل من أجل إنجازها وإتمامها جهد كبير سرعان ما انطفأت وخبا بريقها وتفكك كيانها بعد فترة زمنية وجيزة ربما قبل استكمال مستلزماتها التنظيمية والإدارية والإجرائية والمالية.

إن بروز النزعة الفردية ومزاج العنف والتطرف والميل الطاغي نحو التسرع وتشكيل المحاور الفئوية هي من الأسباب التي تقف غالبا وراء الفشل الذي تصطدم به أكثر الصيغ الائتلافية التي أقامها السياسيون العراقيون في فترات مختلفة من تاريخ العراق الحديث.

فالعمل الجبهوي يحتاج لإنسان يؤمن فعليا بالحرية والديمقراطية وحقوق الآخرين ووجودهم ولديه الاستعداد النفسي والسلوكي لتطبيق وتنفيذ مبدأ التنازلات المتبادلة بينه وبين الآخرين للوصول إلى الصيغ المشتركة الواقعية في الوقت الذي تبدو هذه الصفات غريبة، وربما بعيدة عن السلوك العام الإنسان العراقي الذي تبلورت شخصيته وثقافته في بيئة تاريخية تتميز بالتفرد والاستئثار والديكتاتورية العقائدية على مدى خمسة آلاف سنة...

و إذا أردنا الانتقال من العموميات إلى التخصيص والبدء بالحديث عن الوقـــائع
ـعمية التي توصلت إليها المعارضة العراقية خلال الأربعين عاما الماضية أو أكثر بقليـل
ـ سقوط النظام الملكي في عام ١٩٥٨ مع الابتعاد عن المبالغة والتـــهويل وتمجيــد
ـجاحات المحدودة المتحققة في هذا المجال والامتناع عن إضفاء الصور الوردية المتفائلة
ـى الأحداث، فإن بإمكاننا القول ـــ بكل أسف ـــ إن الأحـــزاب والتنظيمـــات
ـقيادات السياسية العراقية قد عجزت منذ عام ١٩٥٨ أي منذ انـــهيار جبهة عـــام
١٩٥ وحتى اليوم عن إقامة جبهة وطنية فعلية حقيقية ثابتة ومستقرة تصمد لبضـــع
ـوات متواصلة دون تفكك أو انشقاق أو انـــهيار، كما أننا لم نستطع أن نلتقـــط
حالة واحدة في التاريخ السياسي العراقي المعاصر منذ بداية القرن العشرين على الأقـل
ـحتى اليوم كان فيه النظام أو سلطة الحكم الجديدة في البلاد هي ثمرة من ثمرات العمل
جبهوي الموحد، وحتى جبهة الاتحاد الوطني العراقية التي قامت في عام ١٩٥٦ فإنـــها
هي الأخرى لم تستطع الصمود والحفاظ على وحدتـــها وتماسكها أكثر من ســـنتين
حيث انـــهارت وتفككت بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ العسكرية وكأنـــها
ـــهارت مع انـــهيار النظام الملكي.

كما أنـــها لم تكن القوة التي فجرت ثورة تموز ١٩٥٨ أو كانت وراء أحداثـها بل أكثر من ذلك فقد تبين فيما بعد أنـــه لم يكن يوجد حتى ذلك الشكل من التنسيق المنظم بين حركة الضباط الأحرار الذين نفذوا الثورة وبين الجبهة، لذلك فإن ثورة ١٤ تموز التي أسقطت الملكية في العراق لم تكن حصيلة قرار من قيادة الجبهة الوطنيـــة لأن حركة الضباط الأحرار وقيادتـــها التي كانت تسمى [اللجنة العليا للضباط الأحـــرار] لم تكن هي الجناح العسكري لجبهة الاتحاد الوطني بل أكثر من ذلك فقد (كـــــانت اللجنة العليا قد قررت منذ اليوم الأول لتأسيسها أن تمنع كل الاتصالات بين الضبـــط الأحرار والمدنيين من أي لون كانوا...وفوضت اللجنة العليا العقيد رجب عبد المجيد أمين سرها إيجاد الوسيلة لنقل مثل هذا التحذير إلى الجبهة)[1]

١ ـــ حنا بطاطو / العراق — الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار — مؤسســـة الأبحـــاث العربيـــة — االكتاب الثالث — ص ١٠٤

لذلك فإن الحديث عن الدور الحاسم الذي لعبته الجبهة في قيام ثورة ١٤/تموز ليس أكثر من تضخيم وتلاعب بأحداث التاريخ مارسته القوى السياسية والحزبية لإضفاء صورة وردية زاهية ومتفائلة على النضال الوطني للأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت قائمة آنذاك.

و إذا أردنا العودة للحديث تحت معاني ومفاهيم ونصوص العنوان الرئيسي لهذا الموضوع فبإمكاننا القول إن تاريخ التحالفات الجبهوية بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بل منذ قيام جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦ وحتى اليوم وقد انتهى القرن العشرين قد كشف وأكد حقيقة مرة وسيئة ومخجلة في الواقع السياسي العراقي تلك هي أن الأحزاب والقوى السياسية العراقية كلها بلا استثناء ــ تقريبا ــ تتمسك بشعار الجبهة الوطنية وتنادي به وقت الضعف وتتنكر له وتبتعد عنه وتتناساه وقت القوة وسنشرح ذلك بالأدلة والوقائع والأمثلة العملية المستمدة من الأحداث التي عرفها واختبرها كل الشعب العراقي والمسجلة تاريخيا، رغم المكابرة والإنكار الذي تبديه بعض الأطراف السياسية العراقية التي تحاول أن تلوي عنق التاريخ وتطمس معالم هذه الحقيقة التاريخية بمجموعة من المبررات والأعذار والتفسيرات المملة والملتوية والمعقدة وغير الواقعية، إلا أن أكثرية الشعب العراقي والمحايدين منه بشكل خاص يتذكرون الوقائع والأحداث التي جرت ويفهمونها الفهم الصحيح بفطرتهم العفوية، وربما يختصرون الحكم على كل تلك الأحداث السياسية المعقدة والمخضبة بالدماء في أغلب الأحيان بجمل وعبارات قصيرة وبسيطة كالتي ذكرناها في عنوان هذا البحث معتمدين في أحكامهم على النتائج النهائية الواضحة التي تمخضت عنها الأحداث وعلى حسهم الفطري دون أن يدخلوا أو يضيعوا في متاهات الدوافع والخلفيات والأسباب والمبررات

ولعل السبب الأساسي لبروز ونشوء مثل هذه الظاهرة السلبية المرة والمدمرة في الواقع السياسي العراقي ــ التنكر للجبهة وقت القوة ــ هو وجود الميل والنزوع الحاد لدى التنظيمات والأحزاب العراقية والأفراد أيضا للاستئثار والتفرد بالحكم والسلطة، وهو نزوع يشير في أحد جوانبه إلى شيوع المنهج الديكتاتوري في العقل السياسي العراقي، لذلك نجد أن أحزاب العراق وقواه السياسية تطرح شعار الجبهة

الوطنية وتطالب بإقامتها وتبالغ في وصف ضرورتها التاريخية والإستراتيجية في وقت الضعف والتقهقر بينما تسكت عن هذا الشعار وتتناساه وتتنكر له وتتوقف عن المناداة به أو ذكره وقت القوة. وللتدليل على صحة وصدق هذا الحكم نجد أن أي حزب عراقي تواتيه الفرصة أو تتوفر بين يديه عناصر القوة والهيمنة ويخالفه التحول في الظروف السياسية والعسكرية في البلاد في فترة من الفترات فإنه يتوقف عن المناداة بالجبهة الوطنية ويتنكر لشعارات التحالف الوطني أو يتناساها وأكثر من ذلك فإنه، يسعى سريعا للانفراد والسيطرة على مجموع النشاط السياسي والحكومي في البلاد، ويكشر عن أنياب ديكتاتورية شرسة كان يخفيها حتى عن بعض أتباعه، ويستبدل الحوار السياسي مع الآخرين من حلفاء الأمس بفرق من الكتائب المدنية المسلحة "ميليشيا" من أتباعه المندفعين وتحت مسميات مختلفة يجعلها تجوب الشوارع والمدن لتصادر وتضرب وتهين وتسجن وتقتل أتباع وأنصار وأعضاء القوى والأحزاب الوطنية التي كان قد طالب ونادى قبل ذلك بإقامة التحالف والجبهة الوطنية معها...ثم لا يعود هذا الحزب أو الطرف السياسي المنتصر ليتذكر شعار الجبهة الوطنية، وأهمية التحالف الوطني، إلا بعد انحسار دوره واضمحلال انتصاره الوهمي القلق، أو بعد تعرضه إلى انقلاب أو ضربة عسكرية أو سياسية تزيحه عن مراكز السلطة والقوة المادية الفعلية في الدولة ليدخل عمليا في مرحلة من الضعف والتراجع والانشقاق والتفكك ودخول أكثر تنظيماته وكوادره النشطة في السجون والمعتقلات، لأن الريح تكون قد مالت عكس اتجاهها الأول وأن السلطة قد انتقلت بفعل انقلاب عسكري جديد إلى أيدي فئة أخرى.

عند ذاك يعود للتفتيش عن حلفاء وأنصار من القوى السياسية وفي مثل هذه الظروف تعود الصحوة لهذا الحزب ويعود للمناداة بأهمية الجبهة وضرورة إقامتها، ويتعرف من جديد على أهمية مفهوم التحالف الوطني الذي هو الطريق الوحيد للخلاص وإنقاذ الشعب...الخ من المقولات التي لا تعني في تلك الحالة شيئا ولا تفيد في أمر من الأمور رغم صحتها من الناحية النظرية لأنها كلام خال من المصداقية...

ومن المؤسف والمحزن أن هذا السيناريو الانتهازي قد طبقته ونفذته بقصد أو بغير قصد جميع الأحزاب والكتل والقوى السياسية العراقية التي واتتها الفرصة التاريخية للسيطرة على السلطة أو مراكز النفوذ والقوة في الدولة أو حصلت على الحظوة والتأييد الجماهيري في الشارع العراقي في فترة من الفترات

إن هذا النوع من السلوك الانتهازي والمتذبذب يكشف عن حقيقة مرة من الضعف البالغ والفهم السطحي لمبادئ الحرية والديمقراطية والتعددية الحزبية والحياة المدنية، كما يشير إلى المستوى الضحل في فهم مبادئ التحالف الوطني والجبهة الوطنية.

وإذا أردنا التعرف على مواقف القوى السياسية العراقية من موضوع الجبهة الوطنية منذ قيام جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٦ وحتى اليوم فعلينا أن نترك العموميات وننتقل إلى سوق الأدلة والأمثلة الواقعية المستمدة من الحياة السياسية العراقية لإثبات صحة الأحكام التي أوردناها في عنوان هذا البحث والبرهنة بالدلائل العملية على أن الأحزاب والقوى السياسية العراقية هي فعلا: /تطالب بالجبهة الوطنية وقت الضعف وتتنكر لها وقت القوة: وهذا يتطلب استعراض مواقف كل طرف من الأطراف السياسية الرئيسية في البلاد من موضوع الجبهة الوطنية بشيء من التفصيل المعزز بالوقائع والأدلة /

موقف الشيوعيين من الجبهة الوطنية

لقد كان قيام ثورة ١٤/تموز/عام ١٩٥٨ أول امتحان جدي وعملي لصلابة وتماسك الجبهة الوطنية التي كانت قد تأسست قبل عامين من تلك الثورة أي في علم ١٩٥٦ والتي سميت بجبهة الاتحاد الوطني، حيث فشلت حتى في توحيد هتافات الجماهير في الشارع المتحمس للثورة؛ فقد طالب القوميون والبعثيون والناصريون وهم أعضاء في تلك الجبهة بشعار الوحدة الفورية خلال الاحتفالات الجماهيرية الكبرى التي نظمت في المحافظات العراقية لحشد التأييد الجماهيري للثورة الجديدة ورجالها، ولم يكن طرحهم ذلك الشعار بالاتفاق مع باقي أطراف الجبهة الوطنية .

وبدلا من قيام جبهة الاتحاد الوطني بعقد الاجتماعات المنتظمة لتعزيز وحدتها الداخلية وتحديد مواقفها العامة من المواضيع الهامة في البلاد وتوحيد شعارات الجماهير والشارع العراقي لتنهض بدور وطني استشاري أو مساند للقيادة العسكرية للثورة التي

استلمت الحكم فعليا وواقعيا، وبدلا من فتح حوار نقدي صريح وبناء وغير عـــدواني لتلافي الأخطاء فإن ما حصل هو تفكك جبهة الاتحاد الوطني ذاتـــها، عندما بــــادر الحزب الشيوعي بطرح شعار جماهيري آخر في مواجهة شعار الوحدة الذي طرحــــه القوميون والبعثيون والناصريون وكان ذلك الشعار المضاد والبديل هو شعار /اتحـــاد فيدرالي ـــ صداقة سوفيتية / وهو الشعار الذي بدا للقوميين والبعثيين والنـــاصريين استفزازيا وعدوانيا ومناهضا لفكرة الوحدة العربية ...مما أدى إلى انقســـام واســـع وخطير في صفوف الجماهير العراقية المندفعة بعواطفها الوطنية المؤيدة للثورة والمستبشرة بعهد جديد من الحرية والإخاء والتحرر الوطني والتقدم الاقتصـــادي والاجتمـــاعي.

ولكي لا نخرج عن الخط العام لأهداف البحث نقول: أن الخطأ الجسيم الذي ارتكبته الحركة القومية والناصرية بطرح شعار الوحدة العربية الفورية دون الاتفاق أو التنسيق مع باقي أطراف الجبهة الوطنية ـــ وهو عمل يدل بكل تأكيد على نـــزوع تفـــردي واستئثار لا مبرر له بالعمل السياسي واستخفاف أكيد بصيغة العمل الجبهوي ـــ قـــد قوبل بخطأ آخر ارتكبه الشيوعيون قد جرى ونفذ بشكل فائق السرعة والصرامة علـــى نحو استفزازي ودون العودة أيضا لقيادة جبهة الاتحاد الوطني وهو طرح شـــــعار ـــ الاتحاد الفيدرالي ـــ والصداقة السوفيتية ـــ وهكذا فـــإن روح الاســـتئثار والتفـــرد الممزوجة بالنـــزعة الاستعلائية التي أظهرتـــها الأطراف السياسية وبـــروز الســـلوك المتسم بالتنكر للجبهة والاستخفاف بصيغتـــها الجماعية وقراراتـــها المشتركة، قد دفع الجبهة منذ الأسابيع الأولى لثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ للوصول إلى وضع أظهر عجزهـــا ليس في الحفاظ على وحدة الشعارات في الشارع العراقي بل عجزها عن الحفاظ على وحدتـــها الداخلية التي كانت ضرورة وطنية فائقة الأهمية في تلك الظروف، وبالتـــالي عجزها التام عن إيقاف التدهور الذي حصل سريعا فيما بعد في مسيرة البلاد السياسية عموما ودخول العراق في دوامة الانقلابات الدموية المتتالية...إذ لو استطاعت قيـــادة الجبهة الوطنية أن تمتلك السيطرة على وحدة الموقف الداخلي في صفوفها لكان مـــن السهل عليها ليس توحيد شعارات الشارع العراقي فحسب بل فرض السيطرة المركزية التامة على عموم النشاط السياسي في البلاد، ولتحولت إلى قوة وطنية شعبية تفـــرض وجودها وكيانـــها وكلمتـــها وبرنامجها الوطني حتى على القيادة العسكرية التي بدأت تحكم البلاد وتديرها بحكم الأمر الواقع والتي كانت بحاجـــــة إلى التـــأييد الشـــعبي

الجماهيري وكان يمكن للجبهة وهي في ذلك الوضع المميز قبل انقسامها وتفككها وضعفها أن تطرح شعارات وطنية ومطلبية محددة كان شعب العراق بحاجة لها وكان يمكن بسهولة إقناع الجماهير الواسعة بها، تلك الجماهير ذات الأكثرية العفوية التي كانت تقودها وتوجهها قوى الجبهة الوطنية أكثر مما يقودها الضباط العسكريون الذين أبرزتهم الثورة.

غير أن من المؤسف والمحزن أن الأطراف الوطنية المتنافسة المتنازعة في أعوام ١٩٥٨ــ١٩٥٩ــ ١٩٦٠ لم تعط أية فرصة للنقاش الحر والحوار الديمقراطي أو الإقناع الرضائي بل لجأت دون تردد إلى سلوك المنهج العراقي التاريخي الموصوف بالانفعالية والتسرع والعنف والمبالغة ورد الفعل الفوري غير المدروس، وربما لم يكن أحد من كل تلك الأطراف المتنازعة التي كانت تلعب بالنار يعرف أو يدرك حجم الخسارات البشرية والمادية والاستراتيجية وهول الخراب اللاحق الذي سيترتب على مثل تلك التصرفات الانفعالية المتشددة وما سينعكس عنها من نتائج مأساوية على مجمل قضية النضال الوطني والجماهيري في داخل العراق وفي المنطقة بأكملها ونحن هنا نتمنى بإخلاص صادق أن يدرك ويتعظ جميع المشاركين في العمل السياسي الوطني في المرحلة الراهنة وبالأخص جيل الشباب الذي لم يعاصر تلك الصراعات الجهنمية الدموية المشتعلة في عموم البلاد في أعوام ١٩٥٩ــ١٩٦٣ بما يمكن أن يستجره الاستئثار أو الاستهانة أو الانقلاب على الصيغ الجبهوية والمواثيق والبرامج التي يتم إقرارها والاتفاق عليها لأن الانعكاسات التدميرية في حال حصولها في هذا المجال يمكن أن تشمل الجميع دون استثناء ولا يسلم منها أحد على الإطلاق حتى ذلك الطرف الذي يعتقد بأنه يستطيع تحقيق النصر عن طريق المغافلة والغدر والتصفيات المحلية، لأنه سوف يسير حتما في طريق مسدود في النهاية .

وإذا أردنا العودة للحديث عن وقائع تلك الفترة فإننا سنجد أن القوميين والاتجاه العروبي بصورة عامة عندما شعروا بالضعف أصبحوا يطالبون بالعودة لجبهة الاتحاد الوطني وإعادة تشكيلها[١] ، خصوصا بعد إعفاء عبد السلام عارف الذي أصبح يمثل رمز هذا الاتجاه بحكم الأمر الواقع، وبعد فقدانه لمناصبه جميعا واعتقاله بعد ذلك !

١ــ حنا بطاطو — العراق — الكتاب الثالث — الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار — مطبعة مؤسسة الأبحاث العربية — ص ١٦٨

وهذه الواقعة نجد ذاتـــها تؤكد صحة الاستنتاج الذي نطرحـــه هنـــا في هـــذا الموضوع من أن القوى السياسية العراقية إنما تلجأ لشعار الجبهة وقت الضعف وتتخلى عنـــه وقت القوة...

وعلى الرغم من استجابة الحزب الشيوعي ورده الإيجابي على طلـــب القوميـــين وعلى الرغم من اتفاق الجميع في هذا اللقاء على ضرورة تجنب (أي نزاع قد يقـــود إلى انقسام في صفوف الشعب)[1] إلا أن ذلك لم يمنع من انـــهيار الجبهة الوطنيـــة بعد فترة قصيرة بينما واصل الحزب الشيوعي الضغط على القوميين بقسوة وواصـــل منفردا قطف ثمار النصر الذي وفرته الظروف المواتية فواصل سعيه في السيطرة الكليـــة على عدد من المراكز والمواقع، وجير عددا من التعيينات الهامة لصالحه كمـــا حقـــق احتلال بعض المناصب الخطيرة في هرم الدولة الإداري بسرعة كبيرة عززت من قوتـــه ووســـعت تأثيره على قطاع واســـع من العاملين في الدولة وعلى الجماهير الشـــعبية ((وكبر الحزب الشيوعي الآن وازدادت كذلك وإلى درجة ملحوظة فرصه للتأثـــير على الناس وأسهمت في هذا سلسلة من الأحداث التي جرت في النصف الثاني مـــن كانون الأول / ديسمبر/ ١٩٥٨ / والأيام الأولى من كانون الثاني ١٩٥٩ ومنـــها تشكيل الاتحاد العام لطلبة العراق الذي جاء شيوعيا في انتخابات للطلبة أجريت علـــى مستوى البلد بأسره وتأسيس وحدات أمنية تابعة له، وتعيين الرئيس أول الركن سـليم الفخري وهو شيوعي مديرا للإذاعة وتسمية كمال عمر نظمي الذي كـــان ممثـــل الحزب الشيوعي في جبهة الاتحاد الوطني خـــلال ســـنتي ١٩٥٧ ـــ ١٩٥٨ نائبـــا للمدعي العام في "محكمة الشعب" وتحويل المحكمة إلى منبر للحـــزب، التســـلل إلى صحيفة البلاد العراقية اليومية المستقلة وإلى صحف أخـــرى إلى جـــانب "صـــوت الأحرار" البغدادية والأيام النجفية اللتين كانتا قد وقفتا منذ البداية إلى وجهة النظـــر الشيوعية ، وظهور لجان أنصار السلام وجمعيات المعلمين والمهندسين والمحامين واتحـاد الشباب الديمقراطي العراقي وعصبة الدفاع عن حقوق المرأة وبروز هيئـــات شـــعبية شيوعية الصبغة تحت اسم "لجان الدفاع عن الجمهورية" لتطهير ومراقبـــة المصـــالح الحكومية، وأخيرا تعيين العقيد الركن طه الشيخ أحمد الذي كان متقاعدا في الاحتياط

---

٢ ـــ نفس المصدر – ص ١٦٨

منذ عام ١٩٥٣ لتعاطفه مع الشيوعيين رئيسا لمكتب قاسم الشخصي الجديد للاستخبارات))[1]

إن التدقيق في حركة هذه التعيينات المتواصلة وبسط النفوذ والهيمنة المتتابعة والعاجلة على اللجان والهيئات والنقابات والاتحادات ووسائل الإعلام والصحافة، إضافة إلى وزارة الدفاع والأركان ومديرية الحركات العسكرية وغيرها يؤكد بلا أدنى شك أن الهدف الرئيسي كان إطباق السيطرة التامة على كيان الدولة وهيكلها الإداري الرسمي والشعبي والاستحواذ على جميع مرافق البلاد بصورة منفردة كمقدمة تمهيدية ضرورية لإقامة نظام ديكتاتورية الحزب الواحد، والانتهاء كليا من مقولة الجبهة الوطنية والتحالف الوطني وربما طمسها إلى الأبد

ولعلنا نستطيع التكهن لو أن القوميين والاتجاه العروبي لم يتعرضوا في ذلك الوقت لمثل تلك الانتكاسة في الشارع وهذا الاكتساح والهزيمة في المراكز والمناصب فربما لم يكن يخطر في بالهم أن يتذكروا صيغة الجبهة الوطنية أيضا و لم يسعوا لإحيائها أو تعديل ميثاقها أو حتى حضور اجتماعاتها

وعلى كل حال فإن التجاء القوميين إلى صيغة الجبهة والاستجارة بميثاقها لم تشفع لهم في شيء، كما لم تمنع من انهيار الجبهة العتيدة أمام المد الشيوعي المتعاظم الذي لم يعد بحاجة للسؤال عن الجبهة الوطنية أو الحديث عنها أو العودة إليها أو إحياء صيغتها مادامت الرياح مواتية...

تلك الجبهة التي صار الجميع فيما بعد أي بعد سنين طويلة من فوات الأوان يتغزلون بها ويشيدون بأمجادها العظيمة وتراثها الوطني وإضفاء هالة كبيرة على دورها التاريخي الخالد...الخ غير مبالين بالموضوعية والأمانة التاريخية في سرد الوقائع.

وهكذا دخلت البلاد ومجموع الشعب العراقي منذ أواخر عام ١٩٥٨ وبداية عام ١٩٥٩ وما بعدها بدوامة من الصراعات والعنف المدمر والانقسام العميق وتعطلت مسيرة البناء الفعلي في البلاد وتلاشى كل أثر فعال للجبهة الوطنية ومفاهيم التحالف الوطني واستشرى الحقد والبغض بين السياسيين الوطنيين وانشغل الناس جميعا في صراعات تتوالد وتتجدد كل يوم في تصاعد مخيف وسريع وكانت تتداخل فيه

---

١ ــ حنا بطاطو ــ نفس المصدر ــ ص١٧٠

دوافع الفعل مع ردود الفعل في متوالية مرعبة خربت علاقات الوئام والصفاء التي كانت قائمة بين المواطنين، ودخل الانقسام والخلاف والعداء والنزاع كل مدينة وكل قرية وكل بيت في العراق وكما انتشر الخراب والفرقة والانقسام والتفكك في الجانب المدني فإن خرابا آخر كان قد بدأ ينتشر بسرعة أكبر في الجناح العسكري ليشمل جميع الضباط المنتمين إلى تنظيم الضباط الأحرار ولجنتهم القيادية ذلك التنظيم الذي تم بناؤه بكثير من الحرص والأناة والانتقاء الدقيق الذي استغرق زمنا ثمينا وغاليا من عمر العراق، ليبدأ التفكك والانقسام والتآمر والتكتلات التناحرية التصفوية داخل الجيش العراقي بكل مستوياته ..

غير أن الأمر الأخطر والأهم في كل ذلك كان ــ كما تبين فيما بعد ــ هو عودة القوميين والبعثيين العسكريين والمدنيين للعمل السري الانقلابي بعد أن أغلقت أمام وجوههم على التوالي جميع المنافذ والفرص والأبواب و لم يسمح أو يترك لهم أي بصيص من الأمل في المشاركة العامة في الأوضاع السائدة في البلاد

و لم يكن أحد يعلم في ذلك الوقت، لا من الشيوعيين المنشغلين بأعراسهم وانتصاراتهم المناصبية والوظيفية ومؤتمراتهم ومسيراتهم التصفيقية المتواصلة ولا أحد من أركان الدولة الذين باتوا يتزلفون ويتقربون للشيوعيين، أن إعصارا دمويا خطيرا ومدمرا قد بدأ بالتشكل على نحو سري شديد الكتمان، وقد ساعدت الاعدامات التي تعقب عادة الانتفاضات العسكرية الفاشلة وكذلك المجازر الدموية وأحداث السحل والقتل والتنكيل وتعليق الجثث والفلتان الأمني والمطاردات الوحشية غير القانونية التي تعرض لها البعثيون والقوميون لاحقا على بلورة وإغناء منهجهم الصارم في التكتيكات السرية والكتمان المطلق والبدء بانتهاجهم مسلكا بالغ الدقة في التنظيم السري المعتمد بالدرجة الأساسية على الضبط والانضباط الحديدي المركزي استعدادا لمواجهة الظروف المتشددة التي تزداد ضدهم عداءا وقسوة وشراسة.

و إذا أردنا منذ الآن التحدث ــ باعتبار ما سيكون ــ فإن جميع الأطراف لم تحصد نتيجة السير في هذا الطريق المشؤوم ــ طريق التفرد والاستئثار ــ حتى الآن سوى الريح والخسارات البشرية الفادحة بل و لم تحصد سوى الانقلابات العسكرية التي كانت القوى السياسية الوطنية وقودا رخيصا لها

و لعل هذا الدرس الدموي البالغ القسوة والمرعب في نتائجه المأساوية لم ينفع في شيء و لم يستفد منه أحد على نحو واقعي وحقيقي صحيح ربما حتى الآن، إذ يبدو أن عددا من الأطراف السياسية العراقية لم تتفهم أي معنى من معاني ذلك الدرس الدموي القاسي

أما العسكريون وهم القادة الفعليون للحكم الجديد وللثورة آنئذ فلم يقوموا بأي جهد فعلي أو جدي مخلص لإيقاف هذا الانقسام بين القوى السياسية أو جمع الأطراف المتنازعة والتقريب فيما بينها لإنجاز المصالحة الوطنية بل على العكس من ذلك فإن وحدتهم الداخلية الهشة إضافة إلى ابتلائهم جميعا بالنزعة العراقية في التفرد والتسلط والتسرع قد جعل الخلافات تنتقل إلى صفوفهم بيسر وسهولة مما أدى إلى انقسامهم على أنفسهم والبدء بتصفية بعضهم البعض وبطريقتهم العسكرية الدموية شديدة القسوة والوحشية، رغم الصداقة الشخصية الحميمة التي كانت تجمع بعضهم منذ سنين طويلة، وعاد انقسامهم ذاك لينعكس بعمق أكبر وسوء أشد على الجماهير والشارع والأحزاب المدنية واصطفت الأحزاب والتنظيمات والكتل الناشئة والشخصيات السياسية وأفراد الشعب لينحازوا إلى هذا الجناح العسكري أو ذاك

و إزاء الانسياق بين الفعل ورد الفعل لم يكن أمام الحزب الشيوعي وهو يدير ظهره للجبهة الوطنية منشغلا بحصد المكاسب والمناصب الهامة وتعزيز قوته سوى الاستمرار في طرح شعاراته الخاصة والاستئثار التدريجي بمجمل النشاط والعمل السياسي في البلاد، والسعي منفردا للسيطرة على جميع المناصب والمراكز والمسؤوليات الحساسة في الدولة والهيمنة الكلية على لجان النقابات والهيئات الإدارية للمؤسسات العامة

ونظرا لانحيازه إلى عبد الكريم قاسم الرجل ذو المنصب الأهم في لجنة الضباط الأحرار فقد باشر الحزب الشيوعي بطرح شعاره العجائبي ــ الزعيم الأوحد ــ وهو الشعار الذي لا يمكن أن يوحي للمرء بأي معنى عدا الديكتاتورية والتسلط الفردي، أو على الأقل هو الشعار البعيد كل البعد عن أي مفهوم ديمقراطي

كذلك بادر الحزب الشيوعي بقرار منفرد بتشكيل لجان المقاومة الشعبية في الأحياء في جميع أنحاء العراق حتى قبل استحصال الموافقة القانونية الرسمية من الجهات المختصة في الدولة والمطالبة بتسليح تلك اللجان المرتبطة به ليستطيع خلق التعادل في

ميزان القوة المسلحة في البلاد والتي كانت مازالت تميل لصالح القوميين على مستوى الضباط داخل الجيش العراقي عموما

كما كان يمكن الانتباه في ذلك الوقت ان الحزب الشيوعي كلما كان يحقق خطوة في السيطرة على إحدى الهيئات أو المؤسسات، كلما كان ذلك دافعا ومشجعا له لفرض سيطرته وسعيه للهيمنة الكاملة على كل شيء وهذا يؤدي إلى ارتفاع النبرة الانفرادية في لغته السياسية، وإهماله الكلي لمسألة الجبهة الوطنية والتحالف الوطني والكشف أكثر فأكثر عن أهدافه في السيطرة التامة على السلطة والإعلان عن نواياه في استلام الحكم في البلاد "كمطلب عظيمي" ومن أجل تنفيذ ذلك كان لابد له من عزل الآخرين عزلا كاملا من خلال التشكيك بهم وسوق الاتهامات الخطيرة "المميتة" ضدهم وبالأخص تهمة التآمر على الثورة والزعيم الأوحد والتضييق عليهم وعدم السماح لهم بأي دور مهما كان هامشيا بل لجأ إلى مطاردتهم وتنظيم الأهازيج الشعبية في شتمهم وتخوينهم وتسفيه أهدافهم وشعاراتهم السياسية والتندر عليهم علنا

أما الهدف من إقامة تنظيم المقاومة الشعبية وتسليحها فقد كان من أجل امتلاك القوة المادية المسلحة القادرة على ضرب الآخرين وسحق تنظيماتهم وتفكيك صفوفهم، وليس من أجل إقامة الديمقراطية أو إعطاء الحرية وفتح الحوار الأخوي

و مما لاشك فيه أن الحزب الشيوعي قد نجح في عزل جميع القوى السياسية الأخرى عزلا تاما وحصرهم في الزاوية الضيقة دون رحمة، وطارد أعضاءهم وأنصارهم بتهم الخيانة والتآمر والرجعية بكل قسوة حتى قبل أن يبدأ أي منهم تحركا عدائيا أو تآمريا وقد نفذت تلك المطاردات بحملة هستيرية واسعة تحت شعار حماية الجمهورية والثورة والزعيم، وتعرض في خضم تلك الحملة مئات الآلاف من المواطنين العراقيين المحايدين والأبرياء إلى أنماط ودرجات مختلفة من الإهانات والخوف والاعتداءات غير المبررة

وقد بدا واضحا من خلال العديد من المظاهر والدلائل أن البلاد كانت تسير تدريجيا ولكن بخطوات ثابتة نحو نظام ديكتاتورية الحزب الواحد أو العقيدة الواحدة.

ولكي يبرر الحزب الشيوعي الحملة التنكيلية ضد الأحزاب التي كان يتحالف معها في جبهة الاتحاد الوطني قبل إسقاط النظام الملكي فقد تعمد خلط الأوراق

والألوان وتعميم إطار وعناوين التـــهم الخيانية والسيئة وإلصاقها بتلـــك الأحـــزاب الوطنية كالبعثيين والقوميين والناصريين حلفاء الأمس القريـــب كتـــــهم الرجعيـــة والإقطاعية والعمالة للاستعمار والأجنبي، والتآمر على الجمهورية والثورة، والعـــــداء للزعيم الأوحد مما خلق تشويشا واسعا لدى الجماهير العراقية في عموم العراق ودفعها لمطاردة أعضاء وأنصار تلك الأحزاب الوطنية التي ساهمت بدرجـــــة أو أخـــرى في الكفاح الوطني قبل ثورة تموز ١٩٥٨

إننا لا نذكر هذه التفاصيل المحزنة من باب العودة إلى جراح الماضي وذكرياتـــها المؤلمة بل خوفا من تكرارها القادم بألوان وأشكال ومسميات وادعاءات جديدة مختلفة تستهدف أطرافا أخرى هذه المرة وهذا ما نخشاه وما نتوقع حدوثه في المستقبل في ظل النـــزوع الديكتاتوري الذي مازال يعشش في عقول وأذهان بعض القيادات السياسية والحزبية في العراق حتى اليوم

وحتى أحداث الموصل التي جرت عام ١٩٥٩ والتي فجرها التمرد العســـــكري الذي قاده الشواف وهو أحد الضباط الأحرار المرتبطين باللجنة العليا قبل الثـــورة و لم يكن ضابطا طارئا أو عميلا فقد كان السبب في تفجرها هو إصرار الحزب الشـيوعي على عقد مؤتمر أنصار السلام في مدينة الموصل المدينة المحافظة التي كانت تعيش جـــوا من التوتر والترقب بسبب تعدد الأقليات العرقية والقومية والدينية فيها رغم المحـلولات التي بذلها وجهاء الموصل وعدد من العقلاء والمتنفذين لتأجيل ذلك الاحتفال الشيوعي الاستفزازي إلا أن تلك المحاولات قد فشلت وأصر الجميع على تنفيذ ما في ذهنـــــه من نوايا. وكانت آخر المحاولات لتجنب وقوع المجزرة سفر العقيد الشواف ذاتـــه إلى بغداد ومقابلة عبد الكريم قاسم والتوسل إليه بإعطاء الأوامر بتأجيل الاحتفال بعـــد أن عرض عليه حجم التوتر الموجود في المحافظة عموما والمخاطر التي يمكن أن تنتج عــــن ذلك ولكن دون جدوى

ولعل العودة لقراءة التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع ــ وهو جزء مــــن تاريخنـــا المعاصر ـــ يمكن أن توضح لنا بما لا يقبل الشك إن قرارا سياسيا واعيا ومتعمدا كـلن يقف وراء الإصرار الثابت على تنفيذ ذلك الاحتفال ـــ المجزرة ـــ مهما كانت النتائج ...إن مظاهر النجاح والانتصار وعناصر القوة والسطوة والسيادة تفجر لدى الإنسان العراقي ـــ فردا أو حزبا أو جماعة ــ أعتى الدرجات المنفرة من السلوك المتغطـــــرس

والجبروت والعنجهية والعناد والتعالي بل والإصرار الثابت للإبحار نحو جحيم العنف الدموي، دون أن يترك للحكمة والعقل والتروي أية فرصة لكتابة بعض أحداث التاريخ وفق منهج السلام والأخوة والتسامح.

وهذا هو ما تكرر ويتكرر ــ للأسف ــ آلاف المرات في أمثلة وتجارب واقعية حية في الحياة العراقية في الماضي والحاضر وكل يوم.

وسارت أحداث الموصل باتجاه التفجر والاصطدام والكارثة فحدثت المجزرة وقتل المئات من الناس وسحلوا في الشوارع وعلق العديد من العراقيين الوطنيين على أعمدة النور بأيدي وطنيين عراقيين آخرين، وسقط وسط هذه المعمعة الدموية رجال عراقيون من خيرة ما أنجب العراق من مجاهدين كان على رأسهم أبو الضباط الأحرار ــ رفعت الحاج سري ــ المؤسس الأول لأولى الخلايا السرية في الجيش العراقي والمنظم الأقدم لتشكيلات الضباط الأحرار ...الخ.

كما قتل وسط تلك الفتنة العمياء المناضل الوطني البارز "كامل قزانجي ومئات الآخرين.

وإذا أردنا أن نتعرف باختصار على عمق المأساة الدموية والتخريب المدمر الذي أصاب وحدة النسيج الاجتماعي في الموصل – المدينة العراقية الكبيرة – وهو ما نخشى تكراره في المستقبل مع ظهور تباشير ومقدمات الحرب الأهلية ومقوماتها وعواملها التي يتم تجهيزها للمرحلة القادمة في العراق، فمن المفيد أن نطلع على النص التالي

((أنارت أحداث الموصل بتوهج لهيبها تعقيدات النزاعات التي كانت تهز العراق وكشفت عن وجوه القوى الاجتماعية المختلفة بطبيعتها الأساسية والتراصف الحقيقي لمصالحها الحياتية .. ووقف الأكراد واليزيديون لأربعة أيام بلياليها ضد العرب، ووقف المسيحيون الآشوريون والآراميون ضد العرب المسلمين وقبيلة "البومتيوت" العربية ضد قبيلة "شمر العربية، وقبيلة "الكركرية" الكردية ضد "البومتيوت" العربية، ووقف فلاحو ريف الموصل ضد أصحاب الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد ضباطهم، وضواحي الموصل ضد مركزها وعامة حيي "المكاوي ووادي حجر الشعبيين ضد أرستقراطيي حي "الدواسة" العربي

وبدا وكأن النسيج الاجتماعي قد تفكك وأن السلطة السياسية تلاشت كليا وتحولت الفردانية بتفجرها إلى فوضى وأطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين

عداوات عمرها عمر الزمن وشحنـــها بقوة متفجرة واصلاً بـــها إلى نقطة الحــــرب الأهلية...))[1]

فلمصلحة من كان ذلك؟ ومن أجلٍ ماذا كان الإصرار على تنفيذ المجزرة ؟...

والآن وبعد أكثر من أربعين عاماً من أحـــداث الموصــل ١٩٥٩م ـــ ٢٠٠١م نقول:

كان يمكن للذين وقفوا وراء ذلك التصعيد الجهنمي أن يلجأوا إلى قليـــل مـــن الحكمة والتعقل كي يجنبوا هذه المدينة العراقية الرائعة ـــ أم الربعين الخالدة ـــ تلـــك المجزرة الدموية المروعة

هناك مثلٍ إنكليزي يقول "ما معناه" "ابتسم لمن حولك عند الصعـــود لأنـــك ستلاقيهم حتماً عند النـــزول"

وهذه الموعظة التي يشتمل عليها ذلك المثل هي أبعد ما تكون عن سلوك القـــوى السياسية العراقية رغم كثرة الأحداث المشحونة بمعاني هذه العبرة المفيدة والبسيطة

ومهما يكن من أمر فإن أحداً في العراق لم يسمع من الحزب الشيوعي وأتباعه في تلك الفترة اللاهثة المجنونة أي شيء ذي بال عن مقولة الجبهة الوطنية والتحالف الوطني والوئام والألفة أو كلمات الإخاء والتعاون والمحبة بين فئات الشعب الواحد وأحزابـــه وقواه السياسية، و لم يحصل أي تثقيف بهذه المعاني الداعية لتعزيز التحـــالف الوطـــني وتقوية الجبهة الوطنية الداخلية وإذا حصل حديث من هذا النوع فقد كـــان يقيـــد بشروط قاسية مشددة ومواصفات معقدة مشروطة لا تنطبق في النـــهاية على أحـــد سوى أعضاء الحزب الشيوعي أو مؤيديه أو من يدورون في فلكه، بينمـــا كـــانت الشعارات التي ترفع في الشارع وتدفع الجماهير لتأييدها وترديدها والالتزام بـــها تدور كلها حول التهديد بالموت والوعيد بالإعدام والسحل بالحبال وتوزيع تـــهم التـــآمر والعمالة والرجعية

لقد دفعت تلك الظروف السانحة والمواتية التي حالفت الحزب الشيوعي في أعوام ١٩٥٩ـــ ١٩٦٠ـــ ١٩٦١ لقيام هذا الحزب بالكشف عن حقيقة أفكاره ونوايـــاه

---

١ ـــ حنا بطاطو – العراق – الكتاب الثالث – الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ـــ دار الأبحـــاث العربية – ص١٧٩

وأسلوبه في العمل وموقفه من الجبهة الوطنية بصدق حقيقي ليس فيه غش أو مواربة كما توضحت ببساطة تامة الطبيعة العراقية الصميمية للحزب وهي عدم الإيمان وعدم الاقتناع بجدوى الجبهة الوطنية والتحالف الوطني وبما يسمى بالائتلاف الوطني إلا إذا كانت تخدم مصالحه ومخططاته رغم كل الأحاديث والبيانات والمقولات الكثيرة عن ضرورة الجبهة وأهميتها فقد تنكر في أيام القوة والانتصار لهذه المفاهيم والشعارات جميعا وتناساها فكان ذلك السلوك وتلك التصرفات والمواقف هي الأصدق والأكثر دقة في التعبير عن النوايا الحقيقية للحزب إزاء موضوع الجبهة.

أما الجبهة التي أقامها الحزب الشيوعي أو التي أراد إقامتها والتي تتألف من الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال "الشيوعي" والاتحاد العام للطلاب "الشيوعي" واتحاد الفلاحين "الشيوعي" ونقابات المعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين "الشيوعيين ولجان أنصار السلام "الشيوعيين" وإلى آخر القائمة من النقابات واللجان التي يسيطر عليها الحزب فهي ليست جبهة وطنية بقدر ما هي مهزلة حقيقية نقلها وتعلمها عنهم القوميون والبعثيون فيما بعد عندما سيطروا على الحكم والسلطة واستخدموها كبديل للجبهة الوطنية السياسية الحقيقية في البلاد وعلى ضوء ذلك فقد أصبح بالإمكان القول قياسا على تلك التجربة التاريخية المريرة بأن كل ما في موضوع الجبهة ليس أكثر من شعارات ترفع حين الحاجة إليها وبالذات أيام الضعف والضيق والتراجع، وهذا ما سنثبت انطباقه التام أيضا وبوضوح وشراسة أكثر على سلوك ومواقف الأطراف العراقية الأخرى في هذا الموضوع

ولعل من الإنصاف أن نقول بأننا لا نستطيع التكهن بما كان سيحصل لو أن الحزب الشيوعي لم يقف في وجه شعار الوحدة العربية و لم يهاجمها أو يتصدى لها منذ الأيام الأولى لثورة تموز ١٩٥٨ ..فهل سيكون القوميون والبعثيون وأتباعهم أقل خطأ وشراسة وفئوية من الحزب الشيوعي في التفرد والوحدانية والاستئثار وفرض شعارات العقيدة الواحدة في العمل السياسي؟؟

إن المذهب العراقي الذي يسري في عروق الجميع ذي المواصفات المعروفة في العنف، والقسوة، والتفرد، والنزعة الديكتاتورية الدموية، سيفرض نفسه وسيكون هو الصفة الغالبة المتغلبة في السلوك والمواقف والتصرفات إزاء الآخرين ممن لا يدينون

بتلك الشعارات، وما حصل في شباط ١٩٦٣ من أحداث وما بعده يقيم الدليل القاطع على صحة هذا التوقع

لقد حاول الحزب الشيوعي العراقي أن يتدارك مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية المميتة ويتجنب السير نحو الصدام والمواجهة والتصعيد بعد عام ١٩٦٨م، وأبدى المزيد من المرونة والتعاون والإيجابية مع نظام السيد أحمد حسن البكر والاشتراك في جميع الفعاليات الوطنية بروح إيجابية، غير أن ذلك أيضا لم ينفع في شيء، فبعد أن انتهت السلطة من امتصاص الكوادر الفنية المتخصصة من أعضاء الحزب الشيوعي وربطهم بالنظام وبالحزب الحاكم ورسخت العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ووقعت الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية الهامة معه، ضيقت الخناق على الحزب الشيوعي مما اضطر قيادته إلى الانسحاب والاختفاء ثم الهرب والانتقال إلى المعارضة، وهذا المثال الواقعي يؤكد صحة رأينا ووجهة نظرنا في هذا الموضوع الحيوي.

موقف البعثيين والقوميين من الجبهة الوطنية بعد اسقاط حكم عبدالكريم قاسم (الجولة الاولى):

إذا كانت أحداث العنف الدموي التي يزدحم بها التاريخ العراقي قد تواصلت وتدرجت بالقسوة والشراسة بسبب وقائع متصاعدة من الفعل السيئ ورد الفعل الأسوأ عبر مراحل التاريخ المختلفة فإن ما جرى في العراق من أحداث في أعوام الخمسينات والستينات وحتى أواخر التسعينات، إنما هو النموذج المكرر لتلك القاعدة أي التصاعد الدائم بين الفعل السيئ ورد الفعل الأسوأ

إن شيوع منهج الاستئثار الفئوي بالمناصب والمراكز ومرافق الدولة والهيمنة الانفرادية بجميع أوجه النشاط السياسية العامة في البلاد من قبل فئة واحدة وعزل جميع القوى السياسية الأخرى بل ومطاردة أعضائها ومؤيديها، لم يؤد إلى إلغاء دور الجبهة الوطنية ويدفعها للتفكك فحسب بل دفع تلك القوى السياسية المعزولة والمضطهدة وأجبرهم على السير في الطريق الوحيد المتبقي وهو طريق التآمر والإنقلاب العسكري والعمل السري، و لم يعد أمام المتربعين على المناصب والسلطة والممسكين بزمام الحكم سوى مواصلة السهر والحذر والترصد والتيقظ والاستنفارات المتواصلة المتعبة المرهقة طيلة الأيام والسنين بلا توقف أو هوادة بينما كان الطرف الآخر يفتش ليل نهار عن

الثغرة التي يمكنه التسلل بواسطتها وقصم ظهر النظام وإسقاطه وسحقه وإبادة أتباعه، وعندما جاءت ساعة الثأر والانتقام وتحقق سقوط النظام الذي كان يقوده عبد الكريم قاسم لم يكن للرحمة أو الشفقة أو التضامن والأخوة الوطنية أي وجود أو مكان على الإطلاق، و لم يتذكر أحد شيئا عن مفهوم التحالف والوئام والنضال المشترك ووحدة الصف في تلك الأيام الفاصلة .

ومن الحوادث المحزنة ذات الدلالات العميقة والمعاني المؤلمة والمفجعة تلك الواقعة التي أكدتها بشكل قاطع جميع الروايات التي تحدث بها الشهود الأحياء فيما بعد وهي أن أحمد حسن البكر وقبل تنفيذ حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم وأركان حكمه الذين استسلموا في وزارة الدفاع وسيقوا إلى دار الإذاعة ووضعوا في إحدى الغرف كأسرى، قد استفتى جميع الذين كانوا مجتمعين في غرفة أخرى من عسكريين ومدنيين ممن كان لهم دور قيادي أو تنفيذي في إسقاط النظام، وسألهم عن مصير عبد الكريم قاسم والأسرى الآخرين من أركان حكمه قائلا:

أيها الأخوة هناك رأيان، رأي يطالب بإعدامهم الآن دون تأخير ورأي يرى ضرورة الانتظار ومحاكمتهم أصولا فيما بعد فماذا تقولون ؟

فأجاب الجميع دون استثناء (كما تجمع الروايات) بضرورة إعدامهم الآن فورا دون تأجيل و لم يرتفع صوت عراقي واحد — للأسف — ليطلب الرحمة والرأفة أو على الأقل التأجيل والمحاكمة اللاحقة . . .

وكم هو محزن ومؤسف ومفجع أن لا يرتفع ذلك الصوت العراقي – حتى لو كان يتيما ووحيدا – ليطلب العفو أو الرأفة أو يذكر الحاضرين بالجهود والتضحيات التي قدمها هؤلاء الرجال الأسرى لبلادهم أو يطالب بتأجيل الإعدام الفوري. . .

وستبقى هذه القضية التفصيلية رغم صغرها محفورة على صفحات الزمان والتاريخ لتؤكد قسوة النزوع العراقي وشراسته في ممارسة العنف الدموي كما تؤكد حجم الحقد المتراكم بين الأطراف السياسية المتنازعة في البلاد والتي كانت تقف متحالفة في صف واحد بل في جبهة وطنية واحدة قبل سنوات قليلة من قيام الثورة العسكرية عام ١٩٥٨، وهذا كله بالتأكيد كان النتاج السيئ للتفرد والاستئثار والتنكر لمبادئ التحالف والجبهة الوطنية .

وكما في كل أحداث التاريخ العراقي منذ عشرات القرون، فإنك لا تستطيع أن تتلمس أو تكتشف مكانا لصوت العقل والرحمة والتسامح عندما يلعلع ويتصاعد صوت العنف الدموي والانتقام في الأزمات الفاصلة

وعاد البكر إلى الغرفة الأخرى وما هي إلا دقائق حتى ساد صمت الموت المطبق على الجميع بعد أن ذبحهم رصاص رفاقهم في السلاح فسبحوا جميعا في بركة من الدم وسكتوا إلى الأبد .

وإذا انتقلنا للحديث عما حصل بعد ذلك خصوصا في الجوانب المتعلقة بموضوع بحثنا ونعني به موقف القوميين والبعثيين والناصريين من الجبهة الوطنية والائتلاف الوطني خلال الحكم الجديد، فإننا سنجد استئثارا شديدا بالمناصب والمراكز الهامة في الدولة لا يقل فجاجة وفئوية عما قام به الشيوعيون أيام حكم عبد الكريم قاسم إذ اعتبر الحكام الجدد أن النظام الجديد بل الحكم بأكمله هو (حسب رأيهم) ثمرة من ثمرات جهودهم المضنية وتضحياتهم الدموية وعملهم الدؤوب المليء بالمخاطر ضد النظام العسكري المدعوم من الحزب الشيوعي وأتباعه لذلك فمن حقهم الاستئثار والاستحواذ على جميع مرافق الدولة ومناصبها ومراكزها جميعا ماداموا قد استلموا حكم البلاد عنوة وبالقوة وبنتيجة معركة دموية طاحنة ؛ وقد واجهتهم في بداية الأمر مشكلة كبيرة تتعلق بالنقص الفادح لديهم آنذاك في الكوادر الإدارية المدنية والعسكرية المؤهلة لإشغال وإملاء المراكز والمسؤوليات العديدة في هرم الدولة الإداري الضخم لكنهم سرعان ما غطوا ذلك النقص الفادح لديهم أي النقص بالإداريين والاختصاصيين والكادر المجرب بنظرية ساذجة وبسيطة تتألف من بضعة كلمات اقنعوا أنفسهم وأتباعهم بها وهي أن الثورة بحاجة إلى مخلصين وليست بحاجة إلى اختصاصيين ففتحت هذه النظرية بابا واسعا أمام تعيينات كانت مثار استغراب ودهشة واستهزاء كثير من الناس، كما أن تغطية ذلك النقص في إملاء الشواغر الجديدة التي حصلت في كثير من المناصب والمراكز قد أدى إلى الاعتماد على بعض الذين يشك بولائهم الحقيقي

ونظرا لحصول الطلاق النهائي بين هاتين القوتين السياسيتين الأساسيتين في البلاد ــ الشيوعيين من جهة والقوميين والبعثيين من جهة أخرى ــ وبسبب الأحداث الدموية البالغة القسوة التي رافقت انتزاع السلطة من عبد الكريم قاسم

وإصرار الحزب الشيوعي على المقاومة المسنحة ودعوته لحمل السلاح والقتال دفاعا عن النظام، نظرا إلى كل ذلك، فإن النظام الجديد وبالأكثرية الغالبة من مسؤوليه وقيادييه لم يكونوا يحرصون على الإبقاء على أي شكل من أشكال العلاقة الطيبة مع الحزب الشيوعي و لم تكن لديهم الرغبة في الإبقاء على أي جسر للتفاهم يمكن أن يستخدم للعبور عليه نحو مصالحة محتملة مع الشيوعيين. لذلك فإن النظام الجديد قد انشغل كليا خلال ما يقرب من عام كامل في تفتيت وإبادة وسحق تنظيمات الحزب الشيوعي سواء منها الهرم التنظيمي القديم أو الخلايا الجديدة التي يعاد بناؤها في ظل المطاردات وعمليات الاضطهاد الشرسة البالغة القسوة

وعلى مدى عام كامل لم يكن أمام المواطن الشيوعي العراقي الذي يقع بأيدي مطارديه من الأجهزة الأمنية أو الحرس القومي غير أن يختار أحد الحلين؛ إما الصمود حتى الموت أو الاعتراف الكامل بكل ما لديه من معلومات عن الآخرين وفي كثير من الأحيان لم يكن حتى الاعتراف والأدلاء بالمعلومات أمرا كافيا أو مقبولا فيطلب منه التعاون الدائم كمخبر ضد رفاقه وأصدقائه السابقين، وبسبب الاندفاعات والتسرع التي كانت تتم بها تلك العمليات الأمنية التصفوية، فقد شملت عمليات المداهمة والاعتقال عددا من التقدميين والديمقراطيين المستقلين غير الملتزمين بأي تنظيم...

والمهم في هذا كله أنه لم يسمع خلال تلك الفترة لا من النظام السياسي ولا من قيادييه المتنفذين أصحاب القرار من المدنيين أو العسكريين أي إشارة أو كلام أو عبارة عن ضرورة الجبهة الوطنية أو أهمية التحالف الوطني، ونسيت تماما جبهة الاتحاد الوطني لعام ١٩٥٦ وأصبحت من الماضي و لم يبذل أحد أي جهد لإحيائها أو تطويرها أو توسيعها كما لم يجر الحديث عن إقامة جبهة جديدة أو بديلة ...وتم التنكر ونسيان هذا الشعار – شعار الجبهة الوطنية – وهذه هي التجربة المرة الثانية في التاريخ العراقي المعاصر بعد تجربة الشيوعيين وتنكرهم للجبهة وقت القوة

غير أن السلطة الجديدة لم تكن حتى ذلك الوقت تتشكل من نسيج واحد متجانس تماما فبالإضافة للبعثيين الأكثر تنظيما وحركة ومركزية فقد كان إلى جانبهم بعض الحركات والتجمعات القومية والناصرية والشخصيات المستقلة التي كانت تحتل مواقع هامة وأساسية في هرم النظام الإداري المدني والعسكري

ولعل شعور هؤلاء بالضيق والضعف نتيجة الضغط الذي كان يهدد وجودهم بسبب المد الجارف لحماس البعثيين ونشاطهم المسلح الذي تدعمه منظمة الحرس القومي، قد دفعهم للمناداة بضرورة الحفاظ على وحدة الصف وعدم السماح بتمزيق الصف القومي وضرورة تشكيل صيغة سياسية للحفاظ على المكاسب القومية وكل هذا الكلام يعني في بعض معانيه ضرورة إقامة الجبهة السياسية بين الأطراف المشتركة في الحكم الجديد إضافة إلى بعض النقابات والاتحادات الموالية، تلك الجبهة التي أقيمت فيما بعد باسم الجبهة القومية والتي لم يكتب لها أن تعيش ولا حتى أن ترى النور، لذلك فلم تستطع أن تكون فعالة بما يكفي لإيقاف أو منع التدهور السريع في العلاقة بين البعثيين من جهة، والقوميين والناصريين من جهة أخرى

ولم تكن تلك الجبهة القومية التي تم الحديث عنها نظريا — ولم تدخل حيز التطبيق — غير نسخة شبيهة بالمهزلة التي سبق أن طبقها الحزب الشيوعي وسماها جبهة وطنية، وهو ما أشرنا إليه سابقا

غير أن ما يهمنا في هذا الأمر أن الدعوة والحماس لإقامة الجبهة القومية في ذلك الوقت لم تصدر عن الطرف القوي المنتصر والمسيطر، إنما كانت تنطلق من القوميين والناصريين وحدهم وهم الطرف الأضعف والمهدد بالتصفية والطرد والزوال؛ أما البعثيون وهم الحكام الفعليون الذين راحوا يمسكون بزمام الأمور أكثر فأكثر، فلم يظهروا إكتراثا أو حماسا لهذا الموضوع، ليس بسبب انشغالهم بمطاردة الحزب الشيوعي في عموم العراق وليس بسبب الهاجس الأمني الذي سيطر على معظم سلوكهم وأغرقهم بمشاعر التوجس والخوف من السقوط والعودة للسجون ثانية، بل بسبب المرض العراقي المزمن وهو النزوع نحو التفرد والتسلط والاستئثار وقت القوة والانتصار، لذلك لم يكونوا متحمسين أو راغبين في الحديث عن الجبهة الوطنية في ذلك الوقت، وقت قوتهم وصعودهم

ولعل من المفيد أن نذكر بأن عددا غير قليل من البعثيين وبينهم بعض القياديين قد أبدوا تذمرهم وانزعاجهم بعد بضعة أشهر من سقوط عبد الكريم قاسم بسبب تواصل الحملة الدموية ضد الشيوعيين والاستمرار في مطاردة كوادرهم وتنظيماتهم وتعريض المعتقلين منهم إلى عمليات إبادة لاإنسانية خلال الاعتقال والتحقيق معهم في المقرات التي تحولت إلى مسالخ بشرية تثير أسماؤها الرعب والفزع لدى المواطنين والناس في عموم البلاد.

وبالإضافة إلى المعركة المكشوفة والمفتوحة على مصراعيها مع الشيوعيين فإن معركة أخرى قد بدأت على نحو صامت بين البعثيين من جهة والعناصر القومية والناصرية من جهة أخرى وكان القوميون والناصريون قد استلموا عددا من المناصب الهامة والحيوية في القوات المسلحة إضافة إلى منصب رئاسة الجمهورية والمناصب المدنية الأخرى، وبقي هذا التصارع قائما بضعة أشهر

أما الجبهة الوطنية وضرورتها وأهميتها فهي الموضوع الوحيد الذي اتفق الجميع على نسيانه وإهماله

و ظل الوضع متأرجحا حتى تم إزاحة البعثيين عن المراكز الفعلية للقرار والحكم في البلاد وذلك في الحركة العسكرية التي قادها ضدهم عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ مما ترتب عليه اعتقال أعداد كبيرة من البعثيين ومناصريهم وزجهم في السجون بتهم وارتكابات جنائية مختلفة بعضها كان ملفقا لأهداف سياسية، وقد حدثت بعض الانشقاقات الحزبية بسبب موقف الحزب والقيادة من موضوع التحالف الوطني وضرورة اصطفاف الحركات السياسية ذات العقائد المتقاربة في خندق نضالي واحد بدلا من اقتتالها مع بعضها دون فائدة وتحميل مسؤولية ذلك للتيار اليميني والعناصر العميلة ...إن تلك الصحوة بخصوص الجبهة الوطنية وضرورة إقامة التحالف الوطني قد جاءت متأخرة جدا و لم تطرح إلا بعد أن فقد هؤلاء مراكزهم ومناصبهم الفعلية في السلطة بل أكثر من ذلك فإن مثل هذه النقاشات والاطروحات قد تم التداول فيها داخل السجون بين السجناء البعثيين الذين عادوا إلى السجن مرة ثانية بعد انقلاب عبد السلام عارف ضدهم .

وبغض النظر عن أي اعتبار آخر فإن طرح شعار الجبهة الوطنية بهذا الشكل وفي هذا التوقيت قد جاء أيضا في زمن الضعف وليس في زمن القوة.

موقف القوميين والناصريين من الجبهة الوطنية بعد إسقاط حكم البعث

بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه الرئيس عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣ والذي لم يكن يخلو من الغدر والعقوق بعد أن جاء به البعثيون ونصبوه رئيسا للجمهورية، فقد تهيأ الوضع تماما للقوميين والناصرين لإحكام

سيطرتهم التامة على الوضع السياسي والمناصب الحيوية ومراكز السلطة الفعلية في البلاد، وبذلك جاءت فرصتهم الذهبية للسيطرة الكاملة على الحكم والتفرد به والاستئثار بالمراكز كلها

ولم يكونوا أقل من سابقيهم بأسا وشراسة، بل حاولوا السير في ذات الطريق في التسلط والديكتاتورية والانفراد في السلطة إلا أن الأمر كان مختلفا هذه المرة بعض الشيء إذ لم يستطيعوا إحكام سيطرتهم التامة على مرافق الدولة أو التحكم الفعلي بالأوضاع في البلاد على نحو مركزي وفولاذي، كما لم يستطيعوا إنشاء تنظيم مسلح تابع لهم ليتمكنوا من التنكيل المباشر بخصومهم رغم محاولاتهم في تنفيذ ذلك من خلال تشكيلات الاتحاد الاشتراكي التي لم يكتب لها التحقق أو النجاح، وذلك بسبب توزع الناصريين والقوميين على مجموعة من التنظيمات والكتل والأطراف والشخصيات التي كانت تعمل تحت تسميات وعناوين مختلفة إضافة إلى تذمر بعض ضباط الجيش من وجود تنظيم مدني مسلح ينافسه النفوذ والسلطة، كذلك فإن هذه التنظيمات لم تكن تمتلك الدرجة الكافية أو المطلوبة من قوة التماسك المركزي، لذلك فإن بذور الشقاق والخلاف قد ظهرت في مرحلة مبكرة جدا بين صفوفهم وربما منذ الأشهر الأولى لانفرادهم بالسلطة والحكم، وسرعان ما انتشرت أخبار خلافاتهم وانتقاداتهم العلنية لبعضهم البعض ثم بدأ التراشق بالتهم المختلفة فيما بينهم وفي الوقت الذي كانوا يحلمون به أن يتحول المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي الذي عقدوه في بغداد عام ١٩٦٤ مناسبة لتوحيد الصفوف والانطلاق بعد ذلك لإقامة نسختهم الخاصة بهم من التنظيم المدني المسلح على غرار الشبيبة الديمقراطية للشيوعيين والحرس القومي للبعثيين، إلا أن ذلك المؤتمر قد فشل حتى في جمع صفوفهم، فبانت للناس خلافاتهم وعرفت القوى السياسية بانقسامهم ولذلك فقد تعطل صنع (الساطور) الذي كانوا يريدون تحضيره وتجهيزه ليفرموا به لحم الآخرين، ونعني به التنظيم المسلح أو الكتائب المسلحة الخاصة بهم، وربما لو قدر لذلك المؤتمر أن ينجح نجاحا تاما لشهد العراق ولادة تنظيم مدني مسلح جديد كان سيضع بصماته الدموية الرديئة على وجه العراق بكل تأكيد وكان سيمكن القوميين والناصريين من تصفية حساباتهم مع الآخرين على نحو أسرع وأكثر حسما لقد كانوا يرغبون في دواخلهم أن يمتلكوا جهازا عسكريا

خاصا بـــهم ليقطعوا أوصال معارضيهم من القوى السياسية الأخرى ولكـــن مـــا العمل (فالعين بصيرة واليد قصيرة)

وعلى العموم فإن الأمر المهم بالنسبة لنا في هذا البحث أن أحـــدا في العـــراق لم يسمع منـــهم ـــ منذ ارتفاع راياتـــهم ـــ وطيلة فترتـــهم الذهبية كلاما أو اقتراحـا أو صوتا أو نداءا رسميا تحريريا أو شفهيا يتحدث عن الجبهة الوطنية أو ضرورة قيامـها أو عن التحالف الوطني وأهميته في مسيرة البلاد الوطنية بل كانت الشعارات المرفوعـة على كل صعيد تشير إلى أشياء أخرى غير هذا الموضوع تماما... وهكذا فقد تنكـــر القوميون والناصريون للجبهة الوطنية وقت القوة أيضا

والغريب أن شوكة هؤلاء القوميين والناصريين قد كسرت وأن شمســـهم قـــد غربت على يد العسكريين ذاتـــهم ولكن دون حصول انقلاب عسكري ضدهـــم، أي أنـــهم أزيحوا عن المراكز الهامة في السلطة بـــهدوء وبصورة تدريجية فلم يحصـــل لهم ما حصل لسابقيهم من مطاردات وقتل وتنكيل ومحاكمات وسجون

ولعل هذا هو ما شجعهم على القيام بمحاولتـــهم الانقلابية الفاشلة للســـيطرة على السلطة فيما بعد في عهد عبد الرحمن عارف بواسطة أحد رموزهم المعروفـــين، وقد أصبح فشل ذلك الانقلاب فيما بعد مثار الاستغراب والتندر بـــين السياســـيين العراقيين على مدى جيل كامل

ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم فإنـــهم يصطفون بانتظام يشاركون بحماس جيـــد في المساعي الكلامية والأحاديث المطولة والنقاشات المعمقة والشروح المكررة عـــن دور الجبهة الوطنية وأهميتـــها العظيمة في حياة البلاد ويشتركون بفعالية إيجابية مثمرة في النقاشات التفصيلية المتعلقة ببرنامج الجبهة المفترضة...إلى آخر الكلام الـــذي لم يعد يساوي شيئا ولا يعني شيئا لأنـــه حديث الذين لا يسمعهم أحد، ومازال يمكـــن التعرف عليهم بين الآخرين وهم يصطفون في طابور المعارضة منذ عام ١٩٦٨

موقـــف البعث الحاكم في العراق من الجبهة الوطنية (الجولة الثانية)

في أعوام ١٩٦٦ ـــ ١٩٦٧ وحتى منتصف عام ١٩٦٨ جرت بعـــض الوقـــائع والتطورات السرية في الواقع السياسي العراقي تؤكد بما لا يقبل الشك صحة ما ذهبنـا

إليه من أن الأحزاب والقوى السياسية العراقية إنما تنادي بالجبهة وقت الضعف وتتنكر لها فعلا وقت القوة !!..

فبالرغم من الانقسام الحاد الذي حصل في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي بسبب ضياع حكم الحزب وسلطته في عام ١٩٦٣ فإن السيد أحمد حسن البكر والمجموعة الحزبية المؤيدة له واصلوا العمل تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي رغم سحب القيادة القومية المؤيدة لحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ اعترافها بهم ورفضها منحهم الشرعية الحزبية في ذلك الوقت، وبدا واضحا أن السيد البكر والمجموعة التي معه كانوا يعملون بصورة منفصلة ومنفردة عن باقي فروع حزب البعث في الوطن العربي

وربما كان هذا السبب في مقدمة العوامل التي دفعت بالسيد البكر للإصرار والإسراع في السيطرة على الحكم في العراق

ومن أجل أن يمهد الأرضية السياسية الإيجابية المناسبة عند وصوله إلى السلطة فقد باشر بإجراء مفاوضات سرية في أعوام ١٩٦٦ــ١٩٦٧ــ١٩٦٨ مع مختلف الأطراف السياسية العراقية خصوصا الأطراف الرئيسية منها والعمل معها من أجل التوصل إلى صيغة من الائتلاف الوطني أو الجبهة الوطنية أو شيئا ما يشبه ذلك

وسرعان ما تحولت تلك الاتصالات إلى لقاءات سياسية شبه منتظمة تسعى لتطوير وضعها كي تتحول إلى صيغة جبهوية، وكانت الحوارات والمفاوضات في تلك اللقاءات تبحث وتناقش على نحو مستفيض جميع شؤون البلاد وإشكالياتها وفي مقدمتها العلاقة بين الأحزاب والقوى الوطنية وضرورة الاستفادة من دروس الماضي والأخطاء الجسيمة التي رافقت الفترة الماضية والتوجه لنسيان الأحقاد والثارات والماضي الأسود الذي صنعته الأحداث الدموية بين الوطنيين المخلصين وأحزابهم السياسية . . .الخ

وكانت تلك الحوارات السرية تدور ثنائيا وأحيانا ثلاثيا في مسعى لتوسيع الصيغة وتثبيت أسسها لتتحول إلى جبهة وطنية

ولعلنا نستطيع أن نؤكد بأن اهتمام السيد البكر وجماعته كان ينصب بالدرجة الأولى لتحقيق التفاهم والاتفاق مع طرفين رئيسيين في البلاد هما الأكراد وبالذات

قيادة الملا مصطفى البارزاني وحزبه وقواته الكردية المسلحة، ومع الشيعة ممثلين بأتباع السيد محسن الحكيم وأولاده

لقد كان السيد البكر يسعى بإصرار لكسب ثقة هذين الطرفين أو تأييدهما أو على الأقل تحييدهما تجاهه قبل استلام السلطة والعودة إلى الحكم مرة أخرى.[1]

وكان واضحا أنه في عجلة من أمره في هذا الموضوع لأن نظام عبد الرحمن عارف كان يبدو ضعيفا ومفككا بل أصبح مترنحا أمام الخلافات الناشبة بين كبار الضباط المحيطين برئيس الجمهورية

كذلك كان الحوار يشمل بعض القوى السياسية الأخرى إضافة إلى اتصالات خجولة كانت تجري مع الشيوعيين ربما بهدف تحييدهم وإظهار حسن النية تجاههم وتأكيد تنصله مما حصل في عام ١٩٦٣ ضد الشيوعيين

وهكذا فقد عاد السيد أحمد حسن البكر والقيادة الحزبية والعسكرية التي تعمل معه للحديث عن الجبهة الوطنية والائتلاف الوطني وضرورة توحيد جهود القوى السياسية الوطنية مع إدانة الأحقاد والثارات والدماء والصراعات بين الأطراف الوطنية...إلى آخره من الكلام الذي يؤكد على ضرورة إحياء الجبهة الوطنية وقيام التحالف الوطني وتشاء الصدف وتطور الأحداث في البلاد أن ينجح السيد أحمد حسن البكر والجناح المؤيد له في السيطرة على السلطة بالتعاون مع الضابط عبد الرزاق النايف الذي كان يرأس حركة سياسية باسم حركة الثوريين العرب، إضافة إلى عدد من كبار الضباط القوميين والناصريين المشرفين على قوات القصر الجمهوري ممثلين بالضابط إبراهيم الداوود قائد قوات الحرس الجمهوري الذي منحه البكر رتبة فريق عند نجاح الانقلاب، ولم يدم هذا التحالف أو الائتلاف أكثر من أسبوعين حتى تم تصفية تلك الكتل التي تعاون البكر معها للوصول إلى القصر الجمهوري وفتح بوابة القصر التي كان فتحها أمام أي انقلاب يعني استلام السلطة بالكامل في العراق

---

١ ـ لقد نال الأكراد والشيعة فيما بعد حصة كبيرة من العنف الدموي والإعدامات والتصفيات الجسدية بعد وصول السيد أحمد حسن البكر، فبالاضافة إلى ما تعرض له الأكراد والمرحوم الملا مصطفى البارزاني شخصيا من مضايقات ومحاولات تصفوية وهو ما سنتحدث عنه في الصفحات القادمة؛ فقد تعرض الشيعة إلى تصفيات دموية واسعة وإعدامات متواصلة؛ فبعد إعدام الإمام محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى وخمسة من رجال الدين المعروفين من عائلة السيد محسن الحكيم، واغتيال السيد مهدي الحكيم في السودان، فقد جرى إعدام العشرات من النشطين من أعضاء الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية.

لقد تم تصفية هؤلاء بصورة سريعة ومباغتة قبل أن يقوموا بأي تحرك أو نشاط معادي.

أما الأطراف الأخرى (من الحلفاء) وهي أحزاب وأطراف سياسية عراقية فقد تأجل تصفيتها إلى وقت آخر وفق جدول زمني مرحلي مقدر ومحسوب من قبل المجموعة الحاكمة الجديدة فالتسريع أو التأخير في تصفية هذا الطرف أو ذاك يعود لأسباب عديدة مختلفة لكنها واقعية وعملية تخدم قوة النظام وحركته، فقد تأخر مثلا إبعاد الحزب الشيوعي وتصفيته أو طرده كليا خارج السلطة لسببين كما نعتقد:

السبب الأول: تقوية العلاقة مع الاتحاد السوفييتي وتعزيز الثقة معه في سبيل إقامة علاقة طبيعية اقتصادية وعسكرية لخدمة الأهداف والمتطلبات الملحة للعراق اقتصاديا وعسكريا في ذلك الوقت

السبب الثاني استنفاد الوقت اللازم والكافي لامتصاص العناصر المبدعة والمتخصصة والفنية من كوادر الحزب الشيوعي وشبابه من الجيل المثقف وهو الأمر الذي يتميز به الحزب الشيوعي بكفاءة عالية دون غيرة من الأحزاب العراقية...

فتم زج أكثر المبدعين والمتخصصين والخبراء والفنيين الشيوعيين في وظائف ومهمات ذات علاقة بعالم الثقافة والفنون والإعلام وإبعادهم بالتدريج عن الحزب الشيوعي بشتى الوسائل كما تم إلحاقهم كأفراد بماكنة الدولة أولا تحت ظروف الإغراء والتهديد ثم ربطهم بالحزب الحاكم وبالجهاز الإداري الحكومي مع كل ما يمثل ذلك من امتيازات خاصة وإغراءات شخصية ومع كل ما يشكله من مخاطر شخصية في حال الاستمرار بالعلاقة السياسية والتنظيمية السابقة مع حزب آخر، وبالتدريج أصبح هؤلاء جزءا من الحزب الحاكم بشكل أو آخر وهذا يفرض عليهم الحفاظ على أسراره التي يعني التفريط بها الموت المحقق، وحين تم الانتهاء من امتصاص أعداد كبيرة ومختارة من كوادر الحزب الشيوعي وبالأخص في مجال الثقافة والإعلام والصحافة والإذاعة والتلفزيون والفنون المختلفة كالتلحين والغناء والتمثيل والنحت والرسم وغيره... الخ فقد بدأت السلطة بعد ذلك بافتعال الجفوة والقطيعة التي انتهت بطرد الحزب الشيوعي أو اضطراره للهرب فرديا وجماعيا والاختفاء وترك النشاط العلني ثم الانتقال إلى كردستان العراق كمرحلة أولى ثم انتهت الرحلة إلى فرار أكثر الكوادر وقيادات الحزب إلى خارج العراق ليصطفوا مع المعارضة التي كانت تعمل منذ مدة طويلة بما تملك من وسائل وأساليب متواضعة...

وما جرى مع الشيوعيين ربما جرى لأصراف أخرى تباعا بأشكال ومستويات مختلفة فقد ألحقت الكوادر الفنية المبدعة والمتخصصة من أعضاء الأحزاب الأخرى بالحزب الحاكم وأدخلت في (رحابه الواسعة)

إن تكرار سلوك التنكر الصارخ للعلاقات الجبهوية والانقلاب على مقولات التحالف والائتلاف والتنكيل بالأطراف المتحالفة دون سبب مقنع ودون مبرر كاف هو ديدن عراقي دائم ومتواصل يدل ويؤكد أن هذا السلوك التفردي الاستئثاري التصفوي هو منهج ثابت يتم تنفيذه بوعي وإصرار وليس ناتجا عن أخطاء عرضية جاءت بالصدفة ولمرة واحدة، وهذا يؤكد المقولة المحزنة التي جعلناها عنوانا لهذا البحث وهي أن الأحزاب والقوى السياسية العراقية "تنادي بالجبهة الوطنية وقت الضعف وتتنكر لها وقت القوة"

إن إعادة الموقف والتجربة بذات المنهج العدواني التسلطي الديكتاتوري التصفوي الدموي تجاه الحلفاء في الجبهة الوطنية أو تجاه المشتركين في حوارات الجبهة الوطنية والعودة لاستخدام القوة المادية لسلطة الدولة من أجل تصفيتهم سياسيا وإلغائهم كلياً يدل على الطبيعة الفطرية الغريزية الخطرة في هذا السلوك الديكتاتوري الشائن وهو ما يمكن أن يخفي في المستقبل مخاطر كبيرة وأكيدة خلال التطبيق العملي لا يمكن التكهن بحجمها الكارثي المنتظر

وفي هذه المرة فإنه لم يتم التنكر للجبهة وقت القوة فحسب بل دخلت الأحزاب العراقية كلها والشعب العراقي بأكمله بعملية صهر قهرية مرعبة لا تبقي ولا تذر حتى أصبح من المتعذر على المواطن العراقي أيا كان البقاء على الحياد أو خارج تنظيم السلطة

أما الأسلوب الذي دأبت عليه الأنظمة المتعاقبة بإقامة أحزاب أو جبهة وطنية (مصنعة أمنيا) فإن دور مثل هذه الجبهات والأحزاب من الضآلة والتفاهة ما يجعلها نكتة متداولة على ألسنة الناس تماما كما حصل في النكتة العفوية التي تداولها العراقيون في فترة قديمة سابقة والتي تتحدث بأن أحد الأشخاص في بغداد قد أضاف تحت لافتة الحزب الشيوعي العراقي المرفوعة على مقر الحزب المصرح له بالعمل من قبل الدولة عبارة تقول :

"لصاحبه حزب البعث العربي الاشتراكي" وهي الطريقة التي تكتب بها أسماء المطاعم والمحلات التجارية

إن هذا هو حال ومصير الجبهة الوطنية العراقية في الحاضر والمستقبل وفق معطيات الثقافة السياسية الحاضرة للأحزاب والقوى والشخصيات العراقية حتى الآن ولا يمكن أن يجري أي تحول جدي في هذا الإطار ما لم يحصل تغيير جدي في تلك الثقافة السياسية القائمة في العقل السياسي العراقي

وبدون أن نتلاعب بأحداث التاريخ العراقي أو نسقط على بعض مراحله الألوان الوردية التي نريدها ونرغبها ونحبها فإن الحقيقة الموضوعية التي تفرض نفسها دون مواربة تؤكد بصورة قطعية أن التجربة السياسية العملية المنفذة في الواقع العراقي تشير حتى الآن (عدا استثناءات نادرة) بأن الأحزاب والحركات السياسية والقادة السياسيين المدنيين والعسكريين العراقيين يظهرون ميلا مؤكدا لتنفيذ سياسة التفرد والاستئثار والاستحواذ والاستبداد والتسلط ويتنكرون بأسلوب فج وقبيح للجبهة الوطنية ولمفاهيم التحالف الوطني والائتلاف ويكشرون عن أنياب فئوية ديكتاتورية بالغة الشراسة والقسوة عند أول فرصة تواتيهم أو تصادفهم لامتلاك عناصر القوة المادية القهرية لسلطة الدولة وجبروتها

وحتى اليوم لا يستطيع الباحث الموضوعي غير المنحاز أن يعثر على أدلة عملية واضحة وبارزة تتناقض مع هذا الاستنتاج المأساوي المؤسف الذي تنطق به العشرات من الوقائع والحوادث المادية الواقعية الملموسة في الحياة السياسية العراقية

أما المرحوم الملا مصطفى البارزاني وحزبه ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ الذي حرص السيد أحمد حسن البكر على محاورته طويلا كطرف سياسي قبل الوصول إلى السلطة عام ١٩٦٨ والبحث معه عبر سلسلة متواصلة من الاجتماعات حول موضوع الجبهة الوطنية وضرورتها فإن آخر فصل في التراجيديا الدموية التي لعبها النظام ضده بعد توقيع اتفاقية آذار ١٩٧١ وهي الاتفاقية الخاصة بالحكم الذاتي للأكراد والتي تعني في وجه من وجوهها إقامة تحالف جبهوي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الحاكم، فهو التفجير المرعب الذي نفذته السلطة بواسطة بعض أعوانها في دار الاستراحة والاستقبال التابعة لقيادة الملا مصطفى البارزاني قرب قرية (كلاله)... والذي كان يستهدف قتل الملا مصطفى البارزاني شخصيا، إضافة إلى عدد من القياديين من هذا الحزب الحليف، وهي الحادثة الدموية المعروفة التي نجا

منـــها الملا مصطفى البارزاني بأعجوبة غريبة ونادرة [1]، أضافت الى شخصيته الدينية المحبوبة بين الأكراد مسحة قدسية إيمانية صوفية إسلامية باعتباره أحد الأتقياء الذيـــن نالوا رضى الله بتقواهم لذلك فالله قد حماه ورعاه ودفع عنـــه الأذى والشرور.

---

١ ـــ في شباط عام ١٩٧٢ جرى لقاء سري في قصر السلام في منطقة بارزان بين وفد من التجمع الوطـــني العراقي برئاسة كاتب هذه السطور وعضوية السيد عبدالاله النصراوي بصفته الأمين العام للحركة الاشـــتراكية العربية وبعض الضباط التابعين للتجمع الوطني. أما الجانب الكردي فكان برئاسة الملا مصطفى البارزاني والأسـتاذ حبيب محمد كريم سكرتير الحزب والدكتور محمود عثمان عضو المكتب السياسي للحزب وكل من المرحـــوم إدريس البارزاني والأخ مسعود البارزاني الأعضاء القياديين للحزب في ذلك الوقت وقد شـــرح المرحـــوم المـــلا مصطفى بالتفصيل ظروف المحاولة التي نفذها النظام لاغتياله وقد أرانا الآثار البسيطة التي خلفـــها الإنفجـــار في جسمه وثيابه وهي عبارة عن خروق صغيرة للجلد الواقي لمسدسة الشخصي والحزام الجلدي العريـــض الـــذي يلبسه عادة كجزء من لباسة الكردي المعتاد إضافة إلى ذلك فقد أمسك أصابع (كاتب هذه السطور) وضغطـــها على منطقة صدغه الأيمن بين العين والأذن حيث ما زالت تستقر آنئذ تحت الجلد عدد من الشظايا الصغيرة الـــتي أصابته في ذلك الانفجار. وقال بنبرة حزينة: "هذا كل ما أصابني من هذه المؤامرة التي نفذهـــا ضدنـــا هـــؤلاء الاشرار" ثم استطرد في الحديث عن إيمانـــه الراسخ بالله وبالإسلام وتسليمه بقضـــاء الله وقـــدره. وتســـاءل باستغراب عن سبب هذا السلوك العدواني الذي أقدم عليه المسؤولون في بغداد بعد توقيعهم اتفاق الحكم الـــذاتي في (١١/آذار/١٩٧٠). بينما لم يقم هو بأي عمل معاد لهم و لم يتحرك ضدهم لا عســـكريا ولا سياســـيا!! إلا أنـــه يجيب على ذلك بأن نـــزعتـــهم نحو العدوان وما يضمرونـــه من شرور للشعب الكـــردي هـــو الـــذي دفعهم لمثل هذا العمل الدموي وبعد ذلك قام السيد حبيب محمد كريم سكرتير الحزب باصطحابنا لزيارة مكـــان الانفجار داخل قاعة الاستقبال إنـــه منظر مخيف يصعب نسيانـــه حقا. لقد كانت جدران القاعة من الداخـــل وكذلك السقف قد رشقت بنشرات ناعمة وصغيرة الحجم من اللحم البشري المعجون بالدم والمصـــل المتيبـــس بقيت عالقة على الجدران كالموزاييك الناعم بفعل قوة الرشق التي سببها الانفجار. أما المقعد العريض الذي كـــان يجلس عليه أعضاء الوفد الحكومي المزيف الذي جاء بصفة علماء معممين فقد تكسر وبدا غارقا بالدم المتيبـــس وكان ما يزال يوجد بعض القطع من الأصابع والأقدام الآدمية وبعض الأحذية لرجال الديـــن الذيـــن قتلـــوا في الانفجار متناثرة في ارض القاعة التي يتبعثر فيها بقايا الزجاج والأثاث المحطم.

وكان بامكاننا التعرف على شدة وهول الانفجار داخل تلك القاعة عندما شاهدنا أن أصغر الموجودات الـــتي كانت موجودة فيها مثل كاسات الشاي الصغيرة قد تكسرت ونالت حصتـــها من الشظايا المتطايرة.

أما كيف نجا الملا مصطفى البارزاني من الموت المحقق في ذلك الانفجار الذي حول القاعـــة في لحظـــات إلى فرن ملتهب فإن جسم العامل الذي يقدم الشاي للضيوف المتآمرين من رجال الدين المزيفين قد تحـــول إلى مـــا يشبه الستارة الواقية في تلك اللحظة بين مركز الانفجار الذي هو رجل الدين الذي انفجر وبين الملا مصطفـــى البارزاني الجالس في الجهة المقابلة من الغرفة في مواجهة الوفد الديني، لذلك فإن معظم الشظايا وقوة الانفجار قـــد امتصها جسم العامل المسكين الذي جمع أحشاءه بيديه ومشى بضع خطوات قبل أن يسقط ويموت، وقد قيـــل في حينـــه أن مدير المخابرات في بغداد الذي ارسل ذلك الوفد من رجال الدين لم يكن قد أبلغهم بحقيقة الموضـــوع بل اقنع أحد المعممين بأنـــه يحمل جهاز تسجيل وطلب منـــه تسجيل حديث البارزاني في ذلـــك الإجتمـــاع لذلك فإن وقوف العامل أمامه لتقديم الشاي كانت فرصة مناسبة لكي يكبس الزر المخبأ تحت ثيابه دون أن يـــراه

وحتى إذا اعتبرنا ــ من جانب آخر ــ أن الأشخاص العسكريين أو الكتل من الضباط ذوي الرتب الكبيرة الذين تحالف البكر معهم بالطريقة البدائية غير السياسية مثل العهود الشخصية والقسم بالشرف والعرض والصداقة والحلف باليمين، هم أطراف سياسية فإن تصفيتهم السريعة وطردهم بعد أقل من أسبوعين من الانتصار على عبد الرحمن عارف وإسقاطه هو عمل يؤكد ما ذهبنا إليه في هذا البحث من أن مفهوم التعاون والتحالف والجبهة في نظر الفرد العراقي هو مفهوم غائم وسديمي إلى الحد الذي يتحول فيه ذلك التحالف وتلك الاتفاقات والعهود إلى لعبة تكتيكية صرفة يتم أداؤها بإتقان بعيدا عن مقاييس الالتزام السياسي ومعايير العمل الوطني والأخلاقي لقد تم تصفية الداوود وعبد الرزاق النايف واعتقالهما وإبعادهما بعد أيام قليلة من تنحية عبد الرحمن عارف وقبل أن يقوموا بأي ذنب أو أي عمل تآمري مباشر(٢)

ولعل اغتيال عبد الرزاق النايف فيما بعد في لندن كان بسبب استمرار نشاطه الحزبي والتنظيمي، إضافة إلى ما قيل عن امتلاكه لبعض الأسرار والوثائق الهامة المتعلقة ببعض الارتباطات الدولية ومرة بعد مرة نجد أنفسنا نعود لاستذكار العرف السياسي العراقي السيئ الصيت، لكنه العرف السائد والمطبق في الحياة السياسية العراقية المناداة بالجبهة وقت الضعف والتنكر لها وقت القوة

موقف الحركات الإسلامية العراقية من الجبهة الوطنية:

لعل من الطريف والمضحك وسط هذه المأساة المؤلمة أن نذكر بأن العادة العراقية المألوفة في العلاقات القائمة بين أطراف القوى السياسية العراقية وبين الجبهة الوطنية قد سارت وفق أسلوب ومنهج واحد مكرر طبقته كل الأطراف السياسية تقريبا على

أو يلاحظه الملا مصطفى البارزاني من أجل أن يبدأ تسجيل الحديث كما كان يظن بينما حول ذلك الزر القاعة بأكملها خلال لحظات إلى بركة من الدم والدخان والحطام المتناثر.

٢ ــ حدثنا السيد نزار الحاج بكر وهو لاجئ مقيم في خارج العراق كان عضوا بارزا في حركة الثوريين العرب التي كان يتزعمها عبدالرزاق النايف عن مفاوضات سرية جرت بين النظام في العراق وزوجة عبدالرزاق بعد مقتل زوجها من أجل استلام مجموعة من المستندات والأوراق الهامة التي كان النايف يحتفظ بها في صندوق للأمانات في أحد البنوك في سويسرا، كان النايف ــ حسب رواية الحاج بكر ــ قد هدد بكشفها قبل اغتياله بفترة قصيرة وقد أعطت السلطة مبلغا كبيرا من المال لزوجة النايف التي وافقت على سحب الوثائق من البنك وتسليمها للسلطة في بغداد.

التوالي وهي أن يبدأ الحزب أو الكتلة السياسية أو الأشخاص المغامرين بالمنـــاداة أولا بالجبهة الوطنية ووحدة الصف والمطالبة بتحقيق التحالف مع الآخرين لإنجاز مطـالب الشعب والجماهير...الخ ثم يقومون بعد ذلك بتوجيه ضربتـــهم الانقلابية ويجربـــون حظهم في السيطرة الانفرادية على كامل السلطة والنظام ويتنكرون للجبهة وينقلبـــون على حلفائهم فيها ويقومون بالتنكيل بـــهم تباعا ويستمرون على ذلك حتى تحـــين ساعة سقوطهم بانقلاب جديد يزيحهم عن السلطة، ليعودوا بعد ذلـــك إلى المنـــاداة بالجبهة وصرورة التحالف الوطني وأهمية الحوار بين الأطراف الوطنية ...الخ ولكـــن بعد فوات الأوان

كانت تلك هي العادة التي سلكتـــها القوى السياسية العراقية ونفذتـــها ضـــد بعضها البعض منذ ثورة تموز ١٩٥٨ عدا الأطراف الإسلامية العراقية فهي الوحيـــدة التي بدأت بتطبيق هذه المعادلة على الوجه المعكوس فهي قد رفضت مقولـــة الجبهـــة الوطنية أولا وأنكرتـــها وابتعدت عن التعاطي بصيغها المختلفة ثم اقتنعت بعد ذلـــك بجدواها وأهميتـــها وضرورتـــها أخيرا، ولكن بعد فوات الأوان أيضا والنتيجة هـــي الصفر في كل الأحوال، وهذه هي القصة الكاملة بملامحها العامة المعروفة للجميع

لقد كانت أحداث (خان النص) الدموية في عام ١٩٧٧ كما أشرنا في مكـــان آخر من هذا الكتاب هي الانطلاقة الجديدة الواقعية التي نقلت الحركـــة الإســـلامية العراقية بفصائلها المختلفة من واقع النشاط الديني والتبشير السري بالمبادئ النظريـــة والأهداف الدينية داخل الجوامع والأماكن المقدسة ومن إطار الاحتفالات والمناسبات الدينية إلى واقع العمل السياسي المباشر بإطاره التنظيمي العصري والتحول إلى أشكال من العمل التنظيمي المركزي ومنذ تلك الانطلاقة المخضبة بالدم في (خان النص) عـام ١٩٧٧ وإلى ما بعد ذلك ببضع سنوات وحتى ما بعد انتصار الثورة الإيرانية، كـــان حجم الاحتكاك الذي سمحت به الحركات الإسلامية مع الأحزاب المدنية العراقيـــة الأخرى ضئيلا ومحدودا، ويبدوا أن ذلك الموقف الذي حددته الحركـــة الإســـلامية لنفسها كان مقصودا وواعيا لأن تلك المرحلة ربما كانت مرحلة التأســـيس الفعلـــي لمستلزمات عناصر القوة وتحضير إمكانيات الصمود الكافية لمواجهة مرحلة الانطـلاق نحو العمل السياسي المباشر، وما يترتب عليه من متطلبات ومستلزمات تفرضها معارك الصدام مع قوى السلطة ولعل من غير الجائز تعميم مثل هذا التحليل وهـــذا الحكـــم على كافة الحركات الإسلامية العراقية التي تتوزع إلى أحزاب وحركات وشخصيات

دينية بارزة وتنظيمات متباينة في مستوياتـــها التنظيمية ووجهات نظرها السياســـية بشأن مختلف القضايا، إذ لم يخل الأمر من مشاركات إيجابية في الصيـــغ الجبهويـــة والفعاليات السياسية المرتبطة بهذا الموضوع أقدم عليها عدد من الشخصيات الدينيـــة الإسلامية البارزة ذات الثقل السياسي والديني.غير أن انتصار الثورة الإيرانية بالشـــكل والمستوى المذهل الذي جرى قد سرع وعلى نحو غير محســـوب وتـــيرة النشـــاط والفعاليات التي تلتزم بـــها وتقوم بتنفيذها الحركة الإسلامية العراقيـــة في الشـــارع العراقي وهذا قد أدى إلى تصعيد متواتر في معارك الصراع الدموي بين الســـلطة في بغداد والحركات الإسلامية العراقية في أكثر من مكان وعلى أكثر من صعيد

وبعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٠) كان من الطبيعي أن يتســـع حجم الاحتكاك بين أطراف الحركة الإسلامية وبين أحزاب المعارضة العراقية الـــتي كانت تعمل ضد النظام قبل ذلك التاريخ بأكثر من عشر سنوات

ونظرا للتصاعد المثير للأحداث نتيجة الحرب الشاملة التي اشتعلت على طـــول الجبهة بين العراق وإيران وبين جيشين من الجيوش العريقة في المنطقـــة فـــإن تحقيـــق وإنجاز فكرة الجبهة الوطنية العراقية، أو تنفيذ صيغة واقعية للتحالف الوطني العراقـــي أصبحت أكثر إلحاحا وضرورة بل تحولت إلى حاجة واقعية على ضوء مـــا كـــانت تفرزه الحرب من تطورات يومية ومفاجآت واحتمالات منتظرة، وعلى العموم فقـــد فرضت الحرب بين البلدين تغييرا كبيرا في وتيرة المواقـــف والنشـــاطات السياســـية للمعارضة العراقية بوجه عام .

ونظرا للعلاقة المفروضة بحكم الواقع بين الحركة الإسلامية العراقية والثـــورة في إيران والتي أصبحت بعد سقوط الشاه تمثل الدولة والسلطة الإيرانية بكل وجودهـــا وكيانـــها ومؤسساتـــها فإن الأحزاب العراقية في المعارضة قد أبدت حرصا خاصـــا واستثنائيا لإجراء الحوار المباشر مع الحركة الإسلامية العراقية التي أصبح لهـــا ثقـــل واقعي وحقيقي سياسي وعسكري بسبب الحرب القائمة مـــع إيـــران، وحـــاولت التقرب منـــها ودعوتـــها للمشاركة في الصيغ الجبهوية المشكلة أو التي يتم تشكيلها وتكوينـــها من الأطراف السياسية العراقية المختلفة والممثلـــة للتيـــارات الفكريـــة والسياسية والقومية والدينية في المجتمع العراقي بمختلف أصولها وعقائدها

غير أن الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية بدت غير مكترثة كثـــيرا بهـــذا الموضوع — موضوع الجبهة الوطنية وأهمية التحالف الوطني — كما أن لهجتـــها في

الحديث مع الأحزاب والأطراف السياسية العراقية الأخرى ـــ التي دأبت على تسميتها بالأحزاب العلمانية ـــ كانت متوترة ويشوبها شيء من الجفاء، وكان واضحا أن الحركة الإسلامية العراقية كانت تريد أن تنأى بنفسها عن تلك الصيغ السياسية التجميعية التي تحمل مسميات مختلفة لكنها تدور كلها حول معنى الجبهة الوطنية والتحالف الوطني والقومي وضرورة توحيد نضال الشعب العراقي ضد السلطة القائمة، وبدا واضحا أيضا أن الحركة الإسلامية العراقية الملتزمة مع إيران والبارزة على سطح الإعلام على الأقل كانت تميل لربط مصير تحركها وعلاقاتها بمسار الحرب والمعارك العسكرية الدائرة في جبهات القتال والتي كانت تفرز كل يوم أخبارا جديدة ومفاجئات غير محسوبة وآمال مرجوة عند كل طرف واستمر الأمر كذلك وقتا غير قصير، غير أنه وابتداء من عام ١٩٨٢ وما بعده عندما بدت رياح الانتصار الإيراني واضحة في الأفق على بعض الجبهات العسكرية، فقد صعد الإسلاميون العراقيون ـــ ليس جميعهم طبعا ـــ لهجتهم المتوترة مع الآخرين من السياسيين والحركات والأحزاب العراقية، وأصبحوا أكثر عصبية وشراسة من أي وقت مضى

وأصبح من المتعارف عليه أن تأخذ الإجابات والردود التي تصدر عن أتباع التيار الإسلامي شكلا هجوميا استعلائيا أقرب إلى العدوانية في أي نقاش أو جدال أو حوار كان يجري خلال تلك الفترة، وأصبحت كلمة (العلمانية) التي يقصد بها جميع العراقيين من غير المنتظمين بالحركات الإسلامية تستخدم على نطاق واسع مع شيء من الاستعلاء والسخرية والاستخفاف، كما سمعت آراء تقول أن على جميع أعضاء الأحزاب العلمانية العراقية أن يعلنوا التوبة على الحدود العراقية إذا أرادوا العودة أو الدخول إلى العراق بعد سقوط النظام وإقامة النظام الإسلامي الذي أصبح تحقيقه ـــ كما يعتقدون ـــ قاب قوسين أو أدنى...

أما إقامة النظام الإسلامي في العراق فلم يتردد أحد من قادة المعارضة الإسلامية عن المناداة به وطرحه والتبشير بمواصفاته ومعالمه علنا، ولم يكن أحد منهم يشعر بالحاجة إلى التوضيح بأن هذه القضية يجب أن تترك للشعب العراقي ليقول كلمته فيها باستفتاء حر كما هو الأسلوب والعادة الجارية هذه الأيام في طرح مثل هذه المواضيع الإشكالية ولم نسمع أحد من المتنفذين في هذا التيار يقول أن طرح هذه القضية بهذه الحتمية الإلزامية هو أمر سابق لأوانه ولابد من التداول والاستشارة مع قادة البلاد وزعمائها وأحزابها على الأقل كي لا يثار في وقت غير مناسب جدال وخلاف لا مبرر له .

وهكذا بدا في الأفق أن البلاد ــ في حال انــهيار الجبهة العسكرية كليا وسقوط النظام على يد الجيش الإيراني ــ هي بانتظار قيام موجة جديدة من ديكتاتورية العقيدة الواحدة، وأن تسمية الحرس الثوري الإسلامي العراقي ربما هــي التســمية المتوقــع إضافتــها إلى أسماء الميليشيات الدموية الكارثية السابقة التي جربت علــى الشــعب العراقي مثل ــ المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية والحرس القومي والاتحاد الاشتراكي

و لم يسمع من جانب الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية طيلة تلك الأيام أي حديث عن ضرورة الجبهة وأهمية التعاون والتحالف والائتلاف السياسي لا في إطــاره الوطني ولا في إطاره الإسلامي...و كان من النادر أن يســلم المتحــدث في هــذا الموضوع في تلك الظروف من السخرية والاستهزاء والتهكم والتقريع، بينمــا كــان يسمع على نحو متكرر كلام يدور حول الدور التخريبي المدمر الذي مارسته الأحزاب السياسية العراقية العلمانية تباعا وتحميلها المسؤولية عما جرى من خراب وضحايــا ودماء وانــهيارات اقتصادية وأخلاقية في البلاد على يدها وبمشاركة منــــها، وأن الجهة العراقية الوحيدة النظيفة والمبرأة من الأخطاء والمسؤولية عما جرى طيلة الســنين الماضية ــ حسب رأي أصحابــها ــ هي الأحزاب والأطراف الإسلامية التي يحق لها أن تحكم البلاد وتطرح تجربتــها الخاصة بــها...الخ

أما تطبيق شعار ولاية الفقيه في العراق فقد طرح على نطاق واسع أيضا ونــودي بتطبيقه عند تحقيق الانتصار المرتقب، مما أثار موجة من الجدل والنقاشــات الكثــيرة والردود والمساجلات الكلامية التي لم تتوقف إلا بعد ضياع وقت ثمين

في هذا الوقت كان الجيش العراقي يتراجع ويدفع المزيد من الخســائر البشــرية المروعة بينما يتم إخلاء عشرات الآلاف من الضباط والجنود الأســرى إلى العمــق الإيراني ويخلي المزيد من المواقع العسكرية الهامة على الجبهة ؛ أما الهجمات العســكرية الإيرانية فقد كانت تتقدم على الأرض بشكل شبه متواصل خصوصا علــى الجبهــة الجنوبية والتي كان من أبرز أحداثها الهجوم على جزيرة (أم الرصاص) وسقوط مدينــة (الفاو) وعبور الجيش الإيراني لشط العرب واستمرار المعارك الطاحنة المسماة معــارك (شرق البصرة) ووصول طلائع الجيش الإيراني إلى مدينة (القرنة) وتهديد طريق بغداد – البصرة ...الخ

وبقيت مواقف الحركات الإسلامية على هذا المنوال في رفض فكرة الاشتراك بصيغ الجبهة الوطنية وعدم حضور اجتماعاتها وحواراتها بكل الأشكال ومن المواقف التي اتخذتها الحركة الإسلامية العراقية في رفض الجبهة والتحالف الوطني ذلك الموقف السلبي من صيغة الثورة العراقية التي انطلقت تحت قيادة المجاهد اللواء حسن النقيب والتي ضمّت في عضويتها الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحركة الاشتراكية العربية والاتحاد الديمقراطي الكردستاني ومجموعة من المناضلين اليساريين وعدداً من رجال الدين المعروفين مثل المرحوم السيد مهدي الحكيم والشيخ مهدي الخالصي ومجموعته الجهادية المنظمة، لقد كانت صيغة عراقية مستقلة بعيدة عن أية تأثيرات خارجية.

لقد أغلقت إيران أبوابها أمام نشاط الثورة العراقية بتحريض من بعض العراقيين المعممين وعملت على مضايقتها وصادرت أسلحتها ومعداتها العسكرية الخاصة التي نقلتها إلى إيران، أما الحركة الإسلامية العراقية المقيمة في طهران فإنها لم تساعد ولم تشارك ولم تظهر أي تعاون أو تسهيلات لهذا التحرك الوطني العراقي ذي الطبيعة الجهادية الجبهوية الخالي من الارتباطات الخارجية والخالي من النزعات الطائفية، وأكثر من ذلك فقد هاجمت تلك الصيغة ووصفتها بشتى الأوصاف السيئة وعرّضت ببعض شخصياتها البارزة. كما منع السيد مهدي الحكيم من العمل مع هذه الصيغة ونُصح بالابتعاد عنها مما اضطره للانسحاب التدريجي وإيقاف نشاطه فيها[1] وعلى أثر ذلك الموقف السلبي العدائي فقد حوصرت صيغة الثورة العراقية

---

١ ــ كان السيد مهدي الحكيم عضواً نشيطاً في صيغة – الثورة العراقية – التي كان يعتبرها صيغة مثالية في تلك الظروف لأنها تجمع أطرافا عراقية متنوعة في انتمائها السياسي والفكري إضافة إلى كونها بعيدة عن النزاعات الطائفية وتجمع في صفوفها المدنيين والعسكريين، وكان يرى أن تلك الصيغة يمكن أن تكون فعّالة ومؤثرة إذا سمح لها بالعمل.. وبعد عودته من زيارة قام بها إلى طهران وفي لقاء شخصي مع كاتب هذه السطور شرح حقيقة الموقف الإيراني وموقف الحركة الإسلامية العراقية من صيغة الثورة العراقية حيث تسنّى له مقابلة عدد من المسؤولين بينهم السيد خامنئي الذي كان شخصا مهما بين المسؤولين الإيرانيين في ذلك الوقت قبل وفاة الإمام الخميني كما التقى أخاه السيد باقر الحكيم وعدداً من القياديين في - - المجلس الإسلامي الأعلى وقد فهم منهم جميعا أن هذه الصيغة مرفوضة وسوف لن يدعموها انطلاقا من قناعة سائدة في ذلك الوقت برفض أية صيغة جبهوية تشترك فيها الأحزاب العلمانية . لذلك فقد توقع أن الصيغة سوف تفشل لأن الإيرانيين والإسلاميين العراقيين يرفضونها ونصح الكاتب بضرورة مقابلة السيد باقر الحكيم لعله يستطيع إقناعه بجدوى هذا العمل الجبهوي، وبالفعل فقد قابل الكاتب السيد الحكيم في منزله بطهران لكنه فشل في إقناعه بالانفتاح والتعاون مع تلك الصيغة الجبهوية المسماة (الثورة العراقية) وكانت مبررات وشروح السيد

وبدأت تواجه العراقيل والمشاكل وظهرت المضايقات المفتعلة والمتعمدة أمام تحركها وفعالياتها ونشاطها. ورفض قائد الفرقة العسكرية الإيرانية الموجودة في أرومية العقيد صياد شيرازي – الذي أصبح رئيسا للأركان فيما بعد تسليم أية قطعة سلاح من الأسلحة التابعة للثورة العراقية وبقي ذلك السلاح مكدسا في مقر الفرقة رغم المحاولات المستميتة التي بذلها المفاوضون الذين كلفتهم قيادة الثورة العراقية للإفراج عن تلك الأسلحة وقد اقتنع الجميع في قيادة الثورة العراقية بأن شيئا ما يتم في الخفاء ووراء الستار كان يمنع المسؤولين الإيرانيين من التعاون أو التجاوب مع صيغة الثورة العراقية وذلك من خلال ما كان الإيرانيون يبدونه من مرونة ورغبة في الاستجابة لمطالب الثورة العراقية في الإفراج عن أسلحتها المحجوزة وكانوا يشيرون بأن الأوامر في طهران لا تسمح بتسليم الأسلحة وتكررت الوعود الكاذبة وجرى التسويف والمماطلة وضاع وقت طويل

وما زال من السهل على جميع الذين اشتركوا في تلك المحاولة الثورية الجريئة في ذلك الوقت أن يتذكروا الأسباب والجهات التي كانت السبب في تحريض الإيرانيين ودفعهم لمعاداة الثورة العراقية والوقوف ضدها وإفشالها

أن ذلك الموقف العملي هو الذي يمثل الحقيقة المفجعة والصارخة وكل ماعدا ذلك فهو مغاير للواقع وبعيد عن الحقيقة

ومن المؤسف أن نقول بأن الأمور قد وصلت بالطرف الإيراني إلى حد المسلومة مع قيادة الثورة العراقية بتسليم وجبة صغيرة من السلاح المحتجز التابع للثورة العراقية مقابل كل عملية عسكرية ينفذها أتباعها لاحتلال بعض الربايا والقمم ولم تكن تلك الشروط الإيرانية المهينة والمذلة مقبولة بأي حال من الأحوال ورفضت رفضا قاطعا؛ وساد شعور لدى قيادة الثورة العراقية وعناصرها وأتباعها بأن صيغة العمل الجبهوي مرفوضة عسكريا وسياسيا وهو ما كان يفسر أسباب ذلك العداء الذي أظهرته الحركة الإسلامية ضد صيغة الثورة العراقية والعمل الدؤوب على إفشالها لقد كانوا يأملون في ظل النجاحات العسكرية الإيرانية على جبهات القتال بابتلاع العراق

باقر الحكيم حفظه الله تستند في ذلك الوقت على الأسس النظرية والعقائدية والسياسية التي تدفع الحركة الإسلامية لرفض مثل هذه الصيغ الجبهوية أو الاشتراك فيها باعتبارها صيغا علمانية... الخ.

كاملا بمفردهم فلماذا يشاركون أحدا في تلك الغنيمة الدسمة مادام النصر على الأبواب ـــ كما كانوا يعتقدون ـــ؟!

إن ذكر مثل هذه الوقائع الصادمة والمثيرة تدفع بالباحث والمتتبع للتفكير والتبصـــر في المنـــهج السياسي الراسخ في عقل وثقافة العراقيين والقائم على الاستئثار والتسـلط والنـــزوع الديكتاتوري، وهي العناوين المتفرقة التي تشكل عند اجتماعـــها الهيكـــل الأساسي لديكتاتورية العقيدة الواحدة.

إننا لا ندعي بأن النظام في العراق كان سيسقط لو أن الأطـــراف والأحـــزاب الإسلامية العراقية قد وافقت في حينـــه على الاشتراك والتعاون مع تلك الجهة العراقية السياسية المقاتلة

إلا أننا نقول بأن إنجاز جبهة وطنية عريضة خالية من البعد الطائفي أو الارتبـــاط الأجنبي كان سيقدم البرهان العملي على صدق النوايا لدى الأطراف العراقية تجـــاه العمل الجبهوي الفعال

إن أي تحرك جدي عملي باتجاه الجبهة الوطنية مهما كـــان محـــدودا في تلـــك الظروف الدقيقة يعادل مئات الجلسات والاجتماعات المشحونة بالنقاشات النظريـــة البيزنطية عن أهمية الجبهة وضروراتـــها

غير أن الحركات الإسلامية العراقية وبعد بضع سنوات أخرى ـــ كانت ثمينة ولا تعوض ـــ وافقت على الدخول والاشتراك بحوارات ونقاشات ومفاوضات لإقامـــة الجبهة السياسية العراقية، واقتنعت بجدوى التحالف الوطني وضرورة الائتلاف مـــع الآخرين، ولكن بعد خراب البصرة، وفي هذه المرة ليس خراب البصرة بمعناه الـــذي يطرحه المثل العربي المعروف فحسب بل بعد خراب البصرة الفعلي والواقعي ودمـــار بيوتـــها وأحيائها وغرق بساتينـــها وتشريد أكثر أهلها وسكانـــها...

فقد استعاد النظام في بغداد توازنـــه وأخذ زمام المبادرة وأمال الميزان العســكري في الجبـــهات العسكرية لصالحه، فأبيدت الهجمات الإيرانية على شـــرق البصـــرة والعمارة في (الشلامجة وأم الرصاص وجزر مجنون) وأخرجت القوات الإيرانية مـــن الفاو... تلك التطورات العسكرية الخطيرة التي ختمت بانتـــهاء الحرب وتوقفـــها في عام ١٩٨٨ بما يشبه الانتصار العراقي الحاسم في الميدان العســـكري وبمـــا يشـــبه الاستسلام الإيراني... أما باقي الأحداث والوقائع فهي معروفة...

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم يواظب الإسلاميون العراقيون على حضور جميع اجتماعات الأحزاب الوطنية الناشطة في جميع المحاور بكل جد واجتهاد وانتظام ومازالت وفودهم تسعى، فوفد يروح ووفد يجيء . وركبوا في (المرجوحة) التي كانت ومازال (يتمرجح) بها الجميع منذ أكثر من ثلاثين عاما دون طائل فلا الجبهة قامت، ولا الأطراف ملت من الاجتماعات، ولا السلطة سقطت

إلا أن اشتراك الأحزاب والحركات الاسلامية بعد الانتصار العراقي في الحرب مع ايران وحضورها الاجتماعات الساعية لإقامة جبهة وطنية عراقية يعيدنا مرة أخرى لتذكر المقولة الحزينة إن الأحزاب السياسية العراقية تنادي بالجبهة وقت الضعف وتتنكر لها وقت القوة.

والآن فقد أصبح بالامكان القول أن الاجتماعات والحوارات الجبهوية التي مازالت مستمرة منذ عام ١٩٦٨[1] وحتى اليوم ربما هي أطول اجتماعات جرت في التاريخ لإقامة جبهة وطنية في بلد من بلدان العالم ؛ وهي سوف تستمر إلى ما شاء الله

---

١ ــ جرى الاجتماع الأول بين ممثلي الأحزاب والأطراف السياسية العراقية المعارضة في عام١٩٧١ برئاسة كاتب هذه السطور بعد سلسلة من المشاورات الطويلة وجولة على بعض البلدان للاتصال بالقادة والسياسيين المعروفين لإقناعهم بالفكرة الأولى لتجميع القوى الوطنية بعد التشتت والمذابح التي جرت في العراق والتي أضرت بقضية الشعب العراقي وشجعت الانقلابات العسكرية وكان الحاضرون في الاجتماع على الشكل التالي

حزب البعث العربي الاشتراكي مثله كل من باقر ياسين — والمرحوم أحمد العزاوي

الحركة الاشتراكية مثلها السيد عبد الإله النصراوي الأمين العام لهذه الحركة

حركة مؤتمر القوميين الاشتراكيين، مثلها اياد سعيد ثابت الأمين العام لهذه الحركة.

حزب الوحدة كان أمينه العام صبحي عبد الحميد حضر عنه الضابط عبد الواحد نعمة

الحزب الاشتراكي أمينه العام السيد رشيد محسن ومثله في الاجتماع الدكتور مبدر الويس

الحزب الشيوعي — القيادة المركزية وهو الجناح الذي يلتزم بالكفاح المسلح في الأهوار، وكان أمينه العام عزيز الحاج ومثله في الاجتماع ابراهيم علاوي.

أما الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) فقد كان حتى ذلك الوقت يقف إلى جانب سلطة أحمد حسن البكر منطلقا من التحليل القائل بإمكانية احتواء النظام وتوجيهه، وضرورة تطوير الجوانب الإيجابية فيه خصوصا توجه السلطة نحو إقامة علاقة طيبة مع الاتحاد السوفييتي وتوقيعه لميثاق التعاون العسكري مع السوفييت كذلك تحول بعض قادة الحزب إلى ما يشبه المستشارين الخاصين للسيد صدام حسين الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، غير أن الأمور سارت بعد ذلك باتجاه آخر دفعت الحزب الشيوعي للالتحاق بالمعارضة العراقية

ومنذ ذلك الاجتماع الأول عام ١٩٧١ وحتى الآن ونحن في العام ألفين بعد الميلاد، مازالت الاجتماعات مستمرة ومتواصلة لتوحيد المعارضة وإقامة الجبهة ولعل القرن الجديد سيكون مباركا ليشهد تحقيق هذه المهمة المستحيلة (الجبهة الوطنية العراقية الموحدة) .

دون توقف... وحتى إذا صادف ونتج عن تلك الجهود صيغة أو شيء ما قد يشبه الجبهة أو التحالف فإنه لا يلبث بفعل روح—الشقاق والنفاق والتفرد والتسلط والتناحر — أن يتفكك ويتلاشى بعد فترة وجيزة، كما حصل في مرات سابقة على غرار ما جرى لصيغة التجمع الوطني العراقي عام ١٩٧١ — ١٩٧٢ — ١٩٧٣، وصيغة (جود) وهي الأحرف الأولى من كلمات (جبهة—وطنية—ديمقراطية) وصيغة الثورة العراقية التي انطلقت بقيادة المجاهد اللواء حسن النقيب، وصيغة (الجوقد) وهي الأحرف الأولى من كلمات (جبهة —وطنية—قومية—ديمقراطية) ومؤتمر طرابلس ومؤتمر بيروت وفينا وصلاح الدين وواشنطن وباقي المدن والعواصم...الخ.

وعند العودة إلى تقييم التغير الحاصل في موقف الحركات الإسلامية من موضوع الجبهة الوطنية وتوقيت موافقتها على حضور اجتماعات الجبهة أو التحالف الوطني فإننا سنجد أنها قد بدأت بالموافقة واللجوء إلى مفاوضات الجبهة في الفترة الزمنية التي شعرت فيها بضعف موقفها والتراجع في قوتها إثر الانكسارات الخطيرة التي أصيبت بها القوات الإيرانية في الساحات العسكرية لذلك فمن المفترض أن لا يغضب أحد إذا قلنا أن الحركة الإسلامية هي الأخرى قد التحقت باجتماعات الجبهة الوطنية ونادت بها وقت الضعف بينما كانت قد تنكرت لها ولمقولاتها وقت القوة

و إذا أردنا أن نكون صريحين تماما وصادقين وبعيدين عن المحاباة والمجاملة فبإمكاننا القول أن الموقف السابق للأحزاب والحركات الإسلامية العراقية المرتكز على رفض مقولة الجبهة الوطنية والتحالف الوطني وتسفيه فكرتها نظريا وعمليا وعدم الموافقة على الاشتراك بأية فعاليات تتعلق بهذا الموضوع كان هو الموقف الأصدق والأكثر مبدئية وانسجاما بل وانطباقا مع الأساس الفكري والثقافي لتلك الأحزاب والكتل الإسلامية في هذا الموضوع الحيوي

إن الاجتهاد السابق الذي بلور موقف الأحزاب الإسلامية العراقية ودفعها لرفض موضوع الجبهة الوطنية وعدم المساهمة في الجهود الرامية لإقامة التحالف الوطني كان يعتمد على المبالغة في التمسك بالمفاهيم والمقولات والمسلمات الفكرية النهائية التالية — وفق ما تؤمن به أو تطرحه الأطراف الإسلامية —

١ ـــ إن العقيدة التي تؤمن بـــها الأحزاب الإسلامية هي عقيدة سماوية ونظريـة إلهية وليست كالنظريات الأخرى التي هي من خلق الإنسان لذلك فالنضال والجهاد في سبيل تطبيق النظرية الإلهية هو واجب ديني مقدس يحتم على كل مسلم مؤمن تنفيـــذه وطاعته وليس موضوعا قابلا للمناقشة أو التأجيل أو التعديل ولا يمكن كما لا يحـــق لأي مسلم أو مؤمن أن يضع عقيدته الإلهية الشرعية في الميزان إلى جـــانب العقـــائد الحزبية الأخرى الدنيوية التي هي من صنع البشر وهذا المفهوم هو ما يؤمن به أكــــثر القادة أو القيادات السياسية في الحركة الإسلامية العراقية إن لم يكن جميعهم وهو مـــا كانوا يبشرون به علنا في فترة سابقة، رغم أنـــهم صاروا يتكتمون على هذا الرأي ـــ إلى حد ما ـــ فيما بعد وفي المرحلة الراهنة بصورة خاصة

٢ـــ إن الإيمان الحقيقي بالعقيدة الإسلامية ـــ وهي النظرية الإلهية الكاملـــة ـــ تتطلب من المسلم المؤمن، الجهاد من أجل تطبيقها كاملة غير منقوصة وتحقيق انتصارها ولا يحق له تبديلها أو تغييرها أو تعديلها، لذلك فإن الاتفاق مــــع الأحـــزاب ذات النظريات الدنيوية لا جدوى منـــه ولا فائدة بل ربما هو شكل من أشكال تشـــكك المؤمن بكمال نظريته الدينية السماوية ومادام الأمر كذلك فإن المساعي والجهود الـــتي تبذل لإقامة جبـــهات وطنية والالتزام ببرامج جبهوية بين الأحزاب الدينية من جهـــة والأحزاب ذات النظريات الدنيوية من جهة أخرى هو جهد ضائع لا لزوم له أو هـــو على الأقل موقف مرحلي تكتيكي محدود بمرحلة زمنية معينة

٣ـــ إن الإخلاص الحقيقي للعقيدة الإسلامية الإلهية يتطلب الجهاد إلى آخــــر الشوط من أجل إقامة النظام الإسلامي المرتكز على العقيدة الإلهية الواحدة المنصـــوص عليها بالتعاليم الدينية وليس لأحد الحق في الاجتـــهاد أو التلاعب بأساسيات هـــــذا الموضوع، لذلك فإن أي حديث عن الديمقراطية أو التعددية أو تـــداول الســـلطة أو الحريات السياسية بمعناها السائد حاليا في دول العالم، يجب أن يكون تحت هذه المظلة (مظلة النظام الإسلامي) وليس خارجها أو إلى جانبـــها أو بعيدا عنـــها لذا فقد كان عدم اشتراك القادة والحركات الإسلامية سابقا بأية صيغة سياسية تقيد مفهوم إقامـــة النظام الإسلامي بأبعاده الكاملة هو الموقف الأكثر عقائدية والأكثر انســـجاما مـــع فروض ومفاهيم الواجبات الدينية التي تتطلبـــها العقيدة الإسلامية وفق ما طرحـــــها وبشر بـــها القادة الإسلاميون السياسيون في بادئ الأمر

لذلك فإن انتــهاج السلوك الذي يؤدي إلى الخروج على هذه المفاهيم المذكـورة في النقاط الثلاث الآنفة الذكر، بأي مستوى من المستويات أو المشاركة بالنشــاطات والفعاليات الهادفة لإقامة النظام البرلماني الديمقراطي الحر والإيمان باطروحات ومبــادئ وأفكار حديثة مثل ــ الديمقراطية الحرة ــ والتداوليــة ــ والبرلمانيــة.. والتعدديــة والتحالف الجبهوي يتطلب بالضرورة مخرجا فلسفيا وفتاوى شــرعية تبيــح لتلــك القيادات الإسلامية حرية التصرف في هذا المجال، إذا أريد انتــهاج مســـلك مــن الاستقامة والصدق تجاه الأطراف السياسية الأخرى وعدم الاعتماد علــى أســاليب التكتيك والمغافلة ولعل هذه هي إحدى الإشكاليات السياسية والفلسفية التي تواجــه الحركات الإسلامية في الوقت الحاضر على نطاق العالم أجمع وليس على صعيد العراق فحسب ولقد أشرنا إلى هذه القضايا آنفا حيث كانت الأحزاب الإسلامية في بــادئ الأمر تناقش وتجادل وترد على الدعوات التي توجه إليها في صيغ الجبــهات الوطنيــة والقومية بالمنطق والمفهوم الذي تتضمنــه النقاط الثلاث آنفة الذكر وهــو منطــق منسجم تماما مع الأفق النظري والعقائدي للأحزاب الدينية الإسلامية

أما الموقف الجديد الذي بدأ بالظهور والانتشار في صفوف الأحــزاب الدينيــة الإسلامية العراقية بعد التراجعات العسكرية على الجبهة الإيرانية ونعني بــه موقــف المساهمة في مفاوضات إقامة الجبهة الوطنية والمشاركة في اجتماعــات وأطروحــات الأحزاب العلمانية مثل / الديمقراطية ــ تداول السلطة ــ والبرلمانيــة ــ وإدانــة ديكتاتورية العقيدة الواحدة ــ والتعددية...الخ / فهو موقف إن لم يكن تكتيكيا مائة بالمائة وهذا هو الأغلب، وإذا لم يكن ناتجا عن المنافسة والتسابق بين أطراف وأحزاب الحركات الإسلامية (المختلفة أو المتناحرة فيما بينــها سرا أو علنا) للبقاء تحت أضواء الدعاية العالمية أو الحضور المميز داخل اللعبة السياسية المفروضة في الواقــع العراقــي المعارض إن لم يكن كذلك فهو موقف غير عقائدي على الأقل وربما غير منسجم مع الفروض والواجبات الشرعية التي بالغ الإسلاميون العراقيون في طرحها وإلزام أنفسهم بــها.

وإزاء مثل هذا الجدل المنطقي الذي واجهته الأحزاب الإسلامية بدرجة أو أخرى من قبل الأحزاب والحركات غير الإسلامية فإنــها قد لجأت ــ ربما لكي لا تقيــد نفسها بتعهدات وبنود سياسية ملزمة في المستقبل ــ إلى طرح المقولة الــتي تنــادي

بضرورة تأجيل البت في مثل هذه القضايا وتركها إلى ما بعد إسقاط السلطة والاحتكام فيها إلى الشعب مستقبلا ليقول كلمته فيها

إن ميل الحركات الإسلامية لتأجيل البت في عدد من القضايا الحاسمة والخطيرة ومن بينها نوع الحكم القادم وشكله ومحتواه ينطلق من الفرضية القائلة أن أكثرية الشعب العراقي من المسلمين ولا يمكن لهؤلاء أن ينحازوا في الانتخابات ضد دينهم الإسلامي لذلك فإن النتيجة الحتمية وفق حسابات الاحزاب الاسلامية هي محسومة ومتوقعة ومعروفة مسبقا وهي أن الشعب سيختار الإسلام عند الانتخابات والتصويت هذا على الأقل من الناحية الشرعية النظرية الفقهية الأخلاقية الدينية إضافة إلى ما سيفرضه التاريخ النضالي الحافل بالأعمال الجهادية وقوافل الشهداء من التنظيمات الإسلامية الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضايا الأمة والشعب والدين...

وهنا يبقى الموضوع مبتورا ولا أحد يجرؤ على الاستمرار في الحديث فيه أو السير في احتمالاته حتى نهاياتها ليسأل: ما هو الموقف بل ماذا سيحصل لو أن نتائج الانتخابات لم تعط مثل هذه النتيجة المفترضة و لم تفز الأحزاب الدينية الإسلامية بالانتخابات ؟؟

فهل ستقبل هذه الأحزاب الإسلامية بدور المعارضة السلمية وتخضع لحكم تقوده الأكثرية غير الدينية أو ما تسمى بالعلمانية ؟؟

وإذا كانت نتائج الانتخابات الديمقراطية لصالح الأحزاب الإسلامية هل ستقيم هذه الأحزاب نظام العقيدة الواحدة ؟؟ أم تمتنع عن ذلك؟؟

وما هو الهامش الذي سيترك لأحزاب المعارضة وعقائدها المختلفة ؟؟ أم هل يتم العودة لإحياء التجربة التعيسة في إنشاء الجبهة الوطنية المؤلفة من أحزاب النسخة الواحدة مع النقابات والاتحادات الموالية لها ؟

وهل يحق للأحزاب الإسلامية دينيا وشرعيا حين يحين موعد الانتخابات الأخرى الالتزام بمبادئ التعددية الحزبية والصيغة التداولية للسلطة ؟؟

أي هل يحق لها تسليم السلطة الإسلامية طوعيا للفئة الفائزة بالانتخابات حتى إذا كانت غير دينية كأن تكون ديمقراطية أو يسارية أو علمانية وما أشبه ذلك ؟؟

أم سيتم تطبيق الديمقراطية لمرة واحدة ريثما تصعد الحركة الإسلامية إلى السلطة وتستلم الحكم !؟

أي السفر ببطاقة ذهاب فقط دون عودة ـ وبمعنى أوضح ـ الصعود إلى السلطة بالانتخاب ثم عدم النزول عنها على الإطلاق لأن الواجب الشرعي ـ كما يفهمه البعض ـ يقتضي إقامة نظام العقيدة الواحدة وبالإمكان تكفير من يناهض هذه الفكرة بسهولة تامة إذا أريد ذلك.

إن التساؤلات والشكوك والتخوفات التي تدور في أذهان وخواطر وأوساط العديد من الأطراف والشخصيات السياسية والكتل والأحزاب غير الدينية والتي لا يتم طرحها أو المصارحة بشأنها حتى الآن هي من المواضيع الخطيرة والبالغة الأهمية وهي المفترقات الحقيقية والحاسمة في موضوع إقامة الجبهة الوطنية ومدى جدواها وحجم الالتزام بها وتنفيذ مضمونها رغم أن المتسائلين لا يكاشفون الحركات الإسلامية العراقية بكل ما لديهم من تساؤلات تشككية خطيرة !

أما التحالفات السياسية الزئبقية المتحولة التي راحت تعتمدها الحركة الاسلامية العراقية في السنين الأخيرة مع هذا الطرف السياسي أو ذاك داخل الخريطة السياسية للمعارضة العراقية فهي تعبير عن الفهم السطحي والتكتيكي الساذج لمسألة الجبهة الوطنية والتحالف الوطني واستخدام هذا الموضوع الحيوي الاستراتيجي في إطار ردات الفعل التكتيكية ولغايات ودوافع سياسية انفعالية معروفة ومكشوفة للجميع.

والآن وإزاء المشاركة النشيطة والعلنية التي تبديها الحركة الاسلامية العراقية في الجهود الدولية الأجنبية الساعية لتجميع القوى السياسية العراقية من أجل إسقاط النظام في العراق فإن مثل هذا الموقف الجديد ربما يجسم قناعة مستجدة لدى الحركة الإسلامية وهو توجهها للاعتماد على طاقات وإمكانيات القوى الخارجية وهذا يعني تخليها عن الاعتماد على إمكانياتها الذاتية التي مازالت كبيرة وهذا موقف خاطئ لأن القوى الخارجية ذاتها تريد الاعتماد على القوى الذاتية للأطراف العراقية الموجودة على الأرض وسوف لن تراهن أو تزج بقواها الخارجية الأجنبية في معركة داخلية تخص أهل البلاد ومصالحهم الذاتية

موقف الأحزاب الكردية من الجبهة الوطنية :

إذا أردنا العودة للحديث في إطار العنوان الرئيسي لهذا الفصل فإن دليلا آخر يمكن أن يضاف إلى الأدلة الكثيرة الداعمة لمضمون ومعاني هذا البحث المتعلق بموقف

الأحزاب العراقية تجاه قضية الجبهة الوطنية، ونعني بذلك التطورات المثيرة في موضوع الجبهة الكردستانية، إذ أن ما جرى في هذه الجبهة وما أعقبها وما ترتب عليها من نتائج يمكن أن تكون دليلا داعما لوجهة نظرنا في هذا الموضوع الحيوي

لقد قامت الجبهة الكردستانية في أواسط عام ١٩٨٨ كرد فعل على ضعف وتردي الصيغ الجبهوية العراقية المعارضة وبالذات فشل صيغة الجبهة المسماة بـ (الجوقد) وعجزها عن القيام بأي عمل جدي حاسم في شأن القضية العراقية، إضافة إلى بروز عدد من الوقائع والظروف المستجدة التي كانت تستوجب توحيد صفوف القوى السياسية الكردية لمواجهة الأوضاع المتطورة والمضطربة أحيانا داخليا وإقليميا ودوليا بالنسبة للقضية الكردية وأوضاع الشعب الكردي والعراق بصورة عامة.

وبعد جهود متواصلة لكنها متعبة ومضنية تم إنجاز الجبهة الكردستانية التي ضمت إلى صفوفها أغلب القوى والفصائل الكردية السياسية الفعالة والحقيقية الموجودة في ساحة النضال في كردستان العراق، وقد لاقى إنجاز وإتمام توقيع تلك الجبهة تفاؤلا واستبشارا وفرحا واسعا لدى غالبية الشعب العراقي والقوى السياسية العراقية المعارضة، كما لاقت اهتماما إقليميا ودوليا مرموقا وتحولت إلى صيغة فاعلة على أرض الواقع وتحظى باحترام الجميع .

أما أسباب تفاؤل القوى السياسية العراقية غير الكردية فيعود إلى عاملين

الأول تقديم الدليل المادي على أن قيام جبهة وطنية سياسية عراقية من أطراف مختلفة ليس أمرا مستحيلا وليس معجزة صعبة التحقق في العراق، وأن هذه الجبهة الكردستانية هي النموذج الناجح للتحالف الوطني الجاد الذي يمكن تطويره، وهي دليل واقعي ملموس يمكن لكل عراقي أن يعتمده ويستند إليه بل ويتعكز عليه في أي نقاش أو جدال نظري سياسي في هذا الموضوع المعقد

الثاني إن وجود الجبهة الوطنية الكردستانية ونجاحها العملي وتحولها إلى قوة حقيقية في أرض العراق تقوم بحماية جماهير الشعب والدفاع عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها سيعزز الثقة لدى جميع السياسيين العراقيين في الداخل والخارج بوجود مناطق آمنة للقوى العراقية المعارضة داخل حدود الوطن مما يدفع عنها الإذلال والحاجة والتسكع على أبواب الدول المختلفة ودوائر المخابرات الأجنبية التي غالبا ما تتعامل مع المعارضين الخارجين من بلادهم بأسلوب أمني مخابراتي فيه الكثير من الإهانة

والإذلال والتبعية وهي المفاهيم التي ـــ كانت ـــ مرفوضة لدى أكثر السياسيين العراقيين إضافة إلى ذلك فإن قيام تلك الحالة وتوسعها في المستقبل، يمكن أن يخلق إمكانية الاحتكاك المباشر السلبي أو الإيجابي مع بعض أطراف السلطة المركزية في البلاد ومع الجماهير العراقية بغض النظر عن نوع الحكم أو الحاكم في المستقبل دون تدخل أجنبي خارجي يجري في السر أو العلن لتخريب علاقة الارتباط بالوطن ويكرس حالة القطيعة التشككية المقيتة التي بدأت تتسع واقعيا بين الشعب العراقي والمعارضة العراقية المتهمة دائما بالعمالة والارتباط بالأجنبي .

لقد استبشر الجميع بأن تكون تلك الجبهة (الجبهة الكردستانية) البداية الأولى الناجحة لإقامة الجبهة العراقية الوطنية الواسعة في مواجهة التفرد والديكتاتورية وتتحول بالتدريج وفق ما تسمح به الظروف إلى قيادة وطنية موسعة تقود البلاد نحو الاستقرار والعدل والازدهار والتقدم، وتجري تحولات حقيقية خصوصا في موضوع الحرية والديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة وتكافؤ الفرص والسير بالبلاد نحو البرلمانية والتعددية وترسيخ أسس صحيحة في مفهوم العلاقة بين الحكم والمعارضة والاحترام المتبادل الواجب قيامه بينهما والحرص لدى الجانبين على المصلحة العليا للبلاد أولا وقبل كل شيء ليكون ذلك هو المقياس في شعبية هذا الطرف أو ذاك وإبعاد شبح الخوف من الديمقراطية والحرية السياسية عن أذهان الجميع . . .الخ .

وكان من النتائج الإيجابية الكبيرة للجبهة الكردستانية هي إنجاز الانتخابات البرلمانية التي جرت في كردستان العراق تحت ما يشبه الإشراف الدولي

غير أننا وللأسف يمكننا القول أن تلك الانتخابات البرلمانية التي جرت في إقليم كردستان العراق والتي نتج عنها ما نتج؛ من برلمان، وسلطات، وهيئات، ومراكز، ومؤسسات، و. . . الخ قد أفرزت مفهوما عجائبيا غريبا يتعلق بموضوع الأكثرية والأقلية التي نتجت عن عملية التصويت الحر، خصوصا بعد تفاقم المشاكل التنفيذية والإجرائية على كل صعيد بعد الانتخابات، ذلك المفهوم هو ما سمي بـ (المناصفة) وكان يعني كما فهمنا تقسيم الوظائف والمناصب والمراكز والتعيينات في كافة مواقع الهرم الإداري بالمناصفة بين الفئتين الأساسيتين المتنافستين والمتقاربتين في الأصوات الانتخابية، ولعل ذلك كان بدعة عراقية جديدة لكنها ـ بحدود ما نعلم ـــ غريبة على مفهوم الديمقراطية البرلمانية التي تحولت في العصر الحاضر إلى علم معروف كأي

علم آخر له مفاهيمه وقوانينه ومعاييره وتقاليده التي لا يمكن التلاعب بها أو تفصيلها وفق رغباتنا وأهوائنا، فمن امتلك الأكثرية يتسلم زمام الحكم والسلطة وفق القانون النافذ ومن جاء بعده يبقى في المعارضة أو يرضى بالاشتراك في السلطة كحليف مناصر حتى يحين موعد الانتخابات القادمة وهكذا... غير أن مفهوم المناصفة الذي طرح بقوة مترافقا بالتوتر المسلح في عموم كردستان بعد الانتخابات كان يدل على حالة من عدم الاطمئنان للمستقبل وعدم الثقة بنوايا الأطراف الأخرى، وعلى الرغم أن هذا التخوف هو خطأ من الناحية النظرية لكنه كان مبررا بسبب التاريخ العريق للديكتاتوريات الحاكمة في العراق منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، وبسبب التاريخ الطويل من العلاقة التناحرية وربما الدموية التي كانت قائمة بين الفصائل الكردية المتنافسة، والتي لم تكن تخلو من أحداث ووقائع تتسم بالمناورة والمباغتة والتنكر للعهود... وإذا كان هناك ما يبرر إقرار مبدأ المناصفة الغريب على مفهوم الديمقراطية، فهي الأخطار الحقيقية التي كانت تهدد العملية الانتخابية ونتائجها بالكامل والتهديد الجدي باستخدام السلاح واللجوء لتفجير الوضع عسكريا في حال عدم إقرار تلك الصيغة العجيبة

وعلى العموم فإن ما حصل بعد ذلك كان مفجعا ومذهلا ومؤلما ونرجو أن يتسع حلم الأخوة في قيادات الأحزاب والقوى السياسية الكردستانية لما نريد قوله:

لقد أثبتت الأحزاب الكردية المنضوية تحت راية الجبهة الكردستانية أنها أحزاب عراقية أصيلة وصميمية في عراقيتها في أول فرصة امتلكت فيها عناصر القوة القهرية لسلطة الدولة عندما ظهرت عليها الأعراض الكارثية في حب الاستئثار والسيطرة والتفرد والقسوة والتسلط الفئوي وعدم الخضوع للنتائج الانتخابية الحرة وهي ذات الأعراض التي تظهر على الأحزاب العراقية الأخرى في موقفها تجاه التحالف الوطني والجبهة الوطنية وقت الانتصار وهي الأعراض التي أشرنا إليها في عنوان بحثنا المطول هذا :/ المناداة بالجبهة وقت الضعف والتنكر لها وقت القوة/

لقد انفجر الوضع عسكريا في جميع مناطق كردستان – كما هو معروف ومدون وموثق – وحصل ما هو أسوأ من كل التوقعات والحسابات السيئة، فاشتعلت الحرب الكردية الكردية، في كل مكان وسقط المئات وربما الآلاف من الأكراد الأبرياء والمخلصين لقضيتهم من الذين ظنوا أن عهود الظلم والقتل الجماعي وحرق القوى

والموت القهري وهدر الأرواح قد انتهى بلا عودة... وأنـــهم أصبحوا آمنـــين في كردستان...!! كذلك سقط معهم وسط تلك المعمعة بعض العرب الذين التجأوا إلى كردستان طلبا للأمان وهروبا من الذل والمهانة في أرض الغربة البعيدة، وربما أعـادت تلك المشاهد الدموية القاسية إلى ذهن المواطن الكردي ذكرى المذابح المروعة وأعمـال الإبادة الدموية التي مارسها عدد من القادة العسكريين الفاشيين ضد الأكراد والقـرى الكردية في النصف الثاني من القرن العشرين كل ذلك كان يجري تحت راية الجبهـة الكردستانية، فكان طبيعيا أن تنـهار تلك الجبهة السياسية وتتعطل واقعيا وعمليـا، رغم وجودها من الناحية الشكلية والنظرية

لقد تبخر الحلم الجبهوي وانـهارت الآمال في التحالف والائتلاف الأخـوي وتحولت كل الأحاديث في هذا الموضوع إلى هواء في شبك؛ ولعل الأخوة الأكـراد ونعني السياسيين منـهم لا يعرفون وربما لا يقدرون حجم الخيبة والإحباط والفجيعة التي أصابت نفوس العراقيين غير الأكراد نتيجة انـهيار الجبهة الكردستانية بسـبب الحرب الدموية الكردية الكردية، لقد كان وقع ذلك مريرا وأليما لأنـه كان يترافق في الغالب بمشاعر اليأس والقنوط بعد فقدان الأمل في الفرصة الأخيرة...

وهكذا ــ وبمرارة ثقيلة ــ أصبح لزاما علينا أن نعود مجبرين لنقرأ مـن جديـد وباشمئزاز كبير كلمات المعادلة السياسية العراقية المشؤومة التي تتمسك بـها الأحزاب والقوى السياسية العراقية بإصرار ثابت / المناداة بالجبهة الوطنية وقت الضعف والتنكر لها وقت القوة / لقد أراد أكثر العراقيين الأوفياء والمحبين للعـراق الموحـد المسـتقل الصادقين في نضالهم الوطني أن تكون تلك الجبهة الوليدة شمعة جميلة يحملونـها بيدهم لتؤنس طريقهم في هذا الظلام الموحش الطويل الذي يكتنف تحالفات الأحزاب الوطنية منذ سنين طويلة... غير أن الحزن الأكبر والأعمـق لا يكمـن في فشـل الجبهـة الكردستانية كتجربة سياسية حية كان يمكن أن تبقى شعلة مضيئة في درب النضـال الوطني العراقي المعاصر، بل يكمن أكثر وأكثر في عدم تمكننا رغم بحثنا الطويل مـن العثور حتى الآن على طرف سياسي عراقي واحد كان متحمسا للجبهة والتحـالف الوطني وقت الضعف، وبقي متحمسا لهذه المعاني وقت القوة والانتصار، ذلك هـو المثال النادر الذي لم نعثر عليه حتى الآن دون أن نقحم أنفسنا ولا نضيع في متاهـات الأسباب والأعذار والدوافع والمبررات النظرية والفلسفية التي تتعكـز عليـها كـل

الأطراف..وإذا وجد مثل هذا الطرف السياسي المؤمن بالتحالف الجبهوي، فـــإن السلوك العدواني الهجومي للأطراف الأخرى سيجبره للدفاع عن النفس بأســـاليب عسكرية وقتالية بعيدة عن المنهج السلمي الديمقراطي التفاوضي.

إن مبادرة واحدة حقيقية وواقعية مخلصة وغير مشروطة، يتقدم بـــها طرف واحد منتصر يمتلك فعليا عناصر القوة المادية والإجرائية في الواقع العراقي يمكن أن تقلب كليا ميزان الأفكار والقناعات المتشائمة التي تحيط بهذا الموضوع الحيوي الشائك والمعقد في الوضع السياسي العراقي في التاريخ المعاصر.

أما بالنسبة للعلاقات المتوقعة بين الأطراف السياسية المشتركة بالجبهة الكردستانية فبغض النظر عن تمنياتنا وآمالنا العريضة بعودة الائتلاف والوحدة الداخلية الموضوعيـــة إلى صفوف الجبهة ـــ فإن أبرز ما يمكننا توقعه والتحدث به بشيء من الصراحة هـــو التدويل الإجباري الذي زجت فيه القضية العراقية عموما في السنين الأخيرة والـــذي استتبع بالضرورة تدويل القضية الكردية ـــ ونعني بالتدويل هنا وجود شـــكل مـــن أشكال التأثير الدولي على القرار الوطني الكردي بشكل أو آخر وبدرجة أو أخـــرى لدى هذا الطرف أو ذاك ربما مراعاة للظروف الموضوعية المحيطة بالشعب الكـــردي أو لأسباب مختلفة منـــها الطوعي ومنـــها غير الطوعي ـــ سيجعل التوصل إلى اتفـــاق جدي وحقيقي حول القضايا الخلافية الحساسة القائمة في الصف الكردي يبدو صعبـا للغاية إن لم يكن مستحيلا إذا علمنا أن مواقف الأطراف الخارجية الإقليمية أو الدولية تتباين تباينا حادا حول القضية الكردية وآفاق تطورها، وهذا ربما سيجعل الخلافـــات الداخلية بين الأطراف الكردية حتى الخلافات البسيطة منـــها تبدو مستعصية علـــى الحل لأسباب خفية مستعصية على الفهم.

وبعد هذا الاستعراض المطول والتفصيلي لمواقف جميع القوى والأحزاب السياسية العراقية الأساسية والرئيسية التي تشكل تأريخيا النسيج السياسي المعبر عن واقع المجتمـع العراقي، فإنـــه ربما يصبح بإمكاننا القول بأن الرأي والحكم الذي أطلقناه في بداية هذا البحث ووضعناه في مقدمة هذا الفصل من أن الأحزاب والقوى السياسية العراقيـــة تنادي بالجبهة الوطنية وقت الضعف وتتنكر لها وقت القوة لم يكن تجنيا على أحد كما لم يأت من الفراغ أو لغرض التهويل والمبالغة ولا صادرا بدوافع التشاؤم واليأس بل هو وصف واقعي دقيق وصريح لمسيرة الأحداث التي جرت في الواقع السياسي العراقـــي،

تلك المسيرة الدموية المتوجة بالخيبة المريرة التي كانت ومازالت المسؤول الأول عن كافة الخسارات الوطنية والحضارية والهدر المفجع للأرواح وللزمن الثمين من عمر بلادنا العزيزة في عصر سريع تتسابق فيه الشعوب لامتلاك ناصية العلم والمدنية والرفاه والثراء والتقدم.

إن موضوع إقامة الجبهة الوطنية في العراق وإنجاحها هو موضوع ملح يكتسب أهميته البالغة بسبب التركيبة المعقدة للنسيج القومي والديني والمذهبي والعقائدي والسياسي التي يتشكل منها المجتمع العراقي في الوضع الراهن، لذلك لا يمكن أن يستقيم الوضع الداخلي لأية سلطة أو حكم في العراق مهما أوتي من عناصر القوة والجبروت دون تحقيق صيغة للجبهة الوطنية أو أي شكل شمولي من أشكال التحالف والائتلاف المدني بين عناصر التركيبة المعقدة للمجتمع العراقي غير أنه من المؤسف أن نقول بأن إقامة الائتلاف أو الجبهة الوطنية العراقية في الظروف الراهنة هي مهمة شبه مستحيلة لا يمكن تحقيقها ما لم يتخلص كل سياسي عراقي في داخل نفسه من الديكتاتور الأناني المستبد الذي يسكن في داخل كيانه ونفسيته وسلوكه والذي زرعته في ذاته قرون طويلة من الديكتاتوريات المتسلطة على الحكم في العراق

عبرة الماضي ومخاوف المستقبل

بعد هذا الاستعراض المطول الذي فرضته الاستشهادات التاريخية المتتابعة في هذا البحث فقد أصبح بإمكاننا القول بأن معظم الأحزاب والقوى السياسية العراقية قد نالت حصتها ونصيبها بشكل أو آخر من الممارسة العملية التجريبية في استخدام عناصر القوة القهرية لسلطة الدولة، وتبين بوضوح كيف ينعكس ذلك على مجمل مواقفها وتصرفاتها السلوكية في حال تحقيقها الانتصار السياسي أو العسكري، وكيف يتفجر نزوعها الذاتي نحو استخدام جبروت السلطة القاهرة ضد القوى والأطراف الحليفة في أول فرصة مواتية

كذلك فقد أصبح من اليسير التكهن بما يمكن أن يحصل في المستقبل على يد هذا الطرف أو ذاك عندما تحين فرصته الذهبية وتواتيه الرياح المناسبة لامتلاك عناصر القوة والسطوة والحكم، كما أصبح من السهل أيضا الحكم على بطلان الدعاوى الحماسية المرفوعة أيام الضعف حول ضرورة الجبهة والتحالف الوطني .

والآن وبعد أكثر من أربعين عاما من الأخطاء والصراعات الدموية القاتلة التي تبادلها الوطنيون في العراق ضد بعضهم البعض منذ ثورة تموز ١٩٥٨ والتي لم يكسب أحد منهم فيها سوى الخراب، فإن ذكرى مئات الآلاف من العراقيين الذين قتلوا أو أعدموا لأسباب تتعلق بالسياسة أو الانتقام السياسي التصفوي المتبادل بين القوى الوطنية ببعضها أو بينها وبين الأنظمة الديكتاتورية المتناوبة من مدنيين وعسكريين في جميع مدن العراق من كل الأحزاب والاتجاهات السياسية والفكرية ومن كافة القوميات والأديان والمذاهب، سواء منهم المشاركين المباشرين بالأحداث أو الضحايا الأبرياء ممن شملهم القتل على الهوية في فوضى التعصب الفئوي والحزبي، إن ذكراهم جميعا تدعونا اليوم أن نقول لهم وهم في قبورهم : إن موتكم لم يكن مبررا بل كنتم ضحايا الحقد الفئوي الأعمى الذي ساق البلاد وأهلها نحو هذا الصراع الدموي اللامجدي، وها نحن نخبركم بأن الوطنيين السياسيين المتصارعين فوق أرض العراق منذ أكثر من أربعين عاما قد عادوا جميعا بخفي حنين، الرابحون منهم والخاسرون و لم يقبضوا غير الريح.

وإذا كان هناك من عبرة حزينة وسط هذه المأساة الوطنية المميتة فهي أن جميع العراقيين الوطنيين الذين فقدناهم بالإعدام أو القتل الانتقامي ممن نعتز بهم ونحبهم ونتألم لذكراهم قد قتلوا أو اعدموا بأيد عراقية وطنية كان أصحابها من الفئويين المتعصبين الذين لم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد و لم يتعرفوا على خطأ ما ارتكبوه إلا بعد فوات الأوان

بقي أن نقول أخيرا إن التنكر للجبهة الوطنية وقت القوة والانتصار كان دائما وفي جميع الحالات يستهدف إقامة ديكتاتورية العقيدة الواحدة ونظامها الفئوي ذي العين الواحدة

أما المستقبل فهاهي أبوابه مشرعة على كل الاحتمالات وليالي العراق حبالى بكل عجيب والمخاوف من الأيام القادمة تلف الجميع وتقلق كل مخلص ومحب وحريص على العراق وشعبه

ولعل من حقنا أن نطرح بعض ما يثير القلق والخشية مما يخبؤه المستقبل خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن القضية العراقية بأكملها قد دولت وربما قد بدأت تخرج من أيدي العراقيين سواء من هم في الحكم أو في المعارضة إضافة إلى تراكم عدد من

المواضيع الخلافية والإشكالية التي مازال الموقف منها أو إزاءها متباين مختلف عند ذوي الشأن من أهل البلاد والتي يخشى أن تصبح مستعصية على الحل في المستقبل كما هي مستعصية هذه الأيام.

لقد اعتادت حركة المعارضة العراقية أو بعض أطرافها في الفترة الأخيرة العمل على تأجيل البت في عدد من القضايا الحيوية والهامة والإشكالية المختلف عليها بحجة تركها ليقول الشعب العراقي كلمته فيها، وإننا نعتقد أن تأجيل تلك القضايا إنما يتم لغاية في نفس يعقوب إذ أن الأجدى والأنفع أن لا نهرب من تلك الإشكاليات الخلافية ولا نؤجلها لأن التأجيل لا يحلها ولا يخفف من مخاطرها بل على العكس ((إن خفت من شيء فقَعْ فيه))[1]

لذلك نجد أن من الخطأ تأجيل البت في المسائل الخلافية لأن تأجيل مثل تلك القضايا الهامة والإشكالية التي لم يستطع السياسيون والوطنيون من أهل البلاد الاتفاق عليها وتركها للمستقبل سوف يحولها إلى ألغام موقوتة ستنفجر في المستقبل لتدمر حياة الأجيال القادمة وستكون قدرتها التدميرية عند ذاك واسعة وشاملة.

لذلك فلا ضرر من إخضاع تلك القضايا الخلافية للتحليل والبحث والنقاش الموضوعي الهادئ والمطول وباسلوب علمي منهجي من أجل المستقبل، وقد يتوجّب على جميع المخلصين أخذ العبرة كاملة مما أفرزته وسببته المشاكل الإقليمية المؤجّلة وغير المنجزة منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي خلّفتها في المنطقة سياسة الدول المتنافسة والمتصارعة في ذلك الوقت الدولة العثمانية والفارسية والإنكليزية والفرنسية والتي تفجّرت فيما بعد بالأجيال اللاحقة وكانت سبباً في الحروب والاقتتال والأزمات والمشاكل والدمار الواسع، وهذا ما يمكن أن نتوقع حدوثه على صعيد العلاقة بين الأطراف السياسية العراقية داخل البلاد إذا توارثت تركة كبيرة من المواضيع المؤجّلة

---

١ – كلمة تنسب للإمام علي (ع) ومعناها إذا صادفتك مشكلة صعبة ومستعصية تخشاها وتخشى نتائجها فعليك أن لا تهرب منها أو تتحاشاها وتبتعد عن التفكير فيها بل يجب أن تحمل نفسك على مواجهتها والغوص فيها والدخول بداخلها لتغالبها وتوجد الحل لها لتتخلص منها ومن ذيولها وتبعاتها وربما تصحيح مسارها لصالحك ومنفعتك .

إضافة إلى ذلك فإن الإصرار على تأجيل المواضيع الخلافية أو الإشكالية وتركها للمستقبل وعدم الغوص في تفاصيلها أو التفكير بإيجاد الحلول الوسط لها يثير مجموعة من الشكوك حول النوايا المستقبلية المبيتة عند هذا الطرف أو ذاك خصوصا وأن التاريخ السياسي العراقي المعاصر مليء ـ للأسف ـ بأحداث الغدر والتنكر للعهود والانقلاب على المواثيق والتي سببت تلك الموجات المتتابعة من التصفيات الدموية السياسية الواسعة بين حلفاء الأمس من القوى السياسية أو الأفراد والأخوة والأصدقاء

إن هذه التخوفات وغيرها من التساؤلات الحائرة هي الصرخة المكتومة والمطفأة على شفاه الآلاف من العراقيين من سياسيين وغير سياسيين بسبب الخوف والضياع وعدم الثقة بالمستقبل

الفصل الرابع

العراقي في الداخل : مشـــروع دائم للاستشـــهاد- الموت
العراقي في الخارج: مشروع دائم للفقر والتشكيك والاتهام

منذ فترة غير قصيرة من الزمن ساد داخل العراق شعار غريب بين الشـعارات العديدة التي نادت بـــها الدولة بعد أن صاغته بالألفاظ الضخمة والعبارات الرنانة والجمل البلاغية المشحونة بالعنجهية والمعاني الهجومية الدالة على القوة والجـبروت والصلابة والصمود، وهذا الشعار يقول: إن كل عراقي هـــو مشـــروع دائـــم للاستشهاد.

ولعل هذا الشعار مازال يتردد كثيراً في اوساط الدولـــة والحـــزب الحـــاكم ويستشهد به للدلالة على قوة الصبر والجاهزية الدائمة للتضحية والفداء لدى شعب العراق في المعارك المتواصلة إلى الحد الذي أصبح فيه كل عراقي في نظر الدولة هـو مشروع دائم للاستشهاد.

إن الاستشهاد الذي يتحدث عنه الشعار هو الموت الذي سيلحق بالمواطن في إحدى الحروب التي تخوضها الدولة مع هذه الجهة أو تلك.. وما أكـــثر تلـــك الحروب وما أطول تواصلها.

وإذا أراد أحد أن لا يفهم من كلمة الاستشهاد التي تطرحها الدولة في هـــذا الشعار سوى معنى الموت فان العراقي في هذه الحالة قد اصبح مشـــروعاً دائمـــاً للموت

أما مكان هذا الموت وزمانه ومبرراته فهي أمور وقضايا تحددها الدولة وفق ما تريد وتقرر وليس وفق ما يريده ويقرره المواطن العراقي الذي تحوّل إلى مشروع لا يحق له الاستفسار أو المناقشة عن مكان وزمان وسبب موته...

وقد رفع هذا الشعار لفترة زمنية طويلة خصوصاً في زمن المعارك المختلفة التي خاضتها الدولة في كل الاتجاهات ورغم تنازل النظام عن كل النتائج المتحققة في تلك المعارك، فإن الشعار ما زال مرفوعاً لإن هذه النظرية ما زالت نافذة

وإذا أردنا الاستغراق في مفهوم هذه النظرية والتبصر في نتائجها ومنعكساتها في الواقع العراقي فإننا سنجد بالإضافة إلى آلاف القتلى الذين سقطوا، هناك مئات الآلاف من الهاربين إلى خارج البلاد أو المختفين في داخل العراق إضافة إلى الأعداد الكبيرة من حالات الإعدام الميدانية التي نفذت بحق الذين أسمتهم الدولة بالمتخاذلين وتم دفنهم

إن التأثيرات النفسية والسلوكية التي يمكن أن يتركها تطبيق مثل هذا الشعار على نفسية وعقل المواطن في هذه البلاد بل على الشعب كله لابد وأن تزيد بل تضاعف بصورة أكيدة حجم التوتر العصبي النفسي والانفعالي وتزيد من شدة الرد الانعكاسي تجاه الآخرين وتجاه المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه المواطن العراقي وربما تدفع به رغم إرادته نحو طريق العنف والإجرام

فما النفع أو الفائدة لدى العراقي في أن يكون مسالماً أو رحيماً أو غير عدواني وغير دموي ما دام الموت القسري المؤكد يلاحقه ويلازمه ويناله في كل الأحوال؟

إن المناخ الفكري والنفسي والعاطفي الذي يخلقه هذا النوع من الشعارات الموحية بالموت والقتل والدم يمهد بالتأكيد الأرضية المناسبة لتنامي السلوك العدواني المتسم بالعنف الدموي والقتل بأشكاله ومستوياته المختلفة وفي كل الاتجاهات سواء أكان ذلك التنامي لصالح السلطة وتنفيذاً لرغباتها أو كان ضدها وعكس رغباتها، وربما لم تتنبّه السلطة ولا المسؤولون إلى هذا الخلل التعبوي إذ قد يتحول هذا الشعار إلى جموح وشرود وخروج عن الطاعة ونزوع نحو التمرد والثورة

والانتفاض على سلطة الدولة خصوصاً بعد أن يطبق فترة زمنية طويلة مما يجعل الفرصة مواتية لظهور النتائج العكسية الضارة غير المتوقعة منه.

ووسط هذه المعمعة من حركة الدولة والمجتمع وسيرهما الحثيث نحو الموت والقتلِ والدم يبرزِ سؤال مهم وحيوي لكنه يبدو وسط هذا الخراب الهائل ساذجاً وحائرا وسطحيا وهو:

لماذا لا يكون العراقي مشروعاً دائماً للثراء والغنى والسعادة والحياة المستقرةِ بدلاً من الموت والاستشهاد؟ خصوصاً وأن غنى البلاد وثرواتها الطائلة والهائلة قياساً لعدد السكان كفيل بتوفير الأرواح وحقن الدماء وحل أية مشكلة من أي نوع كان وعلى أي صعيد من الأصعدة وهي كافية لوضع العراقيين جميعاً في مصاف الشعوب الثرية الغنية السعيدة المرفهة في العالم؟

ولعلنا نستطيع أن نجد الجواب عن مثل هذا السؤال لدى السلطة الرسمية والدولة لأنها هي صاحبة الشعار الذي يبشر العراقيين ويحدد مصيرهم بالاستشهاد والموت بدلاً من الاستقرار والسعادة والغنى ...

وهذا الشعار بالتأكيد هو نظريةٍ كاملة قائمة بذاتها وبإمكان السلطة إبطالها وإبعادها عن أهل البلاد التواقين جداً إلى السلام والأمان والعيش المستقر بعد هذه السنين من الشدائد والحروب الطاحنة، وبإمكان السلطة خلال يوم واحد إبطال هذا الشعار والكف عن ترديده واستبداله بما يعزز مسيرة الحياة المدنية المستقرة البعيدة عن الخوف والمخاطر والموت القسري غير الضروري والسير بالبلاد في طريق آخر مختلف.

إن البلاد بحاجة ماسة لمثل هذا المنهج المدني من السلم الاجتماعي ليس من أجل إقامة الاستقرار والحياة المرفهة فحسب بل على الأقل من أجل تخفيف الاندفاع في نزوع الشعب العراقي وولعه المتواصل بمظاهر القوة والعنف والقسوة مما سيخفف بالتالي من منهج العنف الدموي السائد في البلاد.

إن الشعب العراقي شديد التعطش إلى الاستقرار والسلام والعودة إلى الحياة المدنية الهادئة بعد هذه السنين من الحروب والصراعات الدموية والاهوال والمخاطر والخسائر البشرية المفجعة؛ وإذا كانت السلطة لا تدرك ولا تعرف هذه الحقيقة الأكيدة فإن ذلك حقاً إحدى المصائب المؤلمة

أما الذين يحلو لهم أن يصفوا مشاعر الشعب العراقي ورغباته بغير هذه الحقيقة من المصفقين والمتزلفين للنظام فهؤلاء ليسوا أكثر من منتفعين يريدون التقرب من الحاكم ومن النظام لغايات شخصية صغيرة ورخيصة بعيدة عن الصدق والشعور بالمسؤولية.

وعلى العموم فهذا هو وضع العراقيين في داخل العراق حتى الآن أما وضعهم في خارج العراق فيمكن القول بشكل عام /أن العراقي في الخارج هو مشروع دائم للفقر والتشكيك والتخوين والاتهام

فالعراقي في خارج العراق وفي جميع البلدان تقريباً يعيش حالة من الفقر والعوز والضيق المالي والنفسي ويعاني الكثير من الإذلال والمهانة لأن عليه أن يبدأ حياته من الصفر بعد أن غادر بلاده في ظروف غامضة وسرّية محفوفة بالمخاطر تاركاً وراءه كل شيء استطاع جمعه أو تحصيله هو وعائلته في هذه الحياة إن لم يكن قد ترك أو أضاع كل وثائقه ومستنداته الشخصية لذلك فمن الطبيعي أن يواجه صعوبات مالية ومعاشية وإدارية كبيرة وبالغة التعقيد في الغربة وقد لا يستطيع إعادة توازنه المالي والمعاشي والعائلي إلا بصعوبة بالغة قد لا ينجو فيها من الإذلال والإهانات المختلفة، وربما يعيش بقية عمره في حدود الفقر والعوز والحاجة..

غير أن هناك قلة قليلة من العراقيين ممن تركوا العراق قد احتاطوا للأمر حيطته اللازمة واستطاعوا حمل بعض أموالهم معهم لكي يواجهوا قسوة الأيام وتقلب الزمان وظروف الحياة الصعبة واحتياجاتها المستجدة في أرض الغربة وليستطيعوا العيش بكرامة بعيداً عن ذل الفقر والعوز والحاجة ومِنّة الآخرين. وحتى هؤلاء لم يسلم أكثرهم من حوادث النصب والإحتيال والإبتزاز في بلدان الإغتراب

ولعل نظرة عامة يلقيها المرء على أماكن سكن العراقيين في الخارج وشكل بيوتهم ومستوى لباسهم ومأكلهم ومعيشتهم وحياة أطفالهم والهيئة المظهرية العامة لأماكن تجمعهم ولقاءاتهم في جميع البلدان عدا الأوربية منها لا تدل على انتماء هؤلاء الناس إلى بلاد ثرية وغنية كالعراق إنه أمر مخجل ومؤسف ويثير في النفس الحسرة والحزن والألم

أما القلة النادرة من العراقيين الذين تحولوا إلى أثرياء على حساب الشـــعب العراقي وآلامه وعذابه فهؤلاء لا يقاس عليهم وهم لا يشكلون سوى صورة مـــن صور الابتزاز والخلل في الوضع العراقي عموماً وعلى كافة المستويات

غير أن جميع هذه الإشكالات والتعقيدات والصعوبات التي يطرحـــها الوضـــع المعاشي والمالي عن وضع العراقيين خارج بلادهم تبقى هيِّنة ومحدودة قياساً إلى مـــا يتعرض له العراقي من أذى وضغوط نفسية وروحية بالغة القســـوة تسببـــها لـــه الإجراءات الاستثنائية الشاذة والدائمة التي تتخذها الدول والحكومات والســـلطات المحلية والأمنية في الدول الإقليمية أو البلدان الأجنبية بحقه وبشأنه وهو ما يعتبره مســاً بكرامته

وإذا أردنا أن نكون أكثر وضوحاً وصراحة فإن العراقي في نظر الحكومـــات والسلطات المحليّة والأمنية في الدول الإقليميّة والأجنبية هو: مشروع دائم للتشكيك والتخوين والاتهام،

فهو ـــ أي العراقي ـــ في نظر هذه الحكومات وسلطاتها المحليـــة يمكـــن أن يتحول في أي وقت من الأوقات إلى ثغرة أمنيّة مؤذية تعمل لصالح النظام في العراق وضد مصلحة البلاد التي تستضيفه وتحتضنه وتؤويه ولا يشفع له ما يعانيه من ظلم حقيقي من حكومة بلاده

لذلك فإن جميع البلدان والحكومات والسلطات المحلية فيها ـــ بما في ذلـــك الدول والحكومات المتعاطفة مع المعارضة العراقية ـــ تنظر إلى العراقي بعين الحـــذر المفرط والتشكيك الدائم والاتهام الظني إلى جانب تعاطفها الظاهري معه في نفـــس الوقت.

إن هذا الأمر يولد لدى العراقيين المغتربين أو اللاجئين شعوراً دائماً بالإهانـــة والإذلال والضيق والخوف المتواصل، وهو شعور مرير ومزدوج في قســـوته وأذاه النفسي والروحي لأنه يولد لدى العراقي المخلص الإحساس المط[redacted]ب بالظلم الواقع عليه بين النظام الذي لم يحافظ عليه داخل بلاده وبين نظرة التشكيك والتخوين التي ترصده بـــها الحكومات والسلطات المحليّة والاستخباريةِ في دول اللجوء.

لذلك فبالرغم من كل مراسم الاحترام الظاهر واللطف والعناية والترحيب الفائق والتسهيلات المختلفة والاستثناءات الخاصة التي يحظى بها العراقي اللاجئ في الدول المضيفة، إقليمياً، أو عالمياً فإنه يبقى في نظر السلطات المختصة يمثل في أغلب الأحيان نقطة ضعف بل ثغرة أمنيّة يمكن أن تشكل خطراً على الأمن المحلي لصالح النظام في العراق، لذلك نجد أن الثقة بالفرد العراقي أياً كان تترافق في الخارج في كثير من الأحيان بالحذر والانتباه والرصد الدائم.

ولعل من الإنصاف أن نذكر أن هذا الحذر في بعض وجوهه وهذا التشكيك الذي تظهره بعض السلطات المحلية في الدول الأجنبية تجاه الفرد العراقي وتجاه اللاجئين العراقيين عموماً لم يأت صدفة أو اعتباطاً ولم يكن ناتجاً عن الشك المفرط وحده لدى هذه الدول تجاه الإنسان العراقي بل كان لذلك أسبابه ودواعيه الواقعية والفعلية وربما جاء نتيجة تراكم متزايد ومتواصل من الأعمال والتصرفات والوقائع والأحداث السلبية والمسيئة، بل وحتى بعض الأعمال ذات الطبيعة الجنائية التي قام بها عدد من العراقيين بسبب وقوعهم تحت تأثير وضغوط مختلفة نفسية وعائلية ومسلكية وإدارية ومالية ...الخ مما جعلهم ضمن دائرة الظن التشككي للسلطات المحلية في دول اللجوء.

وهذه القضية أعلاه ليس لها حل محدد واضح المعالم فهي تدخل في إطار الاستعصاء فليس هناك أحد أو جهة يمكنها أن تتكفل أو تضمن استقامة ونزاهة جميع الأفراد العراقيين المعارضين وتزكيهم سياسياً وتضمن استمراريتهم في موقف المعارضة للدكتاتورية في بلادهم.

كما لا يوجد أحد أو جهة يمكن أن يقنع السلطات المحلية المختصة في الدول المختلفة بضرورة الإقلاع عن الشك بالمعارضين العراقيين عموماً واعتبارهم منزهين دائماً عن الشكوك والظنون لأن الوقائع والأحداث المسجلة يومياً لدى أقسام الشرطة والأمن الداخلي الدول المعنية تُكذِب ذلك وتسير باتجاه معاكس بل تؤكد الشكوك والظنون السلبية، خصوصاً وأن الوشايات الكيدية المغرضة التي يشنها العراقيون اللاجئون ضد بعضهم بعضاً وكيل التهم الخيانية الكبيرة لبعضهم نتيجة الخلافات الشخصية المصلحية والشكاوى المتواصلة ـــ الشفهية والمكتوبة ـــ المرفوعة ضد

بعضهم إلى الجهات المختصة في هذا الشأن تجعل تراكم الشكوك موضوعـــا حيـا وحاضراً وقابلاً للتواصل على الدوام في ذهن السلطات المحلية المختصة ويدفعها لرصده والاهتمام به وعدم إهماله أو إسقاطه... حتى أصبح إثبات البراءة في بعض الأحيان لهذا العراقي أو ذاك إزاء الشكوك المتراكمة ضده وغير المبررة قد يتطلب من السلطات القيام بالمتابعة اللصيقة والمساءلة المباشرة والتدقيق والمراقبة وكل ما يستتبع ذلك من إجراءات وطقوس روتينية مزعجة بل مؤذية أو شرسة أو مهينة.

ولعل ذلك هو ما يدفع العراقيين نحو الشكوى والتظلم والانزعـــاج وعـــدم الرضى من حكومات دول اللجوء مما يعتبرونه قسوة في المعاملة وتشكيكا وإهانـة غير مبررة لوفائهم وإخلاصهم

أما في البلاد الأجنبية غير الإقليمية فبعد أن ينتهون من عرض العراقي أمـــام الكلاب البوليسية في المطارات الدولية والموانئ والحدود لنفي الشكوك المتعلقـــة بالمخدرات والتهريب والإرهاب الدولي والسموم الكيماوية وغيرها، فإن عليه أن يجتاز المساءلات المهينة والمعقدة عن صحة ادعائه المظلومية وصحة ادعائه الانتماء إلى المعارضة العاملة ضد النظام القائم في البلاد وفي كل الأحوال فالفرد العراقي في وضع مخجل ومخزٍ ومحزن ومؤلم ومثير للشفقة...

إن ما يتعرض له العراقي في جميع أنحاء العالم اليوم هو مـــا يجـــب أن يثـــير ويستجلب الشعور بالخزي والإحساس بالمهانة والإذلال لدى كلٍ قائد أو مسؤول في المعارضة العراقية وكل قائد ومسؤول في النظام القائم في بغدادٍ على حد سواء، فقد تعددت الأسباب والمبررات في هذه الإهانة المؤلمة وهذا الإذلال الشامل، غير أن الإحساس بالخزي هو واحد ويستهدف الجميع.

الفصل الخامس

صحف المعارضة وخططها الإعلامي

لقد أولت السلطة العراقية منذ قيامها عام ١٩٦٨ قضية الإعلام والصحافة اهتماماً خاصاً واستثنائياً، ويبدو أنها اعتبرت الإعلام عصباً حيوياً لا يجوز إهماله، بل لا بد من الإمساك به والسيطرة عليه خصوصاً في مثل هذه الظروف السائدة في الوطن العربي ومحاولة التشبّه بالنجاح والانتشار الذي حققه الإعلام المصري أيام عبد الناصر وفي واقع الحال فإن السلطة في العراق لم تكن مخطئة في ذلك الاجتهاد انطلاقاً من المفاهيم والأبعاد التفردية التي أدارت فيها جميع شؤون العراق ومرافقه ومن بينها الإعلام والصحافة، ونحن نقول أنها ليست مخطئة قياساً للمفهوم السائد الذي تدار به أمور العراق جميعها وليس بمفهوم الدول الديمقراطية الحرة التي تمتلك صحافة حرة بعيدة عن الأسر والتبعية والسيطرة الحكومية.

وإزاء الرغبة لدى السلطة العراقية في السيطرة التامة على الصحافة والإعلام على كافة المستويات، ونظراً لحيوية هذا القطاع في التوجيه والدعاية والتأثير على الشعب والرأي العام والجماهير فقد وجدت السلطة نفسها بحاجة شديدة ومتسارعة إلى أعداد متزايدة من الكوادر وذوي الخبرة والاختصاص والمبدعين في هذا المجال، ولم يكن أمامها وقت طويل يسمح لها بالانتظار لحين تعليم وتدريب وتربية جيل موال من ذوي الخبرة والاختصاصين لأن ذلك يتطلب حتما وقتا طويلا نسبياً، لذلك كله ومن أجل التغلب على مثل هذه الإشكالات والعقبات التنفيذية والإدارية والمسلكية توجهت

السلطة وبحركة جريئة إلى استقطاب وامتصاص أصحاب الخبرة من الكوادر الفنية المتخصصة بالصحافة والإعلام من بين صفوف الأحزاب العراقية الأخرى واتباعهم وعمدت إلى إلحاقهم بصفوفها أولاً أي بصفوف الدولة، ثم وبخطوة سريعة لاحقة تم ربطهم بتنظيم الحزب الحاكم بغض النظر عن اتجاهاتهم الفكرية أو انتماءاتهم الحزبية والتنظيمية السابقة وتحولوا خلال فترة قصيرة من (الإقناع السريع) إلى قوة فعلية حقيقية متحركة بيد السلطة قادرة على القيام بالمهام الإعلامية الموكولة إليها على كل صعيد، وقد جرت تلك العملية بكثير من العناية والجهد الدؤوب والحزم وبذل في سبيل تنفيذها الكثير من المال والإغراءات المثيرة والمقنعة وهي العوامل الإضافية التي استقطبت بدورها المزيد من العناصر غير الحزبية المستقلة ذات الطموح الشخصي وبعض النشطين الذين يفتشون ويركضون وراء الامتيازات والمكاسب الشخصية والشهرة أيضا..

كذلك اتخذت القرارات السريعة والحاسمة والفعالة والمشجعة والاستثنائية لتطوير الوضع الإعلامي بصورة عامة وحل المشاكل الإدارية والوظيفية والروتينية العالقة على نحو عاجل..

ولعل الكوادر الإعلامية والصحافية من أنصار وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي كانوا الهدف الأهم والأكثر عرضة للإغراء والضغط والاستهداف من باقي الأطراف الأخرى في تلك العملية غير المعلنة لإلحاقهم بالدولة والحزب الحاكم أما سبب ذلك فربما كان لكثرة عددهم وسعة ثقافتهم ومنهجيتهم الفكرية، وكان هدف السلطة هو تحويلهم إلى كوادر إعلامية تابعين وموالين للدولة ومدافعين عن وجهة نظرها ومشاركين فعليا في إنهاض مستوى الوضع الإعلامي للنظام بأكمله ليضافوا إلى العدد المحدود مما كان لدى الحزب الحاكم من كوادر ومتخصصين وإعلاميين سابقين.

كانت تلك العملية الواسعة والكبيرة والطويلة الأمد نسبيا تتم منذ البداية تحت الإشراف المباشر للسيد صدام حسين الرجل القوي في السلطة الجديدة وصاحب الصلاحيات الاستثنائية..

وهكذا فقد نجحت السلطة في تنفيذ خطتها الإعلامية بصورة عامة رغم أخطاء النظام الكثيرة في المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية منذ أوائل السبعينات،

ونعني بالنجاح هنا ليس قوة الإقناع الطوعي الحر.. بل قوة الانتشار والفعالية وقدرتها على إيصال وتعميم وجهة نظرها على أوسع مدى، وبالطبع كان ذلك مرتبطا ارتباطا كبيرا ووثيقا بالمصالح الاقتصادية والتجارية مع عدد كبير جدا من دول العالم والمعتمدة على الصفقات الاقتصادية والتجارية العملاقة التي كان يعرضها ويبرمها وينفذها العراق مع تلك الدول مستفيدا بل ومعتمدا على الفائض المالي الهائل الذي أوجدتها القفزة الكبيرة في أسعار النفط إثر حرب تشرين عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، لذلك فقد كان صوت المال وليس صوت الإعلام الناجح بمعناه العلمي هو الطاغي وهو المسموع بنبرته العالية من وسائل الإعلام الحديث للدولة، بينما كان يخبو وينطفئ صوت المعارضة بل ويختنق رغم ما يمتلك من حقائق وأدلة تشير بما لا يقبل الشك إلى وقائع القهر والمظلومية والاضطهاد والسحق الذي تتعرض له فصائل مختلفة من القوى السياسية العراقية.. وبالإضافة إلى إقدام السلطة في السبعينات والثمانينات على صرف أموال طائلة على الإعلام كان بعضها مجديا وبعضها الآخر هدرا وتبذيرا فإن المبالغة والعنجهية والنزعة الهجومية ربما هي التي أضفت على الإعلام العراقي في بعض الأحيان تلك الهالة من الإثارة والفعالية والضجيج الصاخب الذي كان يوحي ظاهريا بالنجاح الموهوم.

أما إعلام المعارضة فعلى الرغم من عدم قدرته الدخول في باب المنافسة مع إعلام السلطة بأي حال من الأحوال فإنه كان قد وقع في تلك الفترة أسيرا بصورة كلية لحالة من المزاودة والابتزاز الداخلي الذاتي بين أطرافه شلت قدرته وأجبرته على الدوران في دائرة التكرار الممل لذات الأساليب والقضايا والمواضيع دون أي تطوير ولجوئه انطلاقا من كره السلطة ومعاداتها والحماس ضدها إلى مهاجمة جميع إجراءات وقرارات وأعمال النظام دون استثناء وإدانة كل ما تقوم الدولة حقا أو باطلا.. صحيحا كان أم خاطئا.. فلم يجرؤ أحد أو طرف أو حزب في المعارضة — انصياعاً للابتزاز الداخلي — أن يجاهر برأي إيجابي أو تقييم موضوعي منصف في شأن أية قضية أو خطوة قام بها النظام من أي نوع كان وفي أي شأن من الشؤون حتى إن كانت مفيدة وعقلانية ووطنية أو نافعة للعراق خوفا من الاتهام بالعمالة للنظام والمهادنة مع السلطة أو التردد والضعف والتنكر لشهداء المعارضة إلى آخره..

وهذا الاتجاه الإجباري القهري الذي سار فيه الخط الإعلامي للمعارضة قد أضعف بشكل أكيد صورة المعارضة ذاتها وقلل من فرص الإصغاء لما تقوله في الكثير من القضايا والشؤون الأخرى وإن كانت محقة فيها وموضوعية.

كذلك كان هناك مسألة حيوية ذات تأثير مباشر في العزلة التي عاني منها المنهج الإعلامي للمعارضة وهي أن جميع الدول العربية وحكوماتها قد انحازت إلى جانب السلطة والنظام في بغداد ووقفت معه بلا تردد ودعمته وأسندته قبل وأثناء حربه مع إيران وأقامت أوثق العلاقات معه، وربما كان هذا الموقف أمرا طبيعيا قد يحدث مع أية سلطة جديدة تأتي للحكم في العراق وقد ساعد على ذلك سياسة النظام الجريئة في الوقوف مع الأنظمة العربية سياسيا واقتصاديا وتقديم المزيد من الامتيازات الاقتصادية والتجارية المغرية على كل صعيد سواء في التبادل التجاري أو في استقدام واستجرار الأيدي العاملة العربية التي كان العراق بحاجة إليها، إضافة إلى المؤتمرات النقابية والمهنية الحاشدة الكثيرة التي كان النظام يصرف عليها بسخاء منقطع النظير.

وبسبب وجود الخلاف الحزبي المزمن بين سوريا والعراق وهو خلاف يعود تاريخه إلى ما قبل وجود النظام العراقي الحالي فقد تحولت سوريا إلى ملجأ ثابت وأمين للمعارضة العراقية دون أن يتعرض أفرادها أو نشاطها إلى أية قيود أو مساومات.

وبناءاً على هذا الوضع فإن جميع ما كانت تطرحه المعارضة من حقائق ووقائع ومعلومات وأخبار عن الأوضاع الداخلية في العراق حتى الصحيح والمؤكد منها كان ينظر إليه عند الآخرين من عرب أو أجانب على أنه شكل من أشكال الحرب الإعلامية بين سوريا والعراق وهذا ما كان يضعف كثيرا الخط الإعلامي للمعارضة العراقية ويضعضع مصداقيته في الوقت الذي كان هذا الإعلام بحاجة لإثبات وجوده وخصوصيته واستقلاله.

كذلك فقد كان للأموال العراقية التي كان يصرفها النظام بلا حدود في ذلك الوقت تأثيرها السحري الفائق في التعتيم شبه الكامل على صوت المعارضة ومأساتها وضحاياها ومعاناتها التي لم يسمع بها أحد حتى ذلك الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك فإن عددا غير قليل من الصحفيين والكتاب العراقيين من ذوي الخبرة والقدرة الكتابية الجيدة من أصحاب الأقلام الناجحة الذين قد قاموا بمساعدة

النظام وإسناده بكل ما يستطيعون من طاقات فكرية وصحافية وكتابية كما راحــوا يفسرون ويفلسفون جميع إجراءات وخطوات السلطة بشكل لا يخطر حتى في بــال أصحاب القرار أنفسهم بما في ذلك إجراءات القمع والقتل والإعدامات ـــ فما دامت العراقيات ولادات فلتسلم الأيدي التي تقطع رؤوس المتآمرين...

لقد كان أولئك الكتاب والصحفيون المنتفعون هم السيف اللئيم المشرع في وجه المعارضة والأكثر تأثيرا ومضاء في تلميع صورة الحكم ودعم السلطة وتثبيت وجودها والتبشير بأدائها وتنظير مواقفها وخطواتها، كما كانوا ـــ عدا قلة قليلة منــهم نــأوا بأنفسهم عن الإساءات ـــ السلاح الأشرس والأكثر إساءة في محاربة المعارضة المغلوبة على أمرها الفاقدة لأي صديق أو معين أو نصير على صعيــد الحكومــات أو بــين التنظيمات الجماهيرية العربية التي استطاع النظام أن يحتويها هي الأخرى بــالأموال الهائلة والمساعدات السخية.

وفي وقت لاحق في منتصف الثمانينات انفصل بعض أولئك الكتاب والإعلاميون المتحمسون وابتعدوا عن السلطة والتحق بعضهم إلى جانب المعارضة...

وقد يكون من باب الصدفة أن يترافق انفكاك أولئك الكتاب والإعلاميين عــن السلطة بعد نضوب أموال العراق وظهور الإجهاد العام المالي والعسكري واضحا على فعاليات الدولة بأكملها بسبب الحرب الطويلة مع إيران وتزايد قوافل القتلى والأسرى وتضرج العراق بأكمله بالدم، وظهور بعض البوادر عن احتمال الانهيار العام.

وربما ظن البعض من أولئك خلال تلك الفترة أن عملية الاصطفاف مع المعارضة لم تعد عملية خاسرة كما هي العادة بل ربما كانت مربحة ومجزية ولها مردود مــالي وإعلامي جيد، غير أن هذا لم يكن ينطبق على الجميع فهناك من رجال الإعلام مــن أغلقت في وجوههم المنافذ وأصبح احتمال تعرضهم للخطر أمرا واردا في كل الأحوال كما أن البعض الآخر كان مناضلا حقيقيا تعرض إلى مخاطر جدية لأسباب تتعلــق بمبادئ الحرية والديمقراطية والقضايا الإنسانية.

وعندما حدثت حرب احتلال الكويت جرى التحول الكبير في مسار الأمــور وراح الجميع من حكومات وحكام ومسؤولين وقــادة ووزراء وهيئــات دوليــة ومنظمات ودول ومؤسسات يفتشون كلهم بحماس كبير عن ذلك المخلوق العجيب

الغامض الذي يسمى (المعارضة العراقية) راحوا يتحدثون عن بطولاتها ومعاناتها وتضحياتها وعذابها، كما راحت وكالات الأنباء العالمية التي لم تحلم المعارضة العراقية أن تصل إليها في يوم من الأيام تفتش عن المعارضة وتجري المقابلات المطولة مع كل من هب ودب من المحسوبين إضافة إلى القادة المعروفين فيها وصارت الأخبار والمعلومات التي تجمعها وتقدمها المعارضة العراقية أو ترويها تتصدر الصفحات الأولى في صحف العالم وتلقى رواجا وتصديقا.. حتى الأخبار غير المؤكدة والمبالغ فيها بل وحتى (المصنعة محليا) فيتم تناقلها عبر مختلف الوسائل العالمية.

وهكذا بقي الخط الإعلامي للمعارضة كيانا متلقيا على الدوام تعصف به الأنواء الإقليمية والدولية ورغبة الحكومات صعودا وهبوطا ولم يكن فاعلا أو خالقا في التأثير الإعلامي عند الآخرين.

لقد كانت بعض أطراف المعارضة لا تتورع عن نشر أية معلومات أو أخبار غير أكيدة بل كاذبة وظنية أو ملفقة تصلها عن حوادث ووقائع لم تحدث ولم تقع أصلا في العراق ــ وربما كانت تنشرها بدواعي حب الظهور والتباهي بمعرفة الأسرار وهذا أثر تأثيرا سلبيا وسيئا على رصانة الخط الإعلامي للمعارضة العراقية ولمدة طويلة.

وقد يمكننا القول أن هذا المنهج الخاطئ والمنحرف والسيئ ما زال قائما ولم يتم تصحيحه أو معالجته حتى الآن داخل المعارضة.

والتقطت السلطة سريعا تلك الثغرة المؤذية في الخط الإعلامي للمعارضة فبادرت أو بدأت باللعب بهذه الورقة المدمرة على أوسع نطاق وصارت تسوق المعارضة وإعلامها إلى كمائن إعلامية مفجعة ومضحكة وشنيعة لتكريس صورتها الكاذبة وتدمير مصداقيتها، حيث كانت تسرب عمدا وبصورة منظمة كما يبدو بعض المعلومات المزيفة بين فترة وأخرى عن بعض الأشخاص والمسؤولين وبعض الوقائع الوهمية فتسارع المعارضة إلى ابتلاع ذلك الطعم وتقوم بترديد ونشر ما وصلها دون تدقيق... ثم تعود السلطة للكشف عما ينفي حصول ذلك كليا بما لا يقبل الشك وحدث مثل هذا الأمر مرات عديدة خصوصا فيما يتعلق بمصائر بعض الأشخاص والقادة وكبار الضباط الذين تدفعهم السلطة بعد ذلك للقيام بتصريحات أو زيارات لمواقع أو مقابلات تلفزيونية بعد أن تكون المعارضة قد تورطت وأعلنت عن إعدامهم

على يد السلطة وهكذا... ولا نستبعد أن عددا غير قليل من المسؤولين والضباط قد سمعوا أو قرأوا أخبار إعدامهم وموتهم وسخروا مما جاء عنهم في إعلام المعارضة وكان الأجدى لكل الفصائل والاتجاهات توخي الدقة والموضوعية والهدوء والتبصر في الإخبار والمعلومات وأن تكف عن سباق الإثارة أو التفتيش عن وسائل الضجة الإعلامية على حساب الحقيقة وهو الأسلوب الأكثر سوءا في الإعلام الحديث والطريق الأقصر إلى الفشل والخيبة والعزلة والإفلاس في عالم الصحافة والدعاية والإعلام.

كذلك كان خط الإعلام في المعارضة العراقية منقادا أكثر مما كان قائدا وموجها ويظهر ذلك حتى في استعماله وترديده دون وعي أو قصد لبعض المصطلحات والتسميات ذات المعاني والدلالات العنصرية والطائفية التي تطلقها بعض الجهات الأجنبية ضد العراق بينما لم يستطع إعلام المعارضة تعميم اصطلاح واحد أو تسمية واحدة أطلقها ويريد نشرها في العالم.

وكذلك يجب ألا يغيب عن بالنا بأن صفة التهويل والتضخيم للإخبار والمعلومات المتعلقة بالسلطة في بغداد هو نزوع وشعور ربما لم يسلم منه إلا القليل من أفراد المعارضة سواء في داخل العراق أو خارجه ولعل سبب ذلك ـــ بالإضافة إلى الصفة العراقية في المبالغة والتهويل ـــ يعود إلى ميل الإنسان دائما لتصديق تمنياته والسير وراء ما توحي به رغباته وخواطره.

ولعل من الأمثلة الطريفة أن نذكر في هذا الشأن أن الأخ جلال الطالباني كان قد استطاع ذات مرة الحصول على جهاز بث إذاعي في عام ١٩٧٥ من أوربا بمساعدة بعض الأكراد من أنصاره وبتغطية مالية من ليبيا، وفي غمرة من الفرح العارم أبلغنا الأخ جلال بأنه استطاع الحصول على إذاعة تستطيع البث على مدى يبلغ آلاف الكيلومترات فإذا استطاع وضعها في كردستان فإنها سوف تكون مسموعة في عدن والخليج ولبنان وتركيا ومعظم إيران وهذا يعني بالنتيجة أنها تستطيع أن تغطي العراق بأكمله من الجنوب إلى الشمال وربما كان هذا هو ما أقنعه به الفنيّون طبعا دون ذنب منه.

وعندما أحضرت أجهزة تلك (الإذاعة) وبعد فحصها فنيا من قبل الإختصاصيين تبين لنا أن أقصى مدى لبثها هو مائة كيلو متر لا أكثر وأنها جهاز بث يستخدمه الهواة.

ومن جانب آخر فمن الموضوعية أن نقول أن الخط الإعلامي للمعارضة العراقية حتى لو كان ناجحا وموفقا وخال من الأخطاء فإنه لم يكن يستطيع أن يفعل شيئا كثيرا لأن النظام في السبعينات والثمانينات كان يمر بمرحلة نهوض كبرى على كافة الأصعدة وكان يحتل مكانة بارزة من الانتشار، والتأثير الدولي بفعل الطفرة المالية الكبيرة والتوسع الهائل في المشاريع الاقتصادية والصناعية والصفقات التجارية العملاقة التي أبرمها العراق بالمليارات من الدولارات مع الكثير من دول العالم وبسبب التسهيلات والهبات والمساعدات التي كان يوزعها في كل الاتجاهات مما جعله محاطا بسياج قوى من الدول الحليفة له في أوربا وأمريكا وآسيا إضافة إلى أكثر الدول العربية التي ربما أنستها المليارات حقوق الإنسان في العراق وما يعانيه من أذى روحي وجسدي.

لذلك لم يكن بإمكان أي صوت أو حقيقة تمتلكها المعارضة العراقية مهما كانت صارخة ومثيرة أو استثنائية أن تخترق ذلك السياج القوي من الدول الحليفة المنتفعة المتعاونة مع النظام والمدعومة أساسا بأجهزة إعلامية عملاقة و لم يكن أحد في جميع دول العالم تقريبا مستعدا لسماع معاناة المعارضة وإخبار ضحاياها وتضحياتها والدماء النازفة منها أو يتعرف على أصوات استغاثاتها، أما بعد احتلال النظام العراقي للكويت فقد تبين للعالم فجأة أن النظام يظلم المعارضة ويضطهدها وإن هذه المعارضة تنزف دما وضحايا وتعاني من الظلم والمظالم... الخ.

وإذا كانت مثل هذه المفارقات مؤلمة ومحزنة فالمؤلم أكثر هو أن المعارضة لم تذكر ذلك و لم تطرحه في اجتماعات ومناقشات منهجية و لم تعاتب أحدا عنه بل انشغلت في الركض وراء المغانم والمساعدات المالية حتى عندما راحت صحف العالم والوكالات العالمية والدول تفتش عن المعارضة العراقية لتأخذ منها وتسمع عنها بعض ما يفيدها عن مجازر النظام وارتباكاته ومفاسده وأخطائه ونواقصه وأوصافه الرديئة التي ظهرت وبرزت فجأة بل أكثر من ذلك فإن المعارضة لم تعمل على تعديل الصورة التي أظهرها

الإعلام العالمي وكأن أكبر كبائر النظام هو احتلال الكويت وليس أي أمر آخر رغم ضخامة وهول هذه المأساة التي شردت شعباً بأكمله كما حطمت العراق بأكمله.

أما صحف المعارضة فإن الحديث عنها مفجع ومرير للغاية وسوف نتحدث بشيء من الصراحة التي تجعل الموضوع مفهوما وواضحا وصادقا وواقعيًا محاولين عدم الإساءة لأحد وعدم ذكر الأسماء رغم ما نمتلكه من معلومات أكيدة وتفصيلية تثير الدهشة.

فعلى ضوء الوضع السابق الذي وصفناه آنفا لم يكن هناك من يتبنى صحافة المعارضة أو يساعدها أو يدعمها خصوصاً قبل العاصفة التي أثارها النظام بغزوه للكويت والتي قوبلت بعاصفة الصحراء في عموم الخليج.. فلم تكن هناك أموال ومبالغ تدفع للجرائد التي تصدرها أطراف المعارضة ولهذا السبب كانت الصحف التي تصدر آنئذ قليلة العدد وتكاد تقتصر تبعيتها وملكيتها في أعوام ١٩٧٠ وما بعدها على الأحزاب والتنظيمات والحركات السياسية الرئيسية التي كانت أساسا تمتلك صحفا قديمة تصدر في السابق داخل العراق بصورة سرية فاستمرت على إصدارها وتواصلها في الخارج.

وفي أغلب الأحيان كانت الجريدة المعارضة ترتبط في السابق بالقيادة العليا المركزية للحزب أو الحركة السياسية التي تصدرها، أما المحررون والكتّاب فيها فهم حزبيون أو أعضاء ملتزمون في التنظيم الذي يصدر الجريدة ولذلك فهم يعملون بتكليف حزبي ونضالي ولم تكن تدفع لهم أموال ومخصصات ومكافآت مالية إضافية حتى أن بعضهم كان يعمل بلا راتب من الجريدة، ولهذه الأسباب كان عدد الصحف التي تصدرها المعارضة قليلة العدد تعد على أصابع اليد أسماؤها معروفة واتجاهاتها الفكرية والثقافية مشخصة وواضحة، صفحاتها قليلة وأهدافها محددة ومفهومة والأهم من كل ذلك أن المناخ الذي كانت تعمل فيه تلك الصحف الوطنية المعارضة القليلة مناخا وطنيا نظيفا إلى حد كبير من كافة الوجوه والاعتبارات.

واستمر الوضع كذلك فترة من الزمن تعتبر فترة طويلة نسبياً قبل أن تتدخل في شؤون المعارضة العراقية بعض الدول الإقليمية الغنيّة مثل ليبيا وغيرها، وكلما مر وقتٌ آخر منذ عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ظهرت للوجود بعض الصحف التي تحمل أسماء

جديدة وهذا كان مترافقاً ومتزامناً مع انتقال بعض الأحزاب والأطـراف السياسـية العراقية من صفوف السلطة إلى صفوف المعارضة بعد أن تحولت إلى أحزاب مضطهدة ربما دون ذنب منها بل بسبب إقدام السلطة ذاتها على ممارسة المزيد مـن الضغـط والتدخلات في شؤون الحركات السياسية حتى الموالية لها، وهي النتيجة الطبيعية للسير الحثيث نحو تطبيق دكتاتورية العقيدة الواحدة في البلاد وهو الديدن العراقي المطبـق في أسلوب الحكم في العراق منذ أيام السومريين.. لذلك فقد أصبح الهامش المسموح بـه من الحرية لتلك الأحزاب والحركات من الضآلة ما جعلها تبتعد عن السلطة وتنتقـل بالتدريج إلى صفوف المعارضة الواحدة تلو الأخرى مما زاد قليلا عـدد الصحـف الصادرة في جانب المعارضة غير أنه بمرور الزمن وبتوالي دخول بعض الدول والجهات الإقليمية وغير الإقليمية واقترابـها من المعارضة بسبب التناقضات أو لأسباب ذاتية أو كيدية فإن الوضع العام في الصحافة الخاصة بالمعارضة قد بدأ يخرج عـن السـيطرة وأصبح من الصعب التكهن أو معرفة الأهداف والأسباب والغايات التي تقـف وراء صدور هذه الجريدة أو تلك خصوصاً بعد أن أصبحت الأحزاب والتنظيمات العراقيـة المعارضة تعاني من انقسامات وانشقاقات متتالية ومتواصلة بسبب الأموال التي صارت تدفع من قبل بعض الدول تحت عنوان دعم حركات التحرر الوطني وكل انشـقاق أو انقسام جديد كان يدفع بالمنشقين لإصدار صحيفة جديدة باسم جديد تكون ناطقـة باسم الانشقاق أو التنظيم الجديد وفي بعض الأحيان كان يكتفى بإضافة كلمة واحدة على اسم الجناح المنشق وكذلك على اسم الجريدة الجديدة مثل كلمة ـــ الديمقراطـي ـــ أو الحر ـــ أو الجديد ـــ أو الثوري الخ.

وعندما توسع حجم المال المدفوع من قبل بعض الجهات الدولية لبعض أطـراف من المعارضة العراقية فقد توسع مقابل ذلك حجم الانشقاقات في صفوف الأحـزاب العراقية المعارضة وتبع ذلك بالضرورة الواقعية صدور صحف معارضة جديدة تحمـل أسماء جديدة كما برزت بعض الأسماء لأمناء عامين جدد للتنظيمات المنشقة.. وهكذا انتشرت شيئا فشيئا أعراض الانقسامات الأميبية الحادة في المعارضة وما يرافقها مـن نفاق وتـهم ومهاترات وإساءات وكشف للأسرار الخاصة بين اتباع التنظيم الواحـد وهي الحالة العراقية المزمنة التي وصفت في صدر الإسلام بحالة (الشقاق والنفاق) لكنها

في العصر الحديث صارت تأخذ تسميات عصرية مثل الانقسام التنظيمي والخلاف العقائدي والتباين في المفهوم الاستراتيجي.. لكن أكثرها في واقع الحال كان ـــ وربما ما زال ـــ مرهونا ومرتبطا بالمال المدفوع لهذه الجهة أو تلك.

وكثر يوماً بعد يوم صدور الصحف الجديدة المحسوبة على المعارضة بنتيجة تلك الحالة من الانقسام المتواصل وقد تردت خصوصاً بعد عام ١٩٩٠ الأحوال السياسية العامة والعلاقات الأدبية المبدئية التي ترتبط بها أطراف المعارضة العراقية مع بعضها البعض ومع الدول والحكومات والأجهزة الأمنية في بقاع كثيرة من العالم. وشاعت في الجو حكايات سيئة ومسيئة بل ومخزية عن حوادث من النصب والإحتيال والإرتزاق والكسب المالي الإحتيالي قامت أو تقوم به أطراف محسوبة على المعارضة العراقية وأشخاص معارضون معروفون وتحول هذا الأسلوب من الإحتيال إلى باب من أبواب الرزق وجمع المال وصار فنا استطاع البعض إتقانه بسرعة لكسب المال خلال فترة قياسية قصيرة

غير أن المحزن والأكثر أهمية وسط هذا الخراب المتصاعد هو أن الصورة المشرقة للشخصية العراقية المعروفة بالقوة والصلابة والعفة والجهادية والكبرياء وعزة النفس قد تصدعت وأسيء إليها كثيرا في تلك المزادات اللاهثة المجنونة.

لقد صار صدور صحيفة معارضة أو غياب أخرى أمراً مألوفاً واستنفذت بل استعملت ـــ تقريباً ـــ جميع العناوين والمسميات التي يمكن أن تصلح اسماً لجريدة عراقية تدل على معنى العراق حتى أصبح من الصعب على من يريد إصدار جريدة عراقية جديدة أن يجد اسماً مناسباً يحمل معنى العراق أو الرافدين دون أن يكون مستعملاً أو مستخدماً أو مطروقاً.

وتمشياً مع حالة الإنهيار العام في أوضاع الصحافة الصادرة باسم المعارضة العراقية فقد اصبح إصدار جريدة معارضة في تلك الفترة هو أحد إشكال النصب والارتزاق المعروفة وذائعة الصيت.. وإذا استثنينا عدداً محدوداً من صحف الاحزاب والتنظيمات العراقية القديمة التي أشرنا إليها سابقاً إضافة إلى الصحف التي يصدرها بعض الأشخاص من الذين حافظوا على كرامتهم الشخصية وواصلوا الكفاح والصمود في وجه الظروف الصعبة ، فإن الأكثرية من الصحف والجرائد الخاصة بالمعارضة قد تحولت إلى

بضاعة رخيصة في سوق البيع والشراء تستخدم فيها ارخص الأساليب وتباع في مزادها المهين كل معاني الكرامة الوطنية والشخصية وعزة النفس بعد أن صارت بابا لتسول والتسكع وجمع المال الذليل.. ومن الأمثلة التي نسوقها هنا بعد أن نفرغها من الأسماء ما يقوم به بعضهم عندما يصدر جريدة يطبع منها عدداً أو عددين يضع فيها جميع ألوان القوس قزح بحيث يمكن بسهولة وبتعديل بسيط أن يجيرها لصالح أي طرف يشاء من الدول الاقليمية ثم يقوم بعد ذلك بجولة تسكعية لجمع المال بحجة الجريدة ودعم الجريدة واستحصال الاشتراكات للجريدة فيتصل خلالها بالحكومات والدول والمخابرات مستخدماً الوساطات الشخصية الذليلة وبعض المعارف القدامى للحصول على عطاياهم.

بينما يباشر البعض الآخر عمله بطريقة مختلفة فهو يبدأ أولاً بالجولة الاستجدائية لجمع المال للجريدة المنتظرة التي يحمل معه مشروعها الافتراضي متضمناً اسمها وخطها السياسي (المطاطي اللاستيكي) عارضاً على كل طرف إمكانية أن يجعل الجريدة صوتهم الناطق باسمهم المدافع عن مواقفهم وطروحاتهم وحقوقهم والتصدي لأعدائهم سواء بشكل مباشر او غير مباشر حسب ما يريدون ويرغبون وبذلك يقوم بجمع بعض المال حتى يصدر العدد الاول منها..

نوع آخر من الجرائد ـــ مبتذل جداً ـــ وهو أن الصحيفة أو الجريدة تصدر لبضعة أعداد لا أكثر ثم يعلن مديرها عن إغلاقها أو إفلاسها وذلك من أجل تزكية وتبييض المال الذي كان صاحب الجريدة قد قبضه مسبقاً من هذا الطرف أو ذاك وأحياناً يكون صدور الجريدة لبضعة أعداد من أجل نشر أو شرح أو ترويج قضية معينة أو فكرة محددة أراد الممول طرحها ونشرها، والتبشير بها أو تسليط الضوء عليها ثم ما تلبث الجريدة أن تصمت بعد ذلك وتغيب شمسها

وعلى العموم فقد بقي الشكل المأجور لكثير من جرائد المعارضة هو الطابع الشائع في علاقاتها التمويلية في السنين الأخيرة. وبالإضافة إلى هذه الدلالات المحزنة التي تعكسها صحافة المعارضة وجرائدها فإنها في ذات الوقت تعطي فكرة عن حالة وحجم الانقسام والتفتت والتناحر والانشقاقات والخلافات الذاتية اللامبدئية القائمة في واقع المعارضة العراقية والتي تتحكم في العلاقة بين أطرافها وكتلها وأحزابها.

إننا لا نعتقد أن معارضة في بلد من بلدان العالم يمكن أن تصدر كل هذا العـــدد من الصحف والجرائد التي اختفى بعضها بينما واصل بعضها الآخر الصــــدور دون توقف في حين يصدر عدد منها في المناسبات ــــ حسب الطلب ـــ ووقت الأزمـــات الدولية الكبيرة.

ومن أجل إعطاء فكرة واقعية عن صحة ما أوردناه في هذا الشأن وعن حجــــم التفتت والانقسام والتشتت القائم في وضع المعارضة العراقية نرجو من القارئ الإطلاع بامعان على القائمة الاسمية الطويلة الملحقة بهذا الفصل والتي تتضمن أسمـــاء الجرائـــد والصحف التي صدرت باسم المعارضة العراقية سواء منها ما توقف عن الصدور أو ما زال يصدر حتى اليوم وهذه القائمة قد نظمت من وحي الذاكرة فهي ليست حصريـة لذلك غابت اسماء بعض الصحف بسبب النسيان.

أما الكتاب العراقيون الذين يواصلون الكتابة إلى صحف المعارضة فهم عموماً وفي الغالب فئة مظلومة ومضطهدة بين كتاب الصحافة العربية إنهم منتـــهكو الحقـــوق ويعانون من اضطهادين في وقت واحد: اضطهاد السلطة واضطهاد القيادات المالكـــة لصحف المعارضة من أصحاب القرار الإداري والمالي في تلـــك الصحـــف والذيـــن يتحكمون بمعيشة هذا الكاتب أو ذاك خصوصاً وأن العلاقة في هذا المجال بين الكاتب والجريدة تكاد تكون شخصية أو مزاجية في أغلب الأحيان على ضوء الظروف الحالية القائمة في المعارضة.

وإذا دققنا النظر في الأوضاع الحياتية والمعاشية لهؤلاء الكتاب العراقيين وأغلبـــهم من المثقفين الذين ــــ كان لبعضه شأن إعلامي كبير ويمكن أن يكون للبعض الآخـــر شأن أكبر في المستقبل ـــ فإننا سنجدهم فئة جائعة ترزح تحت ضغوط كبـــيرة مـــن الحاجة المادية (عدا قلة قليلة منهم يعيشون في ظروف لا بأس بـــها) وهم في ســـبيل تأمين لقمة العيش من المهنة التي اختاروها في حياتـــهم يتعرضون في كثير من الأحيان إلى إهانات بالغة وإساءات نفسية قاسية يتحملونها ويصبرون عليها ويسكتون عنـــها وهم صاغرون نتيجة لظروفهم المعاشية الرديئة والضاغطة ويلاقـــي العديـــد منـــهم المصاعب الجمّـــة في تكييف قناعاته ونفسيته وقلمه للتوافق حتى مع الخط السياســـي للصحيفة التي يكتب لها لقاء تلك المكافأة أو المبلغ الزهيد من المال الذي لا يحصل عليه

ولا يستلمه إلا بعد سلسلة من المكاتبات والمطالبات الملحة التي تقرب من التوسل وفي أحيان كثيرة يتحول ذلك المبلغ بعد مماطلات ومساجلات طويلة إلى دين ميت إمـــا بسبب إنكاره على الصحفي او الكاتب من قبل إدارة الجريدة أو الإدعاء بأن الجريـدة قد افلست أو هي على باب الإفلاس.

إنه مسلسل المشاكل الإدارية التي يكاد لا ينتهي بين كل صحيفة وعـــدد مـــن الكتاب المتعاملين معها. إن هؤلاء الكتاب والصحفيين العراقيين وللأسف الشـــديد يتعرضون إلى اعتداء دائم وطويل المدى ينال من جهودهم وأقلامـــهم واندفاعـــهم وإبداعهم ومن خبرتـــهم الحالية والمنتظرة على صعيد المستقبل، والأهم من كل ذلـك أنه ينال من كرامتـــهم وروحهم وأحاسيسهم وشرفهم المسلكي وحتى مشـــاعرهم الوطنية، وهم بحكم اضطرارهم للعمل في مثل هذه الظروف التعيسة والصعبة والمهينـة يمكن اعتبارهم مصادرين أو مستعبدين ومحـــاصرين في معيشتـــهم وحياتـــهم وحريتـــهم التي تغربوا أساساً بسببـــها.. وهم في الظروف الاستثنائية القائمة حاليـــا مستغلون أبشع استغلال دون أن يملكوا طريقاً للخلاص أو الفكاك بسبب اضطرارهم للدوران الدائم في دوامة العوز والحاجة المعاشية.

وعلى الرغم من وجود بعض القلة القليلة من الكتاب والصحفيين العراقيين ممن لا يستحقون العطف لأنهم مسيئون وانتهازيون وعدوانيون متقلبون ومتملقون لا قيـــم ولا مبادئ لهم.. وكانوا سيفاً لئيماً ضد كل من يطالب بالحرية، على الرغم من ذلك فإن الأكثرية الغالبة من أولئك الكتاب والصحفيين مخلصون لعملـــهم ومهنتـــهم ومحبون لبلادهم وشعبهم وهم أصدقاء ثابتون للحقيقة والموضوعية والصدق لقـــد سحقتـــهم الغربة وأذاقتـــهم الأيام في خارج بلادهم كل صنوف الـــذل والقـــهر والأذى النفسي والهوان والتمزق وفوق ذلك كله هم يعيشون في خوف دائـــم مـــن المستقبل بسبب فقدانهم الاستقرار الوظيفي والمهني لأن وظائفهم وأرزاقهم وعقـــود عملهم ومصير ما يقبضونه من أجل العيش مرتبط إلى حد كبير بقناعـــات وأهـــواء أصحاب تلك الصحف التي يعملون فيها في الخارج ولعل مصير ما يقبضونه عـــن أتعابهم بل مصير وجودهم في الصحيفة معلق في كثير من الأحيان بوشـــاية كيديـــة مغرضة تصل من أحد الخصوم الشخصيين أو أحد الحاسدين والمنافسين من زمـــلاء

المهنة إلى صاحب الجريدة أو مالكها والمسؤول عنها والذي ربما لا يتعب نفسه كثيرا بالتدقيق في صحة أو صدق تلك الوشاية في غياب القوانين الملزمة والناظمة لحقوق أولئك النخبة من الكتاب والصحفيين والاعلاميين والمبدعين.

إن الأخطر في كل هذا الموضوع هو أن الظروف القلقة والمتردية والأحوال المعاشية الرديئة وغياب القوانين والأنظمة الراعية للحقوق في هذا القطاع الثقافي الحيوي ربما ستلقي بظلالها السيئة في مستقبل الأيام على البنية النفسية والأدبية وعموم الحالة الثقافية لهؤلاء الكتاب والصحفيين والعراقيين المثقفين الذين تربوا في الغربة واستظلوا بظلال أيامها الموشحة بالكآبة والعوز والذل والقهر النفسي وهي الحصادات المرة التي يجب أن ننتظرها ونتوقعها للحالة التعيسة الراهنة التي تعيشها المعارضة العراقية.

إن الكاتب والصحفي والمثقف الحائر دائما والمشغول في أكثر الأحيان بتدبير أمور معيشته ولقمة أطفاله وعائلته وتحيط به على الدوام ظروف العوز والحاجة والخوف مر المستقبل لا يمكن أن يكون كاتبا حرا أو صحفيا مبدعا غير أن الأدهى من كل ذلك وأكثر مرارة هو أن كلا من صحافة المعارضة العراقية وصحافة النظام والدولة مؤخرا تتعرضان ـــ منذ بضع سنين ـــ وبدوافع مختلفة في الغايات إلى عملية خطيرة من العزلة والتخلف والإنكفاء على كل صعيد حيث تعيش صحافة المعارضة بسبب ظروفها المادية والموضوعية المعروفة واقعا متخلفا ومحدودا تفتقد فيه إلى الكثير من المستلزمات الحديثة للعمل الصحفي العصري أو المتطور سواء في فرص التعلم والدورات التخصصية والتدريب على الأساليب الحديثة، أو في مجال استخدام الأجهزة التكنولوجية المتطورة والعصرية في عالم الصحافة والإعلام هذا العالم الذي يشهد قفزات سريعة وهائلة ومثيرة من المخترعات الحديثة والمذهلة إضافة إلى التطور المتواصل في النواحي النظرية والمناهج التطبيقية في عالم الصحافة كالاساليب الحديثة في الإخراج والتبويب واللغة الإعلامية وفي تناول المواضيع وأسلوب عرضها والاستخدامات المعقدة والمتطورة للعقول الالكترونية.. الخ

إن استمرار مثل هذه العزلة الإجبارية المفروضة بحكم الامر الواقع مدة طويلة أخرى سيؤدي بالتأكيد إلى تدهور كبير ومأساوي في المستوى العام للإعلاميين وللإعلام العراقي المعارض بوجه عام ، أما صحافة النظام والدولة العراقية بما في ذلك

الموظفين العراقيين الأبرياء العاملين فيها فهي الأخرى تتعرض إلى ذات العملية المدمرة من التخلف والعزلة أيضاً ولكن بسبب الحصار وليس بسبب ضعف الإمكانيات وقلتها كما هو حاصل في المعارضة، هذا إذا تجنبنا ذكر التخريب الداخلي والنفسي الذي يتعرض له الإنسان العراقي بما فيهم الموظفون الإعلاميون داخل العراق وعلاقاتهم الإنسانية والثقافية بالآخرين وبالعالم الخارجي وأخيراً لعلنا نستطيع التكهن ـ وهذا أمر محزن حقاً ـ أن عدداً غير قليل من الإعلاميين والصحفيين العراقيين الموهوبين اللامعين ستخبو نجوميتهم الإعلامية وسيجدون أنفسهم مضطرين لترك هذه المهنة العزيزة عليهم وتوديعها بسبب الحجم الهائل من الارتباك والتقهقر والخراب المتراكم في عوالم هذه المهنة الإبداعية الراقية.

ملحق الفصل الخامس

هذه القائمة غير حصرية بأسماء الصحف والمجلات والدوريات التابعة للمعارضة العراقية والتي تصدر في أماكن مختلفة من العالم، ويجد القارئ في هذه القائمة أسماء بعض الصحف التي (توقفت) عن الصدور ندرجها هنا للتذكير بوجودها، كما نشير أن بعض هذه الصحف قد صدر منها عددان أو ثلاثة ثم (توقفت) لأسباب غير معروفة

	اسم الجريدة	اسم الجهة التي تصدرها
١	الاشتراكي	الحزب الاشتراكي العراقي
٢	الاعتصام	الدعوة الإسلامية
٣.	الاتحاد	الاتحاد الوطني الكردستاني
٤.	بابا كركر	الحركة الإسلامية لتركمان العراق
٥.	بهرة	الحركة الآشورية
٦	بيت النهرين	الحركة الآشورية
٧	الدليل	الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق
٨.	البديل الإسلامي	جماعة جند الإمام
٩.	الدستورية	الحركة الملكية الدستورية
١٠	الموقف	حزب الدعوة الإسلامية
١١	الشهيد	منظمة العمل الإسلامي
١٢	الشعلة	الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (توقفت)
١٣.	نداء الشغيلة	الحركة الاشتراكية العربية (توقفت)
١٤	الغد الديمقراطي	اتحاد الديمقراطيين العراقيين المرحوم صالح دكلة

١٥ العراق الديمقراطي..........................اتحاد الديمقراطيين

١٦ المتحد الديمقراطي...... مصطفى جمال الدين، وهاني الفكيكي (توقفت)

١٧ الرافدين...............................مكتب شؤون العراق

١٨ صوت الجماهير...................حزب البعث العربي الاشتراكي

١٩ نداء الوطن...

٢٠. طريق الشعب......................الحزب الشيوعي العراقي

٢١. الشمس ....حسن العلوي (توقفت)

٢٢ ١٤/تموز حركة ١٤ تموز أبو علي درعا (توقفت)

٢٣. الثورة العراقية ....قيادة الثورة العراقية اللواء حسن النقيب (توقفت)

٢٤. نداء الرافدين........................المجلس الإسلامي الأعلى

٢٥. بغداد...................................الوفاق الوطن

٢٦ الوفاق..................................الوفاق الديمقراطي

٢٧ الوفاق الإسلامي.......................حركة الوفاق الإسلامي

٢٨ العمل الإسلامي........................منظمة العمل الإسلامي

٢٩ العراق الحر...................................سعد صالح جبر

٣٠ التيار الجديد...........................سعد صالح جبر (توقفت)

٣١. الوطن ....لجنة التنسيق القومي الديمقراطي

٣٢. مجلة الثقافة الجديدة.......... الحزب الشيوعي العراقي

٣٣. المؤتمر ....المؤتمر الوطني العراقي

٣٤. التخطي ....تصدر عن دعاة المراجعة الوطنية في العراق

٣٥. صوت الإنسان .... الجمعية العراقية لحقوق الإنسان

٣٦. الشهادة ....المجلس الإسلامي الأعلى

٣٧. مجلة طقوس.................................أسعد الجبوري
٣٨. الشرارة .... الاتحاد الوطني الكردستاني
٣٩. راية الحرية   الحزب الاشتراكي الكردستاني
٤٠. خه بات/ النضال   الحزب الديمقراطي الكردستاني

كانت هذه القائمة الطويلة هي أسماء معظم الصحف والمجلات والدوريات التي تصدرها المعارضة العراقية والسؤال المطروح هنا هل إن وجود هذا العدد الكبير من الصحف الناطقة باسم المعارضة (المظلومة ــ المطاردة ــ المضطهدة) هو وضع طبيعي اعتيادي ؟ وهل هناك في العالم حركة معارضة تملك أكثر من أربعين صحيفة ومجلة غير المعارضة العراقية؟

إن اختلاف الرأي وتعدد أشكال التعبير وتباين المواقف ووجهات النظر على الصعيد السياسي هو أمر متوقع وضروري ومفيد في المجتمع وكذلك الاختلافات العقائدية والفكرية والطبقية، غير أن ما هو قائم في الوضع الإعلامي للمعارضة العراقية أمر مختلف تماماً ومفجع، فلو أردنا أن نمثل كل تيار أو عنوان من العناوين الموجودة أو التي يمكن أن توجد في المجتمع العراقي بجريدة في المجال السياسي أو الطبقي أو القومي أو الديني وهذا أمر غير ملزم وغير مطلوب في ظروف النضال والمعارضة فإننا سوف نجد أن عدد الصحف الصادرة عن المعارضة العراقية يفوق عدد الطبقات والأديان والمذاهب والقوميات والملل والأحزاب والتيارات الموجودة في المجتمع العراقي بكل أشكالها وتوزعاتها.

أليس هذا مؤشراً قطعياً على وجود حالة مرضيّة حادة من الانقسامات والانشقاقات والتشرذم والخلافات اللاموضوعية المستحكمة في حركة المعارضة العراقية وهي تعيش في ظروف الغربة والتشرّد والاضطهاد ؟

وإدا علمنا أن الكثير من هذه الصحف قد صدرت كنتيجة لحالة انشـــقاقية حدثت في حزب من الأحزاب أو تنظيم من التنظيمات فإن هذا الأمر بحد ذاته يدل على أن صدور مثل هذه الصحف والجرائد لم يكن ناتجا عن ضرورة تاريخيـــة أو موضوعية مسوغة ولاعن حاجة سياسية فعلية وحقيقية بل لابد وأن تكون هنـــاك أسباب أخرى ربما أشرنا لبعضها في متن هذا البحث الخاص بصحف المعارضـــة وخطها الإعلامي. ولا يسعنا هنا غير أن نقول: كان الله في عون تلك البلاد الـتي ستحكمها مثل هذه المعارضة المفتتة ...!

الفصل السادس

محنة السفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين مع المعارضة العراقية

يقول المثل العربي الشهير (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) [1] ومعنى المثل معروف ومفهوم للجميع، وهو هنا ينطبق على وضع المعارضة العراقية في الخارج بنظر العراقيين الذين لم يعرفوها و لم يختبروها و لم يقتربوا منها و لم يطلعوا على أوضاعها الداخلية وحقيقة إمكانياتها وأسلوب عملها والعقلية السائدة بين أطرافها وفي صفوفها أو عن منهجها في التفكير والسلوك، وهو الأمر الذي يتسبب في أكثر الأحيان عن أخطاء في التقدير يؤدي إلى تورط عدد من الوطنيين العراقيين المخلصين المتحمسين من أصحاب المناصب والمراكز الكبيرة والهامة في الدولة الذين يخدعون بها فيتحولون إلى ضحايا أبرياء يدفعون ثمنا غاليا لا يمكنهم تعويضه بعد ذلك عندما يتركون وظائفهم ومناصبهم وينحازون إليها ويصطفون إلى جانبها أو يعلنون عن علاقتهم بها...فالمعارضة في فترة سابقة ربما كانت تحظى بسمعة مرموقة وبريق لامع يمكن أن يوهم ويخدع من لم يختبرها أو يتعرف عليها...فهي كالسراب تماما يحسبها الظمآن ماءا حتى إذا اقترب منها وفتش

---

١ – هذا المثل هو من الأمثال العربية الفصيحة، ويستطيع القارئ أن يجده في كتاب مجمع الأمثال للميداني في المجلد الأول (ص ١٢٥) في الباب الثالث فيما أوله تاء، تحقيق محي الدين عبد الحميد.

فيها لم يفز منها بطائل وهذا الأمر هو تماماً وباختصار ما حصل ويحصل لعدد من السفراء العراقيين الذين كانوا على رأس عملهم في عواصم مختلفة من العالم، وهو ما حصل لعدد من الموظفين والمسؤولين الكبار من ذوي المناصب الإدارية والحكومية الهامة، إضافة إلى عدد من الضباط والقادة العسكريين الذين كانوا يحتلون مواقع ومناصب حيوية في القوات المسلحة العراقية ويحظون باحترام وطاعة ومحبة ضباطهم وجنودهم والوحدات المرتبطة بهم...ولسنا بحاجة لتعداد أسماء أولئك وشخصياتهم ومواقعهم التي كانوا يشغلونها فهم معروفون ومشهورون خصوصاً بعد أن تحول أكثرهم إلى ضحايا تضرب بهم الأمثال ويستشهد بمعاناتهم حين الحديث عن غدر المعارضة العراقية وسلوكها المتسم بالعقوق والتنكر للعهود، فعلى الرغم من التباين والاختلاف في الظروف والتفاصيل الجزئية التي رافقت وأدت إلى ترك هؤلاء للمنصب والوظيفة التي كانوا يشغلونها في الهيكل الإداري أو العسكري للدولة العراقية إلا أنهم جميعاً "تقريباً" قد تعرضوا إلى عملية تحريض واستثارة حماسية مارستها المعارضة العراقية معهم بشكل أو بآخر خصوصاً بعد حرب الكويت ثم تبين فيما بعد أنها كانت أقرب إلى الخديعة والتوريط من حيث نتائجها المستخلصة ومحصلتها النهائية بعد أن انعكست عليهم وعلى عوائلهم وأشخاصهم ومستقبلهم ونمط حياتهم بالخيبة والفشل والقنوط حتى بدت بعد مرور الأيام والسنين وكأنها عملية احتيال لا أخلاقية.

فقد مارست أطراف من المعارضة العراقية مع هؤلاء التشجيع والتحريض مستخدمة الرسائل والصداقات الشخصية والهواتف المباشرة والقرابة الشخصية والوساطات غير المباشرة والمعلومات الوهمية الكاذبة المقرونة بالوعود والعهود الكبيرة، إضافة إلى إثارة النخوة والحماس الوطني لديهم بالبيانات والنداءات العامة من أجل إقناعهم ودفعهم لترك وظائفهم والتمرد على الأوامر الحكومية وإعلان استقالاتهم أمام العالم والالتحاق علناً بالمعارضة العراقية...

وسواء أكان ذلك التحريض الذي مارسته أطراف المعارضة العراقية قد جاء بوحي من أوامر وتعليمات دولية خارجية، أو بوحي من الظروف الذاتية المضطربة المتقلبة التي كانت سائدة خلال حرب الكويت وما بعدها أو بوحي من المصالح

والغايات المادية والمكاسب المالية التي كانت بعض الأطراف في المعارضة تسعى لتحقيقها فإن النتيجة هي واحدة في كل الأحوال، وذلك أن تحريض أولئك السفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين ودفعهم للتمرد وترك وظائفهم ومناصبهم لم يكن جزءاً من خطة متكاملة مدروسة متفق عليها لتغيير النظام، أو لإيجاد الحل البديل بقدر ما هو عمل يستهدف إرضاء هذه الدولة أو تلك والظهور أمام المسؤولين فيها بمظهر من يمتلك أنصاراً وأتباعاً من ذوي المناصب الهامّة في داخل العراق..

وقد جرت في هذا الشأن حوادث وروايات غريبة تضم بعض الأسرار المثيرة ما زال أصحابها أو ضحاياها يمتنعون عن كشفها أو نشرها حتى اليوم ولا نجد أن من حقنا كشفها، ولو أن الأمر قد اقتصر على هذا المستوى من الإساءة والتوريط فربما كان الوضع محمولاً بل إن ما تبين فيما بعد أن قصة كل واحد (تقريباً) من أولئك الأبرياء من ذوي المراكز والمناصب والأسماء المعروفة كانت تمثل – ودون أن يعلم– صفقة تجارية مجزية الربح والثمن، فقد بيعت تلك المواقف حتى قبل انفكاك أصحابها أحياناً فيأتي إعلان التمرد والانفكاك دليلاً على مصداقية الوعود والتبليغ المسبق بما سيحصل...

وبعد إعلان الاستقالة والانفكاك عن الوظيفة والمنصب تبدأ المسافة تتسع وتكبر بين حجم الوعود المقطوعة لذلك المسؤول أو الموظف وبين حقيقة الالتزام والاهتمام الفعلي والواقعي به وبعائلته وحجم العمل الوطني المكلف به...

على أن ملامح الخيبة ومرتسمات الفجيعة تبدأ بالظهور عندما يكتشف ذلك الموظف أو الإداري أو المسؤول العسكري أن استقالته وتمرده وتركه للمنصب والوظيفة هو بحد ذاته صفقة متّفق عليها بين المعارضة واحدى الجهات الأجنبية وليس وسيلة أو حلقة أو جزءاً من مخطط متكامل يستهدف إجراء التغيير في البلاد.

وشيئاً فشيئاً تتبخر الآمال والوعود وتختفي دون عودة مواثيق الشرف الشفهية التي اتُّفق عليها خلال التحريض على الاستقالة...

وهكذا وبالتدريج وجد أكثر هؤلاء أنفسهم عالة على غيرهم، وعليهم أن يبدأوا بتدبير أمورهم الإدارية والشخصية والعائلية بما فيها الأمور البسيطة والضرورية في حياتهم اليومية مما أوجب عليهم الانخراط بسلسلة طويلة من المراجعات المعقدة والمملة والمهينة لإنجاز متعلقات حياتهم اليومية

ولما كان هؤلاء قبل التحاقهم بالمعارضة يحتلون وظائف كبيرة ويشغلون مناصب بارزة ومرموقة في دولة ثرية وجريئة تدعم موظفيها الرسميين وتغدق عليهم الامتيازات الاستثنائية، لذلك فقد كانوا يعيشون قبل انفكاكهم أو فرارهم من العراق، وضعاً اقتصادياً واجتماعياً ووظيفياً لائقاً جداً بل ممتازاً، ولهذا كان وقع الصدمة والفجيعة عليهم صاعقاً ومؤذياً وقاسياً ومريراً ..خصوصاً عندما وجدوا أنفسهم بحاجة لمن يتفقد شؤونهم ويقيلهم من عثرتهم ويساعدهم في تدبير أبسط احتياجاتهم الضرورية

ولم تكن تخفى عنهم مظاهر الضجر والتذمر والنفور التي صار يبديها بعد فترة قصيرة أولئك الأشخاص الذين كلّفوا بتفقد أمورهم وشؤونهم وتلبية احتياجاتهم الحياتية والمعاشية والإجرائية والمادية، إضافة إلى الحيرة والاشكالات الإجرائية والقانونية والروتينية التي كانت تتنازعهم عن تحديد مكان الإقامة الثابت والنهائي في مسيرة حياتهم

وحين هدأت عاصفة الضجّة الإعلامية وانتهى الانشغال بالمقابلات الصحفية والدعوات ــ التي كانت المعارضة بحاجة إليها من أجل الوجاهة ــ لم يجدوا من يشاركهم مشاعر الغربة الممضة أو يخفف عنهم التوتر النفسي والحيرة والشعور بالضيق والتأزم الذي ولّده لديهم ولدى عوائلهم الانقطاع المفاجئ في وتيرة حياتهم المستقرة السابقة والتحوّل الحاد في نظام ومستوى معيشتهم وعلاقاتهم خصوصاً بعد انفضاض وتفرّق أطراف المعارضة واتباعها عنهم

وللإنصاف لابد لنا من الإشارة إن بعض أولئك لم يترك الوظيفة والمنصب الذي كان فيه نتيجة اتصال المعارضة ومراسلتها معه، بل كان تركه للوظيفة موقفاً وطنياً ذاتياً نابعاً من فورة الحماس والنخوة الوطنية إزاء ما أفرزته الحرب خصوصاً حرب الكويت وأخبارها المصورة من أوضاع مأساوية ولا إنسانية تعرض لها

العراق وجيشه الوطني، إلا أنهم فجعوا بعد ترك وظائفهم بحالة التشتت المريع التي كانت تعيشها المعارضة العراقية في الخارج وانقسامها إلى كتل متناحرة وسرعان ما وجدوا أنفسهم في فترة قصيرة مجبرين للدخول في الصراع السخيف القائم بين الدكاكين السياسية الصغيرة داخل المعارضة العراقية لأسباب وأهداف وغايات تافهة لا علاقة لها بمخاطر الإعصار الدموي المدمر الذي كان يجتاح البلاد بأكملها.

كذلك فوجئوا وصدموا بأسلوب وطريقة القرارات التي تتخذها أطراف المعارضة بحق أتباعها والملتزمين بتنظيمها والتي تسود فيها الروح الانفعالية والمزاجية والانتقائية والمحاباة وعدم الثبات أو الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية والإدارية والقانونية، ونتيجة لذلك فقد بدأ الخوف يتسرب إلى نفوسهم بعد أن تيقنوا أن أهم القرارات المتعلقة بمصائرهم ومصائر عوائلهم يمكن أن تلغى أو تستبدل أو تتغير بسبب أي خلاف شخصي طارئ أو موقف انفعالي آني أو وشاية كيدية كاذبة من أحد الخصوم الشخصيين ربما يقتنع بها قائد التنظيم أو الكتلة أو الحزب الذي يأويهم

وفي هذا الإطار وعلى ضوء الوقائع العملية فإنه يمكننا القول بأن أخلاقيات الدول والحكومات المتعاطفة مع المعارضة هي وحدها التي شكّلت الضمانة الأخلاقية والإنسانية والمعاشية التي حافظت على كرامة بعض أولئك الموظفين العراقيين الكبار الذين التجأوا إلى المعارضة، وأبعدت عنهم الإذلال والعوز والجوع والسقوط الذي كان ينتظرهم بكل تأكيد على يد أصدقائهم الذين زيّنوا لهم الجنة الموعودة التي تنتظرهم في ظل المعارضة بعد إعلانهم التمرد على سلطة الدولة، هؤلاء الأصدقاء الذين تحولوا خلال فترة ليست طويلة إلى خصوم شخصيين بسبب خلافات وتوترات ومشاجرات شخصية ثانوية كانت تعززها المشاكل اليومية الناتجة عن الفراغ والضياع والنقاشات البيزنطية المتواصلة اللامجدية وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن مصير أولئك السفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين وبالذات مصادر عيشهم وشؤونهم الإدارية الرسمية والاعتبارية لو بقيت بيد أطراف المعارضة التي التجأوا إليها لواجهوا مصيراً صعباً للغاية ولألقي ببعضهم مع عوائلهم

على قارعة الطريق في المدن الغربية البعيدة..! وربما نكل بالبعض منهم تنكيلا قاسيا لا تشفع لهم فيه مواقفهم وتضحياتهم، خصوصا وإن تهمة العمالة للنظام العراقي جاهزة لتشهر في وجه أي منهم إذا تمادى في تحدي ومشاكسة قيادة هذا الطرف أو ذاك في المعارضة.[1]

وعندما بان الخلل في علاقة أكثر أولئك السفراء والموظفين الكبار والعسكريين مع المعارضة العراقية وظهرت بوادر تخلي المعارضة عنهم وعزوفها عن الوفاء بالتزاماتها الكاملة تجاههم بدأ هؤلاء يتعرضون للمساومة والإغراءات من قبل أجهزة المخابرات الدولية في بلدان مختلفة من العالم وبأساليب ووسائل متنوعة بعضها مباشر والآخر غير مباشر طمعا في الوصول إلى أسرار الدولة العراقية واستجرار ما لديهم من خبرة ومعلومات خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العراق كان قبل كارثة حرب الكويت أشبه بالصندوق المغلق الغامض على الآخرين بما في ذلك مخابرات الدول الكبرى بسبب السياسة الصارمة والإعدامات المتواصلة دون هوادة والمنفذة دون تهاون أو رحمة أو تردد منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين بحق كل من له علاقة بجهات أجنبية أو شبهة بالجاسوسية في العراق مما أدى كما يبدو لإبادة معظم أنساق وعناصر شبكات التجسس داخل العراق ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ الإعدام بجميع أعضاء المحفل الماسوني في العراق في منتصف السبعينات وبعدد غير قليل من المنتمين للمذهب البهائي وغيرهم...الخ.

---

١ ــ وإذا أردنا أن نستذكر أسماء بعض الذين عاشوا مثل هذه المعاناة مع المعارضة العراقية، فبإمكاننا أن نستشهد ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ بأسماء العديد من السياسيين والقادة المعروفين ومن أولئك السيد اللواء حسن النقيب نائب رئيس هيئة الأركان الأسبق وسفير العراق السابق في السويد والسيد صلاح عمر العلي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير سابق ، والسيد ارشد توفيق سفير العراق السابق في اسبانيا والسيد صفاء الفلكي سفير العراق السابق في هولندا والسيد حامد الجبوري وزير وسفير سابق وعدد آخر من السفراء والقناصل والوزراء المفوضين والسكرتارين والمحاسبين في السفارات العراقية المختلفة.. كذلك يمكننا أن نستشهد بالفريق الركن نزار الخزرجي رئيس الأركان السابق والفريق مهدي الدليمي واللواء وفيق السامرائي واللواء عدنان محمد نوري والعميد توفيق الياسري والعميد فارس حسين والعقيد محمد علي المحنا وغيرهم كثيرون جدا بالإضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الشعب ورؤساء العشائر والشخصيات البارزة في المجتمع العراقي.

ومما لاشك فيه فإن تلك السياسة الصارمة التي اتبعتها السلطة والمترافقة بالحماس والتسرع لم تكن تخلو من أخطاء فادحة واكبت تنفيذها وأدت إلى سقوط عدد من الأبرياء العراقيين الذين أدرجوا ضمن ذلك السياق..

وفيما يتعلق بالسفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين فقد استغلت المخابرات الدولية ظروفهم وأوضاعهم الشخصية المادية والإدارية الصعبة من أجل الضغط عليهم والمساومة معهم خصوصا أولئك الذين لم ينقلوا معهم أموالا كافية للخارج و لم يأخذوا احتياطاتهم اللازمة لمواجهة الظروف الحياتية الجديدة الصعبة والمتوقعة في الغربة بعد ترك الوظيفة معلقين الآمال العريضة على ما سيلقونه من رعاية ومساعدة واهتمام من المعارضة العراقية – الكفوءة والمنظمة – كما كانوا يظنون، وبحدود ما نعلم فقد رفض أكثرهم مثل تلك العروض الكبيرة والمغرية التي قدمتها لهم الاستخبارات الدولية رغم أوضاعهم المالية الصعبة.. لكن البعض الآخر ربما وافق على العمل مع أجهزة المخابرات الدولية تحت ضغوط الوضع المادي والإداري والعائلي وظروف الخيبة والفجيعة والخوف من المستقبل خصوصا وأن بعض الأمور والإجراءات الحياتية الضرورية لا يمكن حلها أو تعويضها بالمال حتى حين توفر المال اللازم، مثل الإقامة ووثائق السفر القانونية وموافقات الدول على الانتقال والسفر والتحرك ووثائق الدراسة والمبرزات اللازمة في الجامعات والدوائر الرسمية وغيرها.

وعلى العموم فقد تقزمت أحلام أولئك السفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين وتقلص دورهم وبهت بريق شخصياتهم القيادية اللامعة وتوقف عطاؤهم والأدهى من كل ذلك أن مشاعر وعواطف قيادات المعارضة المخضرمة في الخارج قد تحولت باللاشعور نحو بغضهم ومعاداتهم ومخاصمتهم بينما هم في الأساس من أصدقائهم وأصحابهم وأقربائهم الذين راودوهم على الخروج والتمرد والثورة في البداية ..كما تنامى ضدهم داخل المعارضة في أكثر البلدان الشعور بالغيرة والمنافسة ربما بسبب ثقافتهم واطلاعهم وشهرتهم وخبرتهم الإدارية والمسلكية العالية التي كانوا قد اكتسبوها خلال عملهم في

الدولة وهذا ما يفسر قرارات الفصل والطرد والإبعاد التي صدرت من أطـــــراف المعارضة بحق الأكثرية منهم فيما بعد بحجج وأسباب مختلفة أخرى.

وهكذا فقد تبدلت مشاعر الاعتزاز والألفة والمودة والثقة بهم ليحـــل محلــها مشاعر الغيرة والمنافسة والبغض والاستهانة والرغبة في التقليل من شأنهم حتى وصل الوضع في بعض الأحيان حد التشكيك بإخلاصهم ووطنيتــهم، لذلك تضـــاءل الاهتمام بهم وضعف الركون إليهم في الاستشارات الجدية أو الالتفات لآرائـــهم واقتراحاتـــهم وقد اكتشف هؤلاء بعد فترة من الوقت أنهم أشبه ما يكونـــون في عزلة متعمدة لا يجدون بين أيديهم عملا جديا مفيدا يكلفون به أو ينجزونه وحتى الذين كلفتـــهم المعارضة ببعض الأعمال والواجبات التنظيميـــة أو الإداريـــة أو الإعلامية فإن تلك الواجبات كانت تبدو لهم مضحكة أو ربما بسيطة إلى حـــد التفاهة إذ كانوا سابقا يأمرون تابعيهم أو موظفيهم الصغار للقيام بما هـــو أهـــم وأخطر منها، ومهما يكن من أمر فقد تحولت تلك العملية الكبيرة من التمـــردات الجريئة التي أقدم عليها هذا العدد الكبير من السفراء والموظفين الكبار والعسكريين القياديين إلى ما يشبه الورطة أو المحنة لمعظم الذين نفذوها وقاموا بـــها ليس ندمـا على ما خسروه من مناصب أو امتيازات بل بسبب الفجيعة المرة التي صدمتـــهم بـــها الأوضاع العامة التي تعيشها المعارضة وكلما مر وقت أطول بدا أمام أعينهم وفي أعماق قناعاتـــهم أن ذلك العمل الجريء الذي أقدموا على تنفيذه في تلـــك الظروف الخطيرة المضطربة هو أشبه بالقفزة البهلوانية الحماسية غير الضروريـــة أو التي جاءت في غير وقتها ومكانها أو على الأقل ليست ذات جدوى أو فعالية كما كانوا يأملون منها.

إن مثل هذا الإحساس المرير هو ما يمكن أن يولد ويخلق لديهم وفي أعمـــاق نفوسهم ونفوس عوائلهم الشعور المختلط والمزدوج بين الفخر والمباهاة بـــالجرأة والشجاعة والكبرياء والاعتزاز بالحماس الوطني من جهة وبين الحـــزن والحـــيرة والفجيعة والضياع من جهة أخرى خصوصا بعد أن تكشفت لهم أن تلك التضحية الكبيرة التي قدموها والتي كانت تعني بالنسبة لحياتـــهم المجازفة بل المقامرة بالماضي والحاضر والمستقبل، ليست أكثر من ورقة استغلها أو استعملها هذا الطرف أو ذاك

لتعزيز مكانته المانية والمعلوماتية لدى هذه الدولة أو تلك... لقد تركوا وحدهم في أغلب الأحيان يعانون ويعالجون همومهم الذاتية والشخصية والعائليـــة والماليـــة ويتمزقون حزنا وألما وغربة

غير أن من الإنصاف والموضوعية أن نذكر بأن حديثنا هـــذا لا يمكـــن أن يسحب أو يطبق على جميع الذين تركوا وظائفهم والتحقوا بالمعارضة لأنهـــم لم يكونوا جميعا على مرتبة أو نسق أو مستوى واحد من الالتزام الأخلاقي والمسلكي والوطني، إذ أن بعضهم لم يكن يستحق هذا الوصف الذي أدرجنـــاه في هـــذه السطور والصفحات، فربما كان بينهم ــ وهم قلة ــ من استغل اصطفافه مـــع المعارضة خلال تلك الظروف الصعبة والأوضاع المضطربة ليتخلص من عقوبـــات مسلكية محتملة بحقه بسبب ارتكابات ومخالفات مالية أو تجارية أو إدارية دات طابع جنائي ربما يتعلق بالشرف المسلكي كانت الدولة قيد النظر فيها في تلك الفترة

أما الضباط والعسكريون ذوو الرتب المختلفة الذين التحقوا بصفوف المعارضة في فترات متباينة فإن أكثر ما يؤلمهم ليس غياب الواجبات والمهمات الهادفـــة في العمل اليومي الذي يشغلهم ويملأ حياتـــهم كرجال اعتادوا علـــى الانضبـــاط والتنظيم الصارم للزمن والوقت والحياة اليومية وليس الإهمال أو التفريط بخبراتـــهم العسكرية والعلمية والتنظيمية بل إصرار الآخرين من مسؤولين أو أطراف أو دول للتعامل معهم كمخبرين ويحاولون إجبارهم بأساليب مختلفة مباشرة وغير مباشـــرة للتحدث عن أسرار الجيش العراقي الذي نشأوا في صفوفه وتربوا داخل كيانـــه وأحبوه واعتزوا به، تلك الأسرار والمعلومات التي لم تكن تطلب منهم من أجـــل الإعداد لثورة أو لاستكمال خطة من أجل تصحيح الأوضاع في البلاد وإنقـــاذ الشعب العراقي الذي عانى الكثير من الحروب والأزمات الخانقة بقدر ما كـــانت تطلب منهم تلبية لرغبات بعض الجهات الأمنية في بعض الدول الأجنبية، كان ذلك يؤلمهم ويحزنهم ويوقعهم في حيرة وتردد ويثير في نفوسهم الشعور بالإذلال وتأنيب الضمير والندم الخفي ورغم رفض الأكثرية منهم لتلك العلاقة الاستخبارية إلا أن البعض الآخر ولعلهم القلة القليلة ربما وافقوا على تقديم ما يعرفونه من معلومات وأسرار معتقدين أنهم بذلك يضفون على شخصياتـــهم شيئا من الأهميـــة عنـــد

الآخرين أو ينالون الحظوة لدى الجهات الأجنبية التي تلح على معرفة ومتابعة تلك الأسرار الخاصة بالعراق لغاياتها الخاصة وكان يجب أن يدركوا أن الذين يفرطـون بأسرار جيش بلادهم التي أؤتمنوا عليها إنما يسيئون إلى أنفسهم وإلى مستقبلهم قبل أن يسيئوا إلى الجيش والوطن لأن ذلك العمل يجعلهم موضع احتقار واستصغار في نظر الآخرين حتى الذين يستجرون منهم تلك المعلومات والأسرار

ولعل هذه النهاية التعيسة والمخزنة التي وصلت إليها الأوضاع في المعارضـة العراقية هي النتيجة الطبيعية والسبب الأساسي لذلك الخلط الحاصل في أذهان كثير من المعارضين العراقيين بين مفهومين مختلفين متعاكسين (المعارضة الوطنية والخيانة الوطنية) إن الوطن والشعب لا يمكن أن يغفر لمن فرط بالثوابت الوطنية وأساء متعمدا لأسرار البلاد واقتصادها ..وفي هذا الموضوع بالذات وفي الظروف الراهنة المحزنة والمخزية التي يعيشها جميع العراقيين الآن في الخارج فإن كلا مـن النظـام والمعارضة العراقية مسؤولان عن خلق الظروف التي أدت للوصول إلى هذا التردي وهذه الإساءات التي يرتكبـها البعض بحق العراق العزيز

فهروب العراقي من بلاده بسبب الضغط والخوف والحروب والموت المنتشر في كل مكان بلا سبب ولألف سبب في ذات الوقت ثم الإهمال والعـوز والحاجـة والظروف المعيشية التي تحيط العراقي في الخارج هما اللذان يقودان إلى مثل تلـك الإرتكابات والإساءات بحق الشعب والبلاد

إن المعارضة الوطنية بكل أشكالها السياسية والعسكرية السـلمية منـها أو المسلحة تعني أن المعارضين يسعون لبناء البلاد وفق منهج وأسلوب أفضل مما هـو عليه والنهوض بـها والحفاظ عليها وصيانتها وإقامة السلطة الأفضل بل السـلطة المثالية البديلة لذلك يتوجب أن يبقى السجل الذاتي للمعارض العراقي سجلا وطنيا ونظيفا خاليا من أية إساءة للوطن

لقد لبى كثير من العراقيين البيانات والنداءات التحريضية للتمرد والالتحـاق بالمعارضة وهي البيانات التي كانت المعارضة تطلقها بوسائل إعلامـها المختلفـة وبوسائل إعلام غيرها أيضا لتحريض الناس ضد النظام وإثارة الاضطراب والـتي تبيـن فيما بعد أنها لم تكن تعني أي شيء كما لم تكن جزءا من أية خطة شـاملة

كما أن التزام أطراف المعارضة العراقية بتطبيق الشعار الكتلوي الفئوي المقيت (من لم يكن داخلا في تنظيمنا فلا يجوز ولا يحق مساعدته مهما كانت حاجته أو حالته الإنسانية وتضحياته) والإصرار على تنفيذ هذا الشعار بكل شراسة ولا إنسانية، قد أبقى الغالبية العظمى من المعارضين العراقيين المضطهدين الفقراء وهم الأكثرية بلا معين ولا راع ولا مساعد رغم الملايين التي قدمتها الدول باسمهم لتعزيز صمودهم والتخفيف من معاناتهم.. وبناءا على مفهوم ذلك الشعار الفئوي فقد أصبح لزاما على المواطن العراقي المعارض والهارب من العراق والمشتت الفكر والنفس والخواطر والمسكون بالرعب والهواجس والخوف على مستقبله ومستقبل عائلته وأولاده، أن ينتمي أولا وهو في قمة التعاسة والعوز والمحنة إلى تنظيم كتلوي أو فئوي من تنظيمات المعارضة العراقية والذي لا يعدو في الغالب أن يكون دكانا من دكاكين الارتزاق كي تحل عليه الرحمة وينال الصدقة وإذا وافق وهو في تلك الظروف التعيسة على الانتماء إلى تنظيم تلك الكتلة أو الجبهة أو الفئة فإنه بذلك ينتمي إلى جهة لا يعرف شيئا عن اسمها أو أصدقائها أو ماضيها والأهم من ذلك أنه لا يعرف عن ارتباطاتها الخارجية شيئا، تلك الارتباطات التي لا يعلم إلا الله إلى أين تصل وإلى أين تمتد.

وإذا أردنا العودة للحديث عن محنة السفراء والموظفين الكبار والقادة العسكريين مع المعارضة فبإمكاننا القول باختصار واستنادا إلى النتائج والفوائد والعبرة النهائية المستخلصة أن بقاءهم في مناصبهم ومواقعهم في الدولة ربما كان أكثر فائدة للشعب وللوطن وللمعارضة ولهم أنفسهم ولعوائلهم وأولادهم، فلعلهم استطاعوا واستطاع بعضهم على الأقل القيام بأي دور مهما كان صغيرا وهامشيا داخل العراق أفضل مما هم فيهم الآن من ضياع وتشتت وهدر للخبرة بعد تفرقهم بين مدن اللجوء النائية وبلدان الغربة المقيتة يبددون بلا مقابل أثمن سنين العمر المشحونة بالخبرة والتجربة ويهدرون الوقت في المقاهي وجلسات الحديث بانتظار المجهول وهم في كل الأحوال مادة دسمة للمخابرات الدولية وأخيرا لعل هذا البحث وهذا التحليل سوف يغضب بعض القلة من القادة في المعارضة العراقية ويستثير بعض تابعيهم وكلاب حراستهم بل وربما أثار حنقهم وحقدهم...

إن هؤلاء استطاعوا وسط المأساة العراقية الدائمة أن يجمعوا المال بعد أن باعوا كل شيء (باعوا الأخضر واليابس) وباعوا الشرف الوطني وباعوا أسرار البلاد وباعوا أصدقاءهم من ذوي المناصب الكبيرة وخدعوهم وبذلك احتلوا مقعدا مريحا ووثيرا وحصلوا وهم في المعارضة المترفة المدللة على ما لم يكونوا يحلمون به من مكاسب وأرباح وثروات وامتيازات في يوم من الأيام... لقد ابتسم لهم الحظ وربحوا جائزة اليانصيب الكبرى في السحب الذي جرى فوق جثث العراقيين وجوعهم وموت أطفالهم وتشريد كبار الموظفين والقادة العسكريين المخلصين.

الفصل السابع

الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والتعددية

هو الحل الأمثل

لأزمة الحكم والمعارضة في العراق

القسم الأول: الأسباب التاريخية للنزعة الفردية والعنف الدموي في سلوك الفرد العراقي المعاصر

القسم الثاني. السلطة والمعارضة ترفضان:

الانتقال السلمي إلى الديمقراطية

الفصل السابع

القسم الأول

الاسباب التاريخية للنزعة الفردية والعنف الدموي في سلوك الفرد العراقي المعاصر

قبل التفكير بطرح أي مشروع للخلاص الوطني والخروج من المأزق السياسي والاجتماعي وأزمة السلطة والحكم والمعارضة في البلاد،فإنه يتوجب أن نتعرف على طبيعة البنية النفسية والسلوكية والفكرية والطبائع المميزة للفرد العراقي في الظروف الراهنة، والتدقيق في الجذور التاريخية لثقافته وآرائه ونزعاته بتشخيص محايد بعيد عن التجني والإنفعال وبعيد عن العنجهية القومية أو الانبهار والتباهي الوطني في ذات الوقت لأننا لابد أن ننطلق من معطيات وأبعاد صحيحة للوصول إلى تحديد معلم أي حل من الحلول الواقعية المناسبة لظروف الوضع الراهن.

فإذا نحن دققنا في سلوك الفرد العراقي وبيته النفسية الإجتماعية بعمق وصراحة وموضوعية صارمة وفتشنا بين الصفات والمزايا الايجابية الجيدة العديدة لهذه الشخصية الإشكالية، كالكرم والطيبة والشجاعة والجدية والقدرة الإستثنائية الفائقة على اتقان المهارات والفنون الحياتية الدقيقة والمعقدة والسرعة في تلقي الخبرة العالية في

الاختصاصات المهنية والعلمية والفكرية والثقافية، وكذلك الصلابة وقوة الإحتمال والتماسك الذاتي.. الخ، فسوف نجد بين تلك الصفات الجيدة والإيجابية صفتين سلبيتين بارزتين خطيرتين تلازمان وترافقان هذا الإنسان في سلوكه اليومي وثقافته الاجتماعية والسياسية وهما: صفة النزعة الفردية، وصفة القسوة والعنف الدموي. ومن المؤسف أن يكون حضور هاتين الصفتين قويا وطاغيا إلى الحد الذي يبدوان ويظهران فيه أكثر من أي من الصفات الجيدة العديدة الأخرى، حتى وكأنهما يطبعان سلوك هذا الفرد بطابعهما ويصبغانه بصبغتهما، وإذا أردنا وصف هاتين الصفتين السلبيتين بشيء من التفصيل فبإمكاننا أن نذكر ما يلي:

أولا النزعة الفردية

وهي تتمثل بمجموعة من المفردات التي نجدها ظاهرة في طباع الفرد العراقي وتصرفاته وسلوكه العام مثل التسرع في ردود الفعل، والتفرد عند اتخاذ القرارات في القضايا المصيرية، وميله لأسلوب المواجهة عند امتلاك عناصر ووسائل القوة القاهرة، مع حدة في الطبع وافتقاد المرونة وانعدام القدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين عند الإختلاف والتباين في الآراء والمواقف، والرغبة في إبراز مظاهر القوة والسطوة والعجرفة عند تحقيق النجاح والانتصار، كذلك سعيه في إظهار المبالغة في الكرم الفردي لتكريس قوة ومكانة الذات الفردية والشخصية.

ثانيا القسوة والعنف الدموي

وهي الصفة التي يمكن أن نطلقها تعويضا عن مجموعة من المفردات المتفرقة والمعاني والمدلولات السلوكية المختلفة التي تصادفنا في تصرفات الفرد العراقي اليومية بشكل عام فهو في الغالب حدي الطباع ميال للحزم، سريع الاستثارة شديد الغضب متطرف في ردود الفعل ثأري النزعة مع مبالغة في الاقتصاص ، يكره الحلول النصفية والمائعة والضعيفة، ويفضل الحسم في الوصول الى النتائج، واضح ومباشر في التعبير عن مطالبه، ولا يجيد المناورة، وهو مفاوض غير بارع في استحصال حقوقه بالطرق السلمية ولعله قصير النفس في الحوار والاقناع، شديد التطير تجاه التحدي أو مواقف الغدر والإستغفال الموجهة ضده، وفي هذه الحالة يكون الانتقام والعنف والاقتصاص الشرس والتنكيل المفرط واستعمال وسائل القوة هي أسرع وأفضل أشكال استرداد الحقوق

لديه دون النظر الى النتائج، ولعله لا يتبصر بالعواقب ولا يهتم كثيرا لحسابات المستقبل، وعند لجوئه لاستخدام العنف الدموي فإنه يجد لهذا التصرف في أعماق نفسه المتعالية مبرراته الأخلاقية وأعذاره ودوافعه كبديل تعويضي مكافئ عما لحق به من غدر واعتداء وتحديات تسيء لمكانته وسمعته وكيانه.

غير أننا لا بد لنا من الإشارة إلى أن هاتين الصفتين (أي النزعة الفردية وصفة القسوة والعنف الدموي) قد لحقتا بالانسان العراقي والتصقتا به كنتيجة للظروف الخارجة عن ذاته وإرادته وبسبب المجازر والأحداث الدموية المتواصلة على مدى قرون عديدة من تاريخه لذلك فهما ليستا ـــ في الغالب ـــ صفتين فطريتين في طبعه بل صفتان مكتسبتان دخيلتان عليه لكنهما طبعتا سلوكه العام بطابعهما ودخلتا في بنيته النفسية والروحية بالتدريج بسبب تواصل تطبيق المنهج الدموي للديكتاتوريات الحاكمة في العراق... فالنزعة الفردية التي تعني التفرد والميل لفرض الرأي الواحد وكذلك صفة العنف الدموي التي تعني القسوة وسفك الدماء، هما الصفتان البارزتان اللتان كانتا أكثر حضورا في التاريخ العراقي على مدى خمسين قرنا من الزمان إن لم يكن أكثر، لذلك فإن الفرد العراقي وفق هذه الوصوفات هو تربة خصبة ومناسبة لنمو وظهور صفات ومعالم الشخصية الدكتاتورية، ولعله لا يعي هذه الحقيقة ولا يدركها ولا يعترف بها وربما ينكرها ويستغربها ويستبعدها عن ذاته، لكنها تبدو مفروضة عليه عندما تبرز وتنعكس تلقائيا وعفويا وعلى نحو لا إرادي في سلوكه السياسي وتصرفاته الإجتماعية.. ولكي نكون واقعيين وموضوعيين ومنهجيين في تحليلنا فمن المفيد أن نسلط الضوء على الأسباب التاريخية لهذه الظاهرة، وهذا يتطلب بالتأكيد أن نلقي نظرة ولو سريعة على مجرى التاريخ الدموي للدكتاتوريات التي ظهرت في التاريخ العراقي وبصورة خاصة ديكتاتوريات العقيدة الواحدة التي حكمت في العراق منذ فجر التاريخ وحتى اليوم لنحدد موقعنا ومكاننا في هذا المسلسل المرعب بنظرة علمية شمولية واسعة وحتى نتعرف بصورة دقيقة وصحيحة على الحل الأمثل الذي نحتاج إليه (وليس أي حل سطحي وطارئ آخر) لكي نصل إلى حل نهائي ثابت يوقف تتابع الديكتاتوريات الحاكمة وتواصلها، ولكي لا يصبح الحل الذي نعمل من أجله وننادي به ونعتقد بصحته مجرد خطوة افتراضية خيالية قاصرة تضيع وسط درب طويل من

الديكتاتوريات الدموية التي كلما جاءت إحداها لعنت أختها التي سبقتها ثم تفوقت عليها ببحر الدم الذي تتركه وراءها، والأهم من ذلك كله لكي لا يتحول الحل الذي نطالب به الآن إلى دعوة تبشيرية لإقامة دكتاتورية فئوية جديدة ترضى عنها بعض الأطراف في المعارضة بينما يواصل الشعب حربه ضدها وبذلك نعود من جديد للدوران في ذات الحلقة المفرغة، والتاريخ العراقي الحديث والمعاصر زاخر بمثل هذه التجارب المفجعة وهذا النوع من المحاولات التي قادت إلى نفس النتيجة الديكتاتورية الدموية

لذلك سنحاول باختصار شديد ومكثف استعراض التاريخ الدموي لديكتاتوريات العقيدة الواحدة التي حكمت في العراق دون الدخول بالتفاصيل وسنترك للقارئ إمكانية متابعة جزئيات وتفاصيل مثل هذا الموضوع الخطير والمذهل في المراجع التاريخية بجهده الشخصي إذا أراد التأكد من صحة الحقائق ودقة الاستدلالات التي اعتمدنا عليها والتي دفعتنا إلى إصدار وسوق الأحكام التي يجدها في هذا البحث، وعلى العموم سوف نحاول أن نزود القارئ بواسطة هذا البحث (بمنظار) يستطيع أن يرى فيه خمسة آلاف سنة في أعماق التاريخ العراقي، وسوف يستطيع بواسطة هذا (المنظار) الاستراتيجي الشمولي المحايد التعرف بوضوح على تاريخ الديكتاتوريات العقائدية التي حكمت في العراق وما خلفته من آثار ومحطات دموية بقيت ندوبا وخدوشا سيئة وكريهة ليس على صفحة التاريخ العراقي فحسب بل في أعماق الذات العراقية وفي التكوين النفسي والسلوكي للإنسان العراقي الذي توارث انعكاساتها جيلا بعد جيل حتى وصلت لجيلنا المعاصر الذي يحمل الآن في طباعه صفة النزعة الفردية والعنف الدموي دون ذنب منه، وبذلك سيستطيع القارئ التعرف بسهولة وبدقة على الموقع الذي نقف نحن العراقيين جميعا فيه وسط هذا الشفق الدموي الأحمر الذي لا تبدو له نهاية حتى هذه الساعة ...

لقد حدثت في التاريخ العراقي الممتد من العصور السومرية الأولى وحتى اليوم موجات عديدة ومتعاقبة من الإرهاب الفكري العقائدي التي دامت لفترات زمنية طويلة ارتكزت أساسا على سطوة النظام الديكتاتوري الدموي وقد نفذت تلك

الموجات من الإرهاب الفكري العقائدي بأساليب مختلفة كما حملت تسميات متعددة ومناهج متباينة

ولعل بالإمكان التعرف على الديكتاتوريات التي قامت على الأساس العقائدي في تثبيت نفوذها وقوتها وجبروتها وتمييزها عن تلك التي كانت خالية من المضمون أو المحتوى العقائدي.

إن استعراضنا للتاريخ الدموي للإرهاب العقائدي يعطينا فكرة واضحة عن الحجم الهائل من الخراب والدمار والخسائر البشرية والاجتماعية والحضارية التي خلفها ذلك النوع من الإرهاب الذي نفذ في المجتمع العراقي بقوة السلاح وقوة السلطة القهرية الغاشمة على مدى قرون عديدة من التاريخ.

إن نظام ديكتاتورية العقيدة الواحدة قد تكرر ظهوره كثيرا في العراق وهو مازال ينعكس على حياتنا المعاصرة بشكل مباشر ويؤثر في وقائع الحياة ويصاحب المعاناة اليومية التي يشكو منها المواطن العراقي المعاصر خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين

كما إن تطبيق ديكتاتورية العقيدة الواحدة في العراق قد بدأ في مراحل سحيقة في القدم ولعل ذلك مرتبط بشيوع منهج العنف الدموي وتطبيقه المتواصل على نحو مبالغ فيه في مسيرة الحياة العراقية منذ عصور فجر السلالات في الألف الرابع قبل الميلاد

ففي العصور التاريخية السحيقة في القدم كان الحاكم فيها يدعي الألوهية ويتصرف على اعتباره هو الإله وفي فترة لاحقة سادت نظرية أخرى تقول أن الحاكم ليس هو الإله بل ظل الإله على الأرض وأنه الوسيط الذي ينفذ حكم الإله وإرادته وأوامره ورغباته، لذلك فالحكم الذي يقيمه الحاكم في هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها يستمد قدسيته وقوته التنفيذية من خلال تمثيله للآلهة ورغباتها وعلى ذلك فالديكتاتورية التي يقيمها الحاكم في البلاد والتي تمثل عقيدته الشخصية وأفكاره وآراءه وثقافته الحياتية -أي العقيدة الواحدة- كان يتوجب على البشر الإيمان بها وطاعتها وتنفيذ منهجها وأوامرها باعتبارها تمثل رغبة الآلهة وأوامرها وهكذا كان الحاكم يستحصل طاعة الرعية ويرغمهم على تنفيذ أوامره والالتزام بها بطريقة احتيالية من

خلال خلطه المتعمد بين عقيدته الذاتية ورغباته وأوامره الفردية وبين رغبات الآلهة وآرائها وأوامرها التي يتوجب على الناس إطاعتها واحترامها لذلك فديكتاتورية العقيدة الواحدة في العصور السومرية والأكادية والبابلية والآشورية كانت تأخذ قوتها من خلال اللبوس الإلهي الذي كانت تلبسه بل وتختفي وراءه.

أما القوة المادية التي طبقت ونفذت تلك الديكتاتوريات العقائدية للحاكم الفرد — ظل الإله على الأرض — فهي الجيوش المنظمة والقوة العسكرية المادية الملموسة في الواقع العملي وهي القوة التي كانت مستعدة أكثر من غيرها من قوى المجتمع لتنفيذ أهداف وخطط وإرادة الحاكم بقوة السلاح والتدمير والعنف الدموي وهي التي أجبرت المدن والشعوب والبلدان والآلاف من البشر للخضوع لها وهي التي كانت مسؤولة عن الحروب المتواصلة التي حدثت كثيرا بين مدن الحضارات الأولى في وادي الرافدين وتسببت في نشر الخراب والضحايا والموت وهكذا حول الحاكم الديكتاتور جميع الحروب والمعارك الدموية التي خطط لها وقادها ومارسها إلى معارك وكأنها تجري بين الآلهة وبذلك أوجد التبرير الأخلاقي والنفسي والعقائدي لممارسة ديكتاتورية العقيدة الواحدة التي هي عقيدته وقناعاته الشخصية التي يسعى لإجبار الناس على التسليم بها والخضوع لها وتعميمها على الدولة والشعب والمجتمع بأكمله

إن الجيوش المسلحة والمجهزة بالقوة التدميرية الواسعة والمزودة بوسائل التخريب والإبادة التي اجتاحت المدن والبلدان وقتلت أهلها وشردت سكانها وهجرت الأعداد الهائلة من البشر في كل الاتجاهات كانت تمثل الأذرع الهمجية لديكتاتوريات العقيدة الواحدة التي نشأت في وادي الرافدين

وربما أصبح بالإمكان القول أن تلك الديكتاتوريات الحاكمة قد استطاعت فيما بعد أن تطور مقولاتها العقائدية الساذجة وتحولها إلى أديان وشعائر تحمل بعض الطقوس والأحكام والاجتهادات الأكثر تعقيدا والتي توجب الالتزام بعدد من الفروض التفصيلية التي لا تخلو من أفكار وثقافة إنسانية تجاه الكون والطبيعة

كذلك فإن الإمبراطوريات التي حكمت في وادي الرافدين والتي جاءت من الخارج قد أقامت نظامها الديكتاتوري معتمدة على نظرياتها العقائدية الخاصة التي حكمت بها شعوب وادي الرافدين واستعبدتها بل سحقتها لقرون طويلة

أما بعد الفتح الإسلامي ودخول العراق تحت راية الإسلام فإن ديكتاتورية العقيدة الواحدة في المجتمع قد أخذت شكلا جديدا مختلفا وهو الشكل والمستوى الفئـوي في الحكم ضمن إطار وعقيدة الدين الواحد الشامل الذي ساد المجتمع بأكمله، حيـث أن تعاليم الإسلام وشريعته الأساسية أو نظريته العقائدية لا تقر ولا تعتمد ولا تشـجع المنهج الديكتاتوري لفرض العقيدة الواحدة، لأن الإسلام لم يعتمد مبـدأ الإرغـام والفرض والقهر أو الإكراه في نشر سلطته وتعاليمه وشريعته، وربما كانت الآية القرآنية العظيمة {لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي} من أبرز وأوضح النصوص الـتي تؤكد هذه المعاني بما لا يقبل الشك

وهكذا فقد ترك الإسلام مسألة الدخول فيه والالتزام بتعاليمه مرتبطة بالإقتنـاع الذاتي والإيمان الطوعي الفردي، وأكثر من ذلك فقد سمح لمن أراد أو رغـب بعـدم الدخول في الإسلام البقاء على دينه ومعتقداته في ظل الحكم الإسلامي مع تنفيذ بعض الالتزامات تجاه الدولة بسبب ما تفرضه مسؤولية الحماية والأمن والعيش المشترك مـن تبعات تتولاها الدولة في ظل الدين الجديد وهو الإسلام.

لذلك فإن الصيغ التطبيقية لدكتاتورية العقيدة الواحدة التي يمكـن أن نتلمـس مظاهرها وملامحها في ظل العهود الاسلامية المختلفة قد أخذت طابعا فئويا انشـقاقيا بعيدا عن تعاليم الإسلام نفذها المسلمون ذاتـهم ضد بعضهم البعض خصوصـا في الفترة التي أعقبت حكم الخلفاء الراشدين، ففي العصر الأموي كانت موجة الإرهاب والتنكيل والمطاردة والتصفيات الدموية التي مارسها الأمويون في العراق ضُد العلويين، وهم أتباع الإمام على بن أبي طالب (رض) قد أخذت طابعا فئويا، إذ أن الأمويين هم مسلمون لكنهم فئة في الإسلام كانت تضطهد العلويين الذين هم فئة من المسـلمين أيضا بواسطة القوة القهرية للدولة الأموية التي كانت تسعى لإرغامهم على الاقتنـاع ـــ عن طريق الإكراه والقهر ـــ بعقيدتها الواحدة التي كانت تتلخص بمعاداة علي بـن أبي طالب وبني هاشم ورأي الأمويين بمسائل الحكم والخلافة والمطالبة بدم عثمان، أما الذين لا يقتنعون بذلك فيتم سحقهم وإبادتـهم واضطهادهم، وقد شكل نشـاطهم الدائم وسعيهم الحثيث في اضطهاد العلويين إلى ظهور موجة من العنـف الدمـوي العقائدي قادها الأمويون على نحو شديد القسوة دامت حوالي قرن من الزمان تقريبـا

تعرض خلالها الآلاف من الناس في العراق للقتل والمطاردة والإبادة والخوف والرعب والتنكيل والإذلال والقسوة المتناهية خصوصا في فترة حكم الوالي الأموي على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي

وقد شمل الإرهاب والتعسف مختلف فئات الناس في العراق بما فيهم قراء القرآن والصحابة والأتقياء بسبب رأيهم أو قناعاتهم أو ميلهم لتأييد الخليفة علي بن أبي طالب (رض) أو أحد أبنائه من آل بيت الرسول فكان هذا الميل أو الرأي هو التهمة القاتلة التي كانت توجب العقاب والتنكيل، فلم يعاقب أولئك العلويون بتهمة الخروج على الإسلام أو التمرد عليه بل بسبب موقف ورأي فئوي فرضته ظروف الانشقاق في الصف الإسلامي ذاته.

ثم حدثت الموجة الثانية من ديكتاتورية العقيدة الواحدة في العراق ذات البعد الفئوي في ظل الإسلام عندما أسقط العباسيون الدولة الأموية وشنوا موجتهم الدموية الفئوية التصفوية الواسعة ضد الأمويين، وبالطبع فالعباسيون مسلمون لكنهم فئة من الإسلام والأمويون كذلك فئة في الإسلام وليسوا كل الإسلام غير أن الموجة الإرهابية الديكتاتورية التي شنها العباسيون كانت تستهدف إبادة جميع من كان يؤيد الأمويين ويدين بالولاء لهم أو كان قريبا منهم فحدث إرهاب وتصفيات مرعبة في هذا الإطار وسقط الآلاف من القتلى بينهم المذنب والبريء واستحال على أكثر الذين شملتهم تلك الموجة الإرهابية الدموية العقائدية إيجاد الملجأ الآمن أو نيل الأمان والسلامة لأن القتل في ظل ديكتاتورية العقيدة الواحدة هو قتل على الهوية وليس عقوبة قضائية عن جرم جنائي محدد لذلك فلا سبيل فيها لإثبات البراءة أو الخلاص أو النجاة... وكانت التهمة القاتلة خلال تلك الموجة العقائدية هي الأموية أو الولاء للأمويين

ثم حدثت موجة إرهابية فئوية أخرى في العراق في العصر العباسي نفذها بعض الخلفاء العباسيين عندما انكشف الخلاف العميق بين العباسيين وبني هاشم وقد سقط نتيجة ذلك عدد كبير من الهاشميين والموالين لهم وحصلت عمليات كثيرة من الاغتيالاتِ والتصفيات الجسدية والدسائس ضدهم وجاهد بعضهم لإثبات براءته دون جدوى فسحقتهم عجلات تلك الموجة الجديدة من ديكتاتورية

العقيدة الفئوية الواحدة، أما النجاة والسلامة فكانت لا تستحصل للفرد من بني هاشم إلا إذا استظل بشعار العقيدة الواحدة السائدة في الدولة العباسية والمعادية لبني هاشم

كما حدثت موجة إرهابية عقائدية أخرى في العصر العباسي الأول أيضا نفذت تحت شعار ـــ محاربة الزندقة والزنادقة ـــ وكان الذين مارسوا هذه الموجة الإرهابية العقائدية عباسيون ولكنهم فئة من العباسيين حيث تبنى هذه الموجة بعض الخلفاء العباسيين وليس كلهم وقد نتج عن تلك الموجة انتشار الرعب والخوف وسقط مئات من الضحايا والأبرياء وكثرت الإعدامات المتسرعة وجرى قطع الرؤوس على الشك وكانت التهمة الظنية هي الزندقة حقا أو باطلا وقد قتل فيها عدد كبير من المؤمنين والأتقياء ظلما مما يدل على طبيعتها الفئوية العقائدية السياسية...

ثم حدثت الموجة الإرهابية العقائدية الأخرى في العراق في عهد المأمون والتي ارتكزت على طرح شعار خلق القرآن وكان وراء هذه الموجة العقائدية فرقة المعتزلة وكانت التهمة القاتلة في أيام تنفيذ ديكتاتورية تلك العقيدة هي ـــ عدم الإيمان بخلق القرآن ـــ لقد كان على كل مسلم لكي يحفظ حياته وينقذ رقبته ويسلم من الموت أن يلغي قناعته ورأيه الإيماني بالاسلام والرسالة والكتاب ويعلن بأن القرآن مخلوق وهو الرأي الذي تريده الدولة والسلطة ويريده الحاكم وأتباعه آنذاك وإلا فالموت والعقاب والطرد من الوظيفة بانتظاره، وقد سقط المئات من المسلمين تحت سطوة تلك الديكتاتورية العقائدية الفئوية بينهم عدد من علماء الإسلام ورواة الحديث وقادة المذاهب وتعرض الإمام أحمد بن حنبل فيها للجلد والسجن والإهانة ولعل بإمكاننا القول أن تلك المجازر والعقوبات الدموية الصارمة التي نفذت بقسوة وشمولية واسعة كانت هي الإجراءات التنفيذية لديكتاتوريات العقيدة الواحدة التي نادت بها الحكومات الإسلامية منذ العصر الأموي .فالحرب ضد العلويين ومطاردتهم في العصر الأموي ثم الحرب ضد الأمويين وإبادتهم في العصر العباسي ثم حرب العباسيين ضد الهاشميين ثم الحملة الدموية ضد ما سمي بالزنادقة ثم الحملة لتطبيق شعار خلق القرآن ثم الثورات العديدة التي كانت تحمل أبعادا فكرية عقائدية كثورة الزنج

والقرامطة وغيرها. م تكن سوى الوجه الظاهر للحرب العقائدية التي كانت تشنها الفرق الإسلامية ضد بعضها البعض.

بعد ذلك وفي مرحلة متأخرة من التاريخ العراقي حدثت موجات متعاقبة من الإرهاب الطائفي وهو شكل من أشكال ديكتاتورية العقيدة الواحدة ذات البعد الفئوي في الإسلام فتارة كان يتم إبادة السنة في بغداد في عمليات قتل جماعي بسبب الهوية المذهبية وتارة يتم إبادة الشيعة في عمليات إرهاب وقتل جماعي مماثلة وقد نفذت تلك المجازر الطائفية بالتبادل والتناوب في العراق أكثر من أربعة قرون سقط بسببها مئات الألوف من الضحايا البشرية من أهل العراق

وفي القرن التاسع عشر حدثت الموجة الدموية الإرهابية للقضاء على المماليك بعد أن قررت الدولة إبادتهم في جميع الولايات و لم تكن هناك فرصة للنجاة أمام أي مملوك في العراق حيث كانت أوامر الدولة تقتضي إبادة هذا النوع من البشر، لذلك فقد تم قتل جميع المماليك في العراق في مجزرة جماعية واسعة جرت في عام ١٨٣١

أما في القرن العشرين فقد شهد العراق موجتين كبيرتين من موجات العنف الفئوي الجماعي وهي من موجات العنف التي تستهدف إقامة ديكتاتورية العقيدة الواحدة وذلك بغض النظر عن الأسباب والحيثيات والمبررات التي طرحها أتباع كل موجة لتبرير سلوكهم الدموي تجاه شعب العراق

الموجة الأولى

وظهرت بين أعوام ١٩٥٨-١٩٦٣ وهي ما يسميها البعض بالمد الشيوعي حيث تعرض للإرهاب والسجن والمطاردة والإهانة الآلاف من الناس في عموم العراق وكانت التهمة الظنية القاتلة هي تهمة الرجعية والقومية والناصرية والعفلقية (نسبة للمفكر البعثي ميشيل عفلق) وهي مجموعة من الألفاظ المختلفة التي كانت تعني بمجموعها في ذلك الوقت تهمة واحدة تلصق بكل من خالف الحزب الشيوعي أو ناهض تياره وآراءه أو عادى النظرية الشيوعية، وكانت المظاهرات الغاضبة التي ينظمها الحزب الشيوعي تفتش بين الناس عن المتآمرين الوهميين والرجعيين وعملاء الاستعمار وأعداء الشعب وأعداء الزعيم والانتهازيين والمترددين والعفلقيين والذيليين والقوميين

والناصريين وأيتام العهد الملكي...إلى آخره من الألفاظ والتهم القاتلة التي كانت سائدة خلال تلك الفترة الدموية.

لذلك سادت موجة من الخوف والرعب الشامل عموم البلاد وكان على الأفراد الذين يختلفون مع الشيوعيين أو يناهضون العقيدة الشيوعية ويريدون النجاة بحياتهم وأنفسهم أن يقوموا بعدد من التصرفات كإرسال برقيات التأييد ذات المضمون اليساري أو الماركسي وحمل جريدة الحزب الشيوعي اليومية المسماة (اتحاد الشعب)...و اتخاذ كل ما من شأنه إعلان الولاء للعقيدة الواحدة السائدة وكما في كل القرون والعصور التي ارتفع فيها شعار ديكتاتورية العقيدة الواحدة والرأي الواحد في العراق فقد اندفع مع تلك الموجة بالإضافة إلى أصحابها المبدئيين مئات الآلاف من المتملقين والانتهازيين والخائفين والكذابين والمنتفعين الذين سرعان ما ينقلبون شر منقلب ويظهرون الحقد والكراهية الشديدة عندما تميل الريح عكس اتجاهها الأول..

ولعل من المفيد أن نذكر بأن أصحاب تلك الموجة من ديكتاتورية العقيدة الواحدة لم يحصدوا شيئا سوى الريح والخسارات البشرية الفادحة وقد صبت كل أعمالهم ومساعيهم في النهاية ــ ودون قصد منهم ــ في جيوب الانقلابيين العسكريين ليقيموا من جديد ديكتاتورية جديدة ذات عقيدة جديدة

الموجة الثانية:

وهي موجة ثأرية دموية فئوية ذات طابع قومي جاءت في أعقاب الموجة الأولى وكنتيجة من نتائجها أو للرد عليها وبدأ تنفيذها بإسقاط نظام عبد الكريم قاسم وإعدامه هو وأنصاره بمجزرة بالغة القسوة والشراسة انتهت بانتصار القوميين والبعثيين وقد استهدفت تلك الموجة في بادئ الأمر سحق تيار الحركة الشيوعية وتنظيمها فنفذت خلالها عمليات واسعة من التصفيات الدموية الرهيبة من القتل والإعدام ضد أتباع وأعضاء وأنصار الحركة الشيوعية في العراق وسقط بسببها المئات من الأبرياء وسادت موجة مرعبة من الإرهاب الفئوي العقائدي وكانت التهمة القاتلة هذه المرة هي الانتماء للشيوعية أو الولاء لها أو تأييدها

وبإمكاننا تسليط الضوء على البعد العقائدي في تلك الموجة الديكتاتورية عندما نذكر البيان رقم ١٣ الذي أذيع من الإذاعة الرسمية للدولة خلال عملية إسقاط النظام وهو البيان الذي طلب من الشعب والجيش (إبادة الشيوعيين العملاء) كما سماهم البيان في ذلك اليوم من شباط عام ١٩٦٣ لقد قررت السلطة الجديدة إبادة هذا النوع من البشر في العراق وهم الشيوعيون وأتباعهم وأنصارهم تماما كما حصل في البيان العقائدي الذي صدر في بغداد عام ١٨٣١ في العهد العثماني والذي أبيد بموجبه جميع المماليك في العراق بمجزرة دموية جماعية بالغة القسوة والفظاعة، وتماما كما حصل في ديكتاتورية العقيدة الواحدة التي نفذها الشاه عباس الذي أعطى الأمان لأهالي بغداد عام ١٦٢٣م عند دخوله المدينة ثم ما لبث أن قتل وعذب وأباد الآلاف من سكان بغداد الذين ينتمون إلى المذهب السني كما باع الآلاف من السكان والأطفال كالعبيد ونقلهم إلى إيران حيث اختفوا إلى الأبد، ويبدو أنه كان ينوي إبادة جميع السكان السنة من أهل بغداد لولا التماسات عدد من رجال الشيعة العراقيين المعروفين الذين صرفوا فكره عن تنفيذ ذلك المشروع الجهنمي

وتماما كما حصل في الديكتاتورية العقائدية التي نفذها السلطان مراد في بغداد عام ١٦٣٨ حيث أصدر أمره بالذبح العام فذبح ثلاثون ألف إنسان من الشيعة في بغداد كان بينهم عدد غير قليل من الإيرانيين الذين صادف وجودهم في المدينة لزيارة العتبات المقدسة في الكاظميين [1] فسحقوا تحت سيوف ديكتاتورية العقيدة الفئوية الواحدة دون ذنب

إن صدور البيان رقم ١٣ في ٨/شباط/١٩٦٣ رغم التبريرات التي قيلت عن أسباب صدوره يشكل بحد ذاته واحدا من أخطر الأحداث فظاعة في السلوك الدموي لديكتاتوريات العقيدة الواحدة في التاريخ العراقي

ولعل بإمكاننا أن نضيف إلى كل تلك الحوادث والأدلة، القانون الخاص الذي صدر في ظل السلطة الحالية في أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات من القرن العشرين والذي ينص على إنزال عقوبة الإعدام بكل من يثبت انتماؤه لحزب الدعوة

---

١ ـــ ستيفن لونكريك —أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ص٩٨ ، والدكتور علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث جـ ١،ص٨٤ - دار كوفان ـــ لندن.

الإسلامية في العراق أو أحد أقاربه المقربين أو من يساعدهم أو يتستر عليهم...الخ تماما كما حصل للسنة في أيام الشاه عباس عام ١٦٢٣ وكما حصل للشيعة أيام السلطان مراد عام ١٦٣٨ وكما حصل للمماليك عام ١٨٣١ وكما حصل للقوميين والبعثيين في المد الشيوعي عام ١٩٥٩ وكما حصل للشيوعيين بعد سقوط عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ وكما حصل للبعثيين على يد القوميين والناصريين عام ١٩٦٤ وكما يحصل للمعارضة العراقية منذ عام ١٩٦٨ وإلى اليوم.

إن مجرد التفكير والتبصر بهذه الأحداث الدموية المفزعة في التاريخ العراقي تعطي العبرة والموعظة المستفيضة لكل عراقي عاقل كما أنها تشكل الدرس الضروري لكل من يريد أن يرفع راية العقيدة الواحدة ويجعلها الأساس لديكتاتوريته الدموية التي يحلم بإقامتها في العراق أن أخطر ما في هذا النوع من البيانات والأوامر والقوانين أنها تمنح الإجازة الشرعية والقانونية للقتل الكيفي على الهوية في عموم البلاد وهذا هو الشكل المألوف في السلوك العام لديكتاتوريات العقيدة الواحدة في وادي الرافدين

إن المنهج العراقي في تطبيق ديكتاتورية العقيدة الواحدة كان من أيام السومريين يسعى دائما وفي كل الأزمنة والعصور إلى امتلاك وسائل القوة المادية المتمثلة بسلطة الدولة لتنفيذ برنامجه في القضاء على أعدائه ومعارضيه وفرض عقيدته الواحدة بالقوة والإكراه والعنف الدموي وليس التبشير والإقناع والنقاش الحر.

ورغم هذا التاريخ الطويل والتعيس لدكتاتوريات العقيدة الواحدة وتطبيقاتها الزاخرة بالآلام والمآسي والضحايا والخسائر البشرية الهائلة ورغم وما خلفته تلك الدكتاتوريات العقائدية من تدهور في المسيرة الحضارية والمدنية والثقافية لبلاد الرافدين فإنه من المؤسف أن يكون حجم العبرة والاتعاظ ضئيلا وسطحيا حتى الآن في أوساط القوى السياسية بما في ذلك الطليعة الواعية والمثقفة في البلاد على اختلاف اتجاهاتها الفكرية، والأهم من هذا كله أنه لم يتم حتى الآن -كما نعتقد- اكتشاف وتلمس حجم المخاطر المنتظرة في المستقبل في حال استمرار شيوع هذا المنهج الدموي المدمر وتواصل تطبيقه في الحياة العملية في العراق

فبالإضافة إلى تورط السلطة القائمة في البلاد وحزبها الحاكم وإيغالها في فرض نظرية العقيدة الواحدة بالقوة القاهرة وعدم السماح بمشاركة الآخرين في الحكم بأي

مستوى من المستويات وهو المنهج الذي لا يقود إلا إلى الطريق المسدود والخسائر البشرية والحضارية والعمرانية الجسيمة، نقول بالإضافة إلى ذلك فإن عددا من القوى السياسية العراقية في المعارضة مازالت تحلم بتطبيق ذات الشعار العقائدي الفئوي ببعده الديكتاتوري وهي لا تتردد عن إقامة ديكتاتورية العقيدة الواحدة في العراق من جديد وبتسمية جديدة في أول فرصة سانحة تلوح أمامها للسيطرة على السلطة السياسية في البلاد معتقدة أن ذلك هو باب النجاة والخير للعراق وأنها منزهة عن المظالم، تماما كما كان يعتقد كل الذين مارسوا ديكتاتورية العقيدة الواحدة في هذه البلاد منذ فجر التاريخ وحتى اليوم

والآن وبعد هذا الاستعراض المكثف للمحطات الأساسية في التاريخ الدموي لديكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، وإزاء الكشف الواسع والمتراتب للسلوك التخريبي الذي انتهجته تلك الديكتاتوريات في جميع الأزمان والعصور فقد أصبح بإمكاننا بل من الواجب أن نذكر بوضوح تام وصراحة تامة وجود حقيقتين أساسيتين في العراق.

الحقيقة الأولى

إن النظام السياسي القائم حاليا في العراق بمواصفاته الشمولية المعروفة التي دابت المعارضة على وصفه بالدكتاتورية والدموية منذ أكثر من ثلاثين عاما هو ليس بدعة جديدة أو غريبة، وليس انقطاعا عن التاريخ السابق في العراق بل هو امتداد طبيعي للماضي وحلقة معادة ومكررة في سلسلة طويلة من أنظمة العنف والقسوة الدموية التي حكمت العراق وظهرت على نحو متواصل في تاريخه الطويل خصوصا تلك الانظمة التي اعتمدت فرض وتطبيق نظرية العقيدة الواحدة في إدارة شؤون الدولة.

لذلك فإن أي تفكير في تحقيق الإصلاح السياسي أو إنجاز خطوات في السير نحو التطوير الديمقراطي ، أو السعي لوضع آلية دستورية ثابتة ومستقرة لإقامة نظام الحرية والعدل والقانون في البلاد يقتضي بالدرجة الاولى إيجاد الوسائل والأساليب والمعالجات الكفيلة بعدم تكرر أو ظهور النظام الدكتاتوري بأي شكل من الأشكال كمنهج وكأسلوب تنفيذي في إدارة النظام السياسي للدولة والمجتمع، كما يقتضي إلغاء الفرض

الإجباري لنظرية العقيدة الواحدة وسيادتها الشمولية على الثقافة العامة وترك ذلك إلى الاقتناع الفردي الطوعي الذاتي الحر..

وبدون تحقيق ذلك فإن جميع التضحيات والجهود المبذولة لإقامة الديمقراطية والحرية والمساواة والنظام البرلماني التعددي التداولي ستكون بلا فائدة ولا جدوى لأنها ستجير كلها أخيرا لصالح فئة سياسية واحده قد تكون مختفية أو (متخفية) حاليا في صفوف المعارضة تتهيأ وتشحذ سكاكينها وتشحنها بروح الإنتقام الفئوي منذ الآن لتقطع بها رقاب المختلفين معها من العراقيين ولتقيم دكتاتوريتها الفئوية الخاصة التي لا يعرف إلا الله حدود دمويتها وجبروتها وقسوتها في المستقبل

ولذلك يتوجب أن يكفل الحل القادم الذي يتمناه ويفتش عنه الجميع آلية واضحة من الإجراءات التي تمنع العودة إلى الديكتاتورية من جديد تحت أية مبررات وأعذار جديدة

الحقيقة الثانية

إن الفرد العراقي المعاصر يحمل في داخل بنيته النفسية القاسية والمتأثرة بالديكتاتوريات الدموية المتوالية عبر القرون أرضية صالحة لنمو الديكتاتورية بإطارها الدموي فهو يحمل إرثا قديما في ممارسة القسوة والسطوة والعنف وسفك الدماء وقد تحول ذلك الإرث بفعل الزمن إلى نزوع عفوي لا إرادي نحو ممارسة العنف الدموي بسبب الخوف الدائم من المستقبل المشحون بالأخطار والمآسي والأحداث الداهمة، ولعله يجد أن التصعيد الدموي هو أحد الوسائل المشروعة لتحقيق الحماية الذاتية (الفردية منها أو الجماعية)، لذلك فهو ذو طبيعة حذرة ومتوجسة يمكن وبقليل من الاستفزاز والتحدي تطوير هذه الطبيعة الحذرة المتوجسة ودفعها إلى مستويات عالية من الريبة الشرسة التي يمكن أن تأخذ شكلها الهجومي الدموي غير المبرر، لذلك فهو في هذا الوضع الراهن أبعد ما يكون عن الديمقراطية لأنه لا يعرفها و لم يمارسها و لم يتعلمها، وهو يحتاج إلى عملية معقدة من التطوير والتطويع والصهر ليتحول إلى إنسان ديمقراطي، يطمئن إلى الآخرين ويطمئن على المستقبل، ولذلك فهو بواقعه العفوي

الحالي إضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية أخرى يشكل المادة الأولية المناسبة والملائمة لنمو ونشوء واستمرار الديكتاتوريات الدموية في البلاد

ونظرا لعمق الحضاري والثقافي والفكري العريق الذي تختزنه بلاد وادي الرافدين والذي نشأ في صه شعب هذه البلاد ، فمن الطبيعي أن تترافق وتتلازم النزعة العقائدية مصرية مع التطبيق العملي للدكتاتورية لتتحول إلى دكتاتورية عقائدية تفرض نظريتها بالقوة على المجتمع بأكمله ولهذا يمكننا أن نجد أو نرصد تكرارا متواصلا أو شبه متواصل للأنظمة الديكتاتورية ذات العقيدة الواحدة في التاريخ العراقي

ومن هذا التحليل السريع يمكننا أن ندرك بأن الأرضية المناسبة والملائمة لنشوء ونمو الديكتاتوريات العقائدية متوفرة في العراق على الرغم من أن الأسباب والنتائج تتداخل في هذا الموضوع تداخلا كبيرا وواسعا، فالفرد العراقي بحكم ثقافته ومدنيته العريقة ومكانته الفكرية والعقائدية التي يفرضها تقدمه الحضاري كان عاملا مساعدا وسببا ساعد على ظهور الجانب العقائدي للديكتاتوريات الدموية التي حكمت العراق، وفي الوقت نفسه فإن تكوين الفرد العراقي وبنيته النفسية قد تأثرت تأثرا سيئا من التطبيق المتكرر للديكتاتوريات الدموية ذات الطبيعة العقائدية في بلاده منذ أقدم العصور وحتى اليوم

وإزاء ما يمكن أن يتعرض له مثل هذا التحليل وهذه الأحكام والقناعات من نقد تشككي عدواني من قبل بعض الوطنيين المتحمسين المتعصبين لعراقيتهم الذين يحاولون بعنجهية فارغة لا تستند إلى الوقائع والأدلة التاريخية والعلمية أن يعرضوا لنا الفرد العراقي كإنسان مثالي يقرب من الملائكة ويحمل كل الصفات الرائعة والمثل العليا الكاملة، فإننا مضطرون للقول بأن ما نذكره أو نشير إليه من أحكام وآراء إنما يقصد منها الأحكام التي تنطبق على معدل المجموع العام من أفراد المجتمع العراقي ولا يقصد من ذلك إصدار الحكم على النخبة، إذ ليس من الصعب أن نجد أو ننتقي بضع مئات وربما بضعة آلاف من العراقيين الديمقراطيين غير الدمويين من هادئي الطباع والمزاج، النزاعين إلى كل ما هو رقيق وشفاف وخير ويؤمنون بحرية الآخرين ويتقبلون آراءهم ومواقفهم المخالفة دون أن يخاصموهم أو يحاربوهم ويعادوهم بسبب اختلاف الرأي، ولديهم الحكمة بأن لا يمارسوا الظلم حتى عندما يمتلكون وسائل الظلم

وأدواته. وليسوا من حملة الفكر الفئوي التسلطي، ولا ينظرون إلى التـــــاريخ بعـــين واحدة..الخ ، إن وجود بضعة آلاف من العراقيين من هذا النوع وممن يحملون مثـــل هذه الصفات لا يغير تلك الآراء والأحكام التي نفترضها ونطلقها في هذا البحث عـــن بعض مميزات الفرد العراقي لأنها لا تؤثر ولا تغير في معايير المعدل العام للأكثريــة ذات النـــزوع الفردي أو الدموي من الأفراد في المجتمع العراقي

كذلك من المفيد أن نشير بأن تلك الأوصاف السلبية المنفرة الـــتي لا نرضاهـــا لأنفسنا ولا نتقبل أن تطلق على الفرد العراقي، ربما هي صفات وملامـــح ومـــيزات يشترك فيها المواطن في أكثر بلدان المنطقة ذات التاريخ المشترك ولا تقتصـــر علـــى شخصية الفرد العراقي فحسب..

ونحن عندما نطرح مثل هذا التشخيص بهذه القسوة والحدية هنا، فإنه لا يغيـــب عن بالنا لحظة واحدة تلك الصفات الرائعة الأخرى التي تحتضنها هـــذه الشـــخصية العراقية الإشكالية المفعمة بالقوة والحيوية والقدرة الإبداعية والتي تختزن في أعماقـــها التصميم الصلب للإنسان العراقي على التمسك بإرادة الحياة وعوامل التطـــور رغـــم العصور الطويلة من الظلام والتجهيل المتعمد والدهور المديدة مـــن القـــهر والظلـــم والاضطهاد والاستبداد

أما الذين سيكونون متحمسين أكثر مما يجب وينفون عن الفرد العراقـــي صفـــة النـــزعة الفردية والدموية، ويسعون بطرق التفافية وغيبية ملتوية لتعمية وتبرير أسباب الظهور المتكرر لدكتاتوريات العقيدة الواحدة في التاريخ العراقي، فإننا نضع أمام ذلك كله علامة استفهام كبيرة...بل ربما علامة اتهام كبيرة.. لأن بعض هؤلاء يعرفـــون الحقيقة لكنهم يخفون ــ في الغالب ــ أنيابا ديكتاتورية ذات طبيعة فئويـــة يعدونهـــا ويشحذونها ويحضرونها منذ الآن لاستخدامها في الوقت المناســـب وهـــم علـــى أتم الاستعداد لإقامة ديكتاتورية العقيدة الواحدة الخاصة بهم فور سقوط السلطة الحاليـــة القائمة الآن، لذلك يتوجب أن لا يعير أحد صراخ أولئك وتظاهرهم بالدفاع عن مزايا وطبائع الفرد العراقي وغيرتـــهم المزيفة أي اهتمام، أما حماسهم الزائد فليس أكثر مـــن كلمة حق يراد بـــها باطل...

إن الواجب الوطني والتضحيات العزيزة التي قدمها الشعب العراقي والمعارضة يفرض علينا ضرورة الإشارة إلى المخاطر الجسيمة التي تنتظر البلاد عند عودة الديكتاتورية من جديد بتسمية جديدة تتبناها فئة واحدة وهذا سيعني استغفال جميع القوى السياسية العراقية وقطف ثمار جهادها وتضحياتها ونضالها والعودة للدوران في الدائرة المفرغة...

وهنا لابد لنا من أن نمتلك الجرأة لنقول بكل صراحة إن بعض الأطراف في المعارضة العراقية لا تحارب النظام أو تعادي السلطة في بغداد من أجل تطبيق الحريات العامة أو من أجل تحقيق العدالة والديمقراطية أو إقامة الحياة المدنية، بل من أجل أن تقيم هي دكتاتوريتها الخاصة بها وتنفيذ برنامجها السياسي بالقوة القاهرة ـــ رغم إنكارها المطلق لهذه الغاية وهذه النوايا المخفية ورغم الإدعاءات والشعارات الكاذبة المضللة البراقة التي ترفعها أحيانا ـــ وقد لايكون بإمكان أحد أن يقيم البرهان القاطع على وجود تلك النوايا والغايات الدكتاتورية في الوقت الحاضر إلا بعد التجربة العملية والتطبيق الواقعي وعند ذلك سيكون قد فات الأوان ووقعت الواقعة وسبق السيف العذل ودخلت البلاد في ظل ديكتاتورية جديدة لا يعرف أحد كم من السنين والضحايا ستضيع من عمر العراق والعراقيين في الكفاح ضدها والنضال من أجل إنهائها

الفصل السابع

القسم الثاني

السلطة والمعارضة يرفضان:

(الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والتعددية)

في نهاية هذا المطاف الطويل والحزين الذي تجولنا فيه سياسيا وتاريخيا عبر قرون طويلة، حول مشاهد العنف والخراب الذي استهدف أكثر الدلالات والمعاني التي تخص العراق أو تتعلق به من بشر ونفوس ومفاهيم وقيم اجتماعية وحضارة وعمران وأرض ووطن وسيادة وطنية.. وما ينتج عن كل ذلك من آثار وبصمات سلبية بقيت بارزة متمثلة في ظاهرة الدكتاتورية والعنف الدموي التي تتواصل على نحو ثابت داخل الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق اضافة الى المظاهر السلبية التي تبدو بارزة في سلوك الفرد العراقي وتصرفاته الشخصية كالتسرع والحدية والنزعة الفردية والعنف.. فإن الواجب الموضوعي يتطلب ويقتضي أن نبحث عن الحل الأفضل والأمثل الذي يحتاجه العراق على الصعيد السياسي والاجتماعي والذي يتناسب مع ظروفه التاريخية والموضوعية والواقعية على كافة المستويات

خصوصا في ظل الأزمة المتواصلة والمستعصية على الحل بين النظام السياسي الحالي والمعارضة. هذه الأزمة التي ما زالت قائمة منذ أكثر من ثلاثين عاما.

وإذا أردنا العودة قليلا الى جذور هذه المشكلة فإننا سوف نرى أن جنوح العلاقة بين النظام السياسي الحاكم وبين المعارضة السياسية في أي بلد من بلدان العالم وتوجهها نحو العنف المتبادل ولجوء الطرفين — النظام الحاكم والمعارضة — الى استعمال الاساليب اللاديمقراطية في حسم الخلافات السياسية وتحويل المنافسة السياسية الى صراع دموي تصادمي وإلى تناحر تصفوي شرس تستخدم فيه وسائل العنف المتصاعد، كل ذلك يؤدي بالتدريج الى شيوع أنماط غريبة من المفاهيم والقيم والعادات والظواهر السلوكية داخل المجتمع وانتشار التقاليد السلبية والهدامة في العمل السري والعنف المسلح والتكتيكات الانقلابية التي سرعان ما تتسرب الى سلوكية الفرد وتصرفاته وطباعه ومنهج تفكيره لتكون بعد فترة من الزمن جزءا لا يتجزأ من ثقافته واسلوب حياته وبنيته النفسية والاجتماعية وآلية انضباطه في الحياة العامة.

ان القيم والمفاهيم والعادات التي تزرع بالقوة وتفرض على المجتمع وتشيع في صفوفه قسرا نتيجة العلاقة التصادمية المشحونة بالعنف والصراع بين النظام السياسي والمعارضة تشكل المناخ المناسب والارض الخصبة الملائمة لنشوء وتكون معالم الشخصية الدكتاتورية الفردية المتسلطة لدى المواطن في المجتمع حيث ان انتشار الظواهر والتقاليد السلوكية السيئة مثل القسوة والعنف والتفكير الفئوي وفرض الآراء الخاصة أو العقائدية بالقوة الجبرية والتنفيذ الاعمى للتوجيهات المركزية ، وشيوع مشاعر الكره والانقسام والعداء بين أبناء الوطن الواحد، وانتشار نزعات الثأر والانتقام والاقتصاص وجميع مظاهر السلوك المتسم بالغموض والسرية والكتمان والمغامرة والبطولة الفردية والميل للثورة والتحدي والتمرد على الدولة والتقاليد السائدة في المجتمع وكسر الانظمة والقوانين النافذة وتجاوزها، وكذلك انتشار روح الاستعلاء والتكتل الفئوي، والاستهانة بأفكار وعقائد الآخرين بروح التعصب وتسفيه شعاراتهم وثقافتهم وقناعاتهم، واستمراء اساليب

العدوان والتنكيل والاضطهاد ضدهم.. كل ذلك يعزز ويشجع ظهور وتنامي الشخصية الدكتاتورية ويكرس السلوك الدكتاتوري ويدفع نحو طمس معالم الثقافة الديمقراطية في المجتمع ويلغي ملامح الشخصية الديمقراطية فيه.

لذلك فإن غياب حالة التفاعل الديمقراطي بين السلطة والمعارضة والتحول إلى حالة التصادم والعداء الدموي والعنف يأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الشخصية الدكتاتورية والسلوك التسلطي الاستعلائي العدواني في المجتمع في الوقت الذي يعمل على طمس معالم الشخصية الديمقراطية الهادئة المرنة المتفاعلة والمتسامحة والمستعدة للحوار والتعايش مع الأفكار والثقافات المتنوعة.

وإذا عرفنا أن علاقة الانظمة السياسية في العراق مع المعارضة الوطنية القطرية كانت تقوم منذ عقود على مبدأ المعادلة الجهنمية التصادمية المبنية على الصراع والتناحر والعنف المتبادل المتمثل بالفعل السيء ورد الفعل الأسوأ أدركنا أن هذه المعادلة التخريبية هي المسؤولة عن وجود الأزمة التاريخية المستعصية بين النظام والمعارضة على مدى التاريخ العراقي الحديث وهي المسؤولة عن تعميق هذه الأزمة والسير بها نحو التصعيد والعداء المستحكم وإعطائها هذا الإطار التناحري غير الديمقراطي، والذي اتسم دائما ومنذ رحيل العثمانيين عن العراق بمظاهر العنف والتنكيل والقهر والخوف والاعدامات السياسية والسجون والتعذيب والاعتقال الكيفي التعسفي والظلم وكل أشكال الارهاب الذي تمارسه السلطة وأجهزتها القمعية المختلفة، وبالمقابل تنامت عند الشعب مظاهر الغضب والكره والعداء والتخوين ضد السلطة والنظام واتسعت النشاطات الجماهيرية الهادفة لتدمير كيان السلطة ومؤسساتها المختلفة وتسخير وسائل القوة القهرية لإنجاز الأهداف السياسية الوطنية.

وإزاء هذا التصعيد المتبادل في علاقة الطرفين فقد توقف أي شكل من أشكال الحوار أو التفاعل أو التوافق بين السلطة والمعارضة، وتحول أي تفاوض أو حوار سياسي مع السلطة داخل البلاد الى تهمة كافية للتشكيك بسلامة الموقف الوطني، حتى أصبح من العسير الخروج من دائرة الصراع المتصاعد والبعيد عن الموضوعية.

وعلى الرغم من تكرار الانتفاضات العارمة والثورات والانقلابات العسكرية التي كانت كلها تنادي وتسعى لتحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على الوئام الوطني في الأزمة المستمرة بين السلطة السياسية والمعارضة إلا أنها فشلت كلها في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المطلوبة.

لذلك ومن هذا المنطلق فاننا نرى بأن الحل الواقعي والمناسب والدائم للعلاقة المتردية بين النظام والمعارضة في العراق منذ عهود طويلة والقائمة على التصادم والصراع الدموي والتهم التخوينية والعنف التصفوي والإرهاب المتبادل، لايمكن أن يأتي من خلال الإنقلاب العسكري ولا ثورات العنف الدموي ولا الانتفاضات المسلحة، بل يتمثل في: **تطبيق نظرية الانتقال السلمي الى الديمقراطية التعددية في العراق**، حيث أن تطبيق هذه النظرية سينتج عنه، بل يتطلب قطعا تحقيق وتنفيذ الأمرين التاليين في الواقع العراقي:

١ ــ إنهاء منهج العنف الدموي (الفردي والجماعي) السائد في العراق على كافة الأصعدة وخصوصا على الصعيد السياسي، حيث ما زال العنف المتبادل هو الأسلوب الشائع والمتبع والأكثر حضورا في العلاقة بين الأنظمة السياسية والمعارضة منذ عقود عديدة.

٢ ــ إحداث تغيير حتمي في الشكل الدكتاتوري لإدارة السلطة السياسية في البلاد بكل متعلقاته وتسمياته ومستوياته ومبرراته سواء كان ذلك يتمثل بدكتاتورية الفرد الواحد ــ أو دكتاتورية الحزب الواحد ــ أو دكتاتورية العقيدة الواحدة، الدينية أو القومية أو المذهبية، والإنتقال إلى الشكل الديمقراطي التعددي التبادلي للسلطة..

ومما لا جدال فيه، فإن إنجاز هذين الأمرين الهامين لا يمكن أن يتم إلا بإقامة النظام البرلماني الديمقراطي الذي يكفل تحقيق التعددية السياسية والحرية الاقتصادية والاستقرار الإداري من خلال الانتخابات الحرة النـزيهة تحت الإشراف القضائي

المستقل والذي يمكن أن ينبثق عنه مؤسسات حقيقية على رأسها البرلمان الحر غير الموجه المستند إلى دستور دائم وتقاليد ديمقراطية ثابتة

وعلى العموم فإن ذلك يتطلب إقامة نظام العدل والقانون والدستور والبرلمان والحياة المدنية الحقيقية بكل ما تعني هذه الألفاظ من دلالات ومعان ومفاهيم معروفة وسائدة ومتداولة في جميع أنحاء العالم دون أي تحريف أو تزوير , حيث أن العناوين والتسميات التحريفية للديمقراطية مثل الديمقراطية المركزية والديمقراطية الموجهة والديمقراطية الشعبية أو الاشتراكية ما هي إلا الوجه المقنع للدكتاتوريات التي تحكم تحت واجهات مدنية

ولعل ما يجب أن يكون واضحا وأكيدا أن إقامة النظام الديمقراطي البرلماني التعددي في البلاد لا يمكن أن يتحقق بواسطة الانقلاب العسكري أو من خلال الثورة أو الانتفاضة المسلحة مهما كانت طبيعة الشعارات المرفوعة فيها ومهما خلصت الأهداف والنوايا الشخصية للقائمين بالانقلاب أو الثورة المسلحة

وإذا كان هذا الاستنتاج ينطبق على الكثير من البلدان والأنظمة السياسية في العالم فإنه يبدو أكثر انطباقا على العراق بسبب ظروفه التاريخية والموضوعية الخاصة وبسبب ما حصل من أحداث ووقائع على الصعيد العملي وما ترتب من نتائج سلبية مروعة بل وكارثية أفرزتها الثورات والانقلابات المسلحة والانتفاضات السياسية في تاريخ العراق الحديث على الأقل خلال أعوام القرن العشرين بأكمله

ولكي تكون هذه الفكرة أو هذا الاستنتاج أكثر وضوحا وجلاء وأكثر انطباقا على الأوضاع والظروف الراهنة في العراق ولتوضيح الميكانيكية الجدلية للانقلاب العسكري أو الثورة المسلحة واستحالة الاستفادة من ذلك في إقامة وتحقيق النظام الديمقراطي التعددي البرلماني الحقيقي نقول

إذا افترضنا جدلا أن المعارضة العراقية أو أحد أطرافها استطاع في الظروف الراهنة ــ وهذا احتمال بعيد عن الواقع عمليا ــ أن يسقط السلطة الحالية في بغداد بانقلاب عسكري وتمكن أن يطيح بقادة النظام وأشخاصه وأتباعه وأنصاره

ومؤسساته وهيئاته — وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه في الظروف الحالية — دون حدوث مجزرة دموية كبيرة لا تقل بشاعة عن المجازر الدموية الأخرى في تاريخ العراق يسقط فيها الآلاف من أبناء البلاد خصوصا الأشخاص المنتمين إلى الحزب الحاكم وهم عراقيون وطنيون يحبون بلادهم نقول جدلا إن طرفا معارضا استطاع أن يسقط السلطة القائمة في بغداد بانقلاب عسكري، فماذا ستكون النتيجة؟ وما هي الاحتمالات المرجحة لسلوك سلطة الانقلاب الجديد حتى إذا افترضنا وجود النوايا الطيبة غير الفئوية وغير الدكتاتورية لدى قادة الانقلاب المنتصرين؟

إن النتيجة الحتمية التي يمكن أن نتخيلها أو نفترضها وفق ما تنطق به الوقائع والحقائق السلوكية والثقافية والأخلاقية السائدة في المعارضة العراقية في الماضي والحاضر حتى الآن ووفق ما أكدته التجارب العراقية الماضية وما ينطق به قاموس الانقلابات والثورات العراقية، هي أن هذه الفئة التي سوف تستولي على السلطة السياسية عن طريق النهب أو بواسطة القوة القاهرة أو الانقلاب الدموي ، ستتوجه أولا وحسب العادة الجارية نحو تصفية أعدائها والقضاء عليهم ثم تتوجه لتصفية المختلفين معها فكريا أو سياسيا أو تنظيميا ثانيا, ثم تصفية حلفائها السابقين في المعارضة ثالثا، وبعد ذلك تتوجه لتصفية الحسابات الداخلية في صفوفها وبين أشخاصها وأنصارها وأعضائها والمساهمين بتنفيذ انقلابها رابعا وخلال ذلك كله يتعرض المئات وربما الآلاف من المواطنين للقتل والاغتيال والمطاردة وتدبير المكائد ليتم أخيرا حصر السلطة واختزالها في شخص واحد يعاونه في الحكم عدد قليل من أقربائه وأصدقائه المقربين ليقيموا نظاما لا دستوريا يتحكم بمصير البلاد ويفرض دكتاتورية جديدة بشعارات جديدة، تماما كما حصل ويحصل في الانقلابات التي قامت على مبدأ نهب السلطة السياسية بواسطة القوة القسرية القاهرة وبالوسائل غير الدستورية وهذا يعني أننا سنكون قد عدنا إلى نقطة الصفر مرة أخرى ليبدأ الشعب ثانية كفاحه الدامي ضد سلطة الانقلاب الجديد والدكتاتورية الجديدة..

أما الافتراض في أن يتحول الانقلاب العسكري أو الثورة الدموية المسلحة طوعياً وذاتياً وإرادياً إلى نظام ديمقراطي تعددي برلماني حر بعد الانتصار والوصول إلى السلطة بقوة الحديد والنار والتضحيات والدماء, فهو افتراض خيالي أو شبه مستحيل لا تعززه أيّة تجربة واقعية في التاريخ العراقي الحديث على الأقل, كما أن حصول ذلك ما زال يعتبر من التجارب القليلة في العالم

لذلك فإن هذا يتطلب قبل كل شيء إشاعة وتعميم القناعة القائلة بأن إسقاط أيّة سلطة سياسية في البلاد ــ بما فيها السلطة الحالية ــ عن طريق الانقلاب العسكري أو الثورة أو حركات العصيان أو أي شكل من أشكال نهب السلطة والاستحواذ على مؤسسات الدولة بالقوة القاهرة هو حل خاطئ وقاصر وعاجز ومرفوض لأنه لا يحل المشكلة الأساسية المزمنة والمستعصية على صعيد الحكم في البلاد ولا يلغي المنهج الدكتاتوري ولا يقود إلى الديمقراطية في إدارة الحكم ولا ينتج عنه شيء أكثر من استبدال الوجوه الحاكمة, وزمرة المصفقين والعناوين وبعض التسميات والشعارات الحماسية, بل أكثر من ذلك فإن هذه الأساليب المستندة إلى العنف والقوة القاهرة في السيطرة على السلطة السياسية ستقود حتماً إلى الدكتاتورية مرة أخرى وإلى الحكم الاستبدادي اللادستوري المتسلط والمتحكم بواسطة القهر والإرغام والأمر الواقع أيضاً, وإن التاريخ العراقي القديم والحديث الزاخر بالاضطرابات والثورات وإحداث العنف الدموي والدكتاتوريات المتعاقبة يعزز ويؤكد صحة هذا التحليل ويرجح هذا الاحتمال.

ويصبح السؤال هنا: إذاً كيف يمكن تحقيق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية وإقامة النظام البرلماني التعددي في مثل هذه الظروف خصوصاً في ظل القناعات الغريبة التي يطرحها النظام ويعمل بموجبها؟ وفي ظل إنكاره المطلق لوجود المعارضة السياسية العراقية بالكامل واعتبار جميع فصائلها والعاملين فيها من الخونة والجواسيس والعملاء والمرتدين الذين يتوجب محاكمتهم كمجرمين عاديين بتهمة الخيانة العظمى؟

وكذلك في ظل عدم اقتناع النظام بالديمقراطية الحرة والتعددية السياسية كأسلوب قابل للتطبيق في العراق ؟ وإصراره على تطبيق نظرية العقيدة الواحدة في المجتمع وعدم الاعتراف إلا بأحزاب النسخة الواحدة الموالية ؟

مما لا شك فيه أن هذه الإشكالية هي إحدى المعضلات الأساسية التي تواجه تطبيق الحل الأمثل في البلاد والمتمثل بتحقيق النظام الديمقراطي البرلماني التعددي الحقيقي غير أن هذا الواقع المؤلم لا يجوز أن يلغي صحة اختيارنا للحل الأمثل واعتباره الحل الوحيد القادر على الخروج من الاستعصاء المزمن للمشكلة السياسية القائمة بين النظام والمعارضة

إن الحل الأمثل في ظروف العراق التاريخية والموضوعية هو في الاستمرار في المقاومة السلبية ومواصلة النضال السلمي لتحقيق أكبر إجماع شعبي وجماهيري من أجل الاصطفاف إلى جانب الديمقراطية والتمسك بشعار المطالبة السلمية لإجراء الانتخابات الحرة في البلاد تحت إشراف قضائي ودولي نزيه ومحايد بعيد عن تدخل السلطة الحاكمة على أن تكون جميع الأطراف ــ السلطة والمعارضة ــ مستعدين للخضوع واحترام نتائج الانتخابات الديمقراطية النزيهة مهما كانت ولا يمنع من الاستعانة النظيفة بالرأي العام الدولي والعربي والإقليمي والاستفادة من ثقله السياسي والاقتصادي لأجل ترسيخ هذا التقليد المتقدم في منهج وأسلوب الحياة السياسية وتثبيت الشكل الديمقراطي البرلماني الحر كنظام لا بديل له في حياة البلاد ريثما تترسخ في نفوس المواطنين التقاليد الديمقراطية واحترام الأنظمة الدستورية والتمسك بقوانين الحياة المدنية وقد نجد أنفسنا مضطرين في ظل الصراع الدموي المدمر والمزمن والمستمر بين النظام القائم والمعارضة بكل قواها وفصائلها للحديث عن النتائج الإيجابية المباشرة والملموسة والحلول الناجحة المتوقعة للمشاكل المعقدة القائمة في الواقع السياسي في البلاد في حال إجراء الانتخابات الديمقراطية الحقيقية غير الموجهة، على الرغم مما يبدو في هذا الحديث من طرح مكرر لحقائق معروفة ومسلمات شائعة واستنتاجات شبه بديهية ، حيث نستطيع أن نقول إن ما يمكن

أن نرصده ونتوقع حدوثه ــ على سبيل المثال ــ الافتراضات والتوقعات والنتائج الإيجابية التالية:

١ ــ إن مجرد إجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة والحقيقية فإن ذلك يعني إعلانا رسميا وواقعيا عن انتهاء النظام القائم على نظرية العقيدة الواحدة, لأن الانتخابات الحرة الحقيقية لا يمكن التكهن بنتائجها بما في ذلك شكل العقيدة السياسية والاقتصادية للنظام السياسي الجديد المنبثق عن الانتخابات الحرة وهذا بحد ذاته يعتبر تحولا هائلا في حياة البلاد السياسية لأنه سيوقف الترهيب والفرض القهري للإيمان بعقيدة واحدة

٢ ــ إن إجراء الانتخابات الحرة والحقيقية وغير الموجهة يعني بالضرورة إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وقوانين السلامة الوطنية وجميع الأنظمة والقوانين المشرعة في ظروف خاصة لخدمة وحماية فئة واحدة في المجتمع دون الآخرين، ولا يبقى في الاستخدام أو قيد التنفيذ سوى القوانين الدستورية المدنية العامة المشرعة والموضوعة في ظروف طبيعية والتي يخضع لها جميع أفراد الشعب دون استثناء إن حصول مثل هذا التطور هو أمر كبير وغاية في الأهمية بالنسبة لمسيرة الحياة المدنية وسيادة القانون في البلاد.

٣ ــ إن إجراء الانتخابات الديمقراطية (الحرة والحقيقية وغير الموجهة) سوف يتمخض عنها مفاجآت ونتائج واقعية تشكل الدليل القاطع الذي لا يقبل الشك عن حقيقة الحجم الفعلي لكل قوة سياسية وكل فئة اجتماعية في البلاد، ولا مجال على الإطلاق لأي طرف أو فئة أو حزب أو قومية أو طائفة أو أقلية بالادعاء أو المطالبة بأكثر مما تعلنه نتائج الانتخابات (الحرة الحقيقية) وسوف لن تجد أحدا في المجتمع العراقي أو في العالم يصغي لإدعاءاتها. وفي ذات الوقت فإن النتائج سوف تكون مرضية للجميع لأن كل فئة سوف تأخذ حقها الطبيعي كاملا ليس فيه زيادة أو نقصان لأن صندوق الانتخابات والنسب السكانية الحقيقية وعدد الناخبين هي المقياس الوحيد في تحديد النتائج ولا مجال للتلاعب في ذلك خصوصا في ظل الحرية التامة والإشراف الدولي والعربي والإقليمي على عملية الانتخابات الحرة ،

مع الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الحريات الديمقراطية على أوسع نطاق يجب أن لا يعني ولا يقود بأي حال من الأحوال لإقامة النظام السياسي الطائفي في البلاد لأن المفهوم الحقيقي للديمقراطية يختلف في الأساس عن مفهوم الطائفية السياسية ونظامها المركب والمصطنع

٤ ـ إن إجراء الانتخابات الحرة الحقيقية سوف يجبر الجميع للتخلق بالأخلاق الديمقراطية (ولو نسبيا وتدريجيا) وتحمل النتائج التي تتمخض عنها العملية الديمقراطية مهما كانت والكف تدريجيا عن ممارسة التسلط والعنف والوسائل غير الشرعية وغير الدستورية لأن ذلك سيكون عملا مرفوضا ومستهجنا وقبيحا ومدانا أمام الشعب خصوصا عندما تجري الانتخابات بشفافية كاملة وبصورة علنية وفي أجواء الحرية الممنوحة للجميع فلا إرهاب ولا تسلط ولا هيمنة ولا خوف ولا كواليس تضيع فيها الحقيقة وتزور فيها النتائج مع وجود صحافة حرة يمكن أن تفضح كل مخالفة قانونية صغيرة كانت أم كبيرة.

٥ ـ في أجواء الحرية التامة والديمقراطية الحقيقية لا يستبعد أن يفوز في الانتخابات الحرة اتباع وأنصار الحزب الحاكم ذاته أي حزب السلطة وعلى كافة المستويات الانتخابية وفي هذه الحالة على جميع قوى المعارضة الانحناء أمام هذه النتيجة واحترامها والتسليم بها لدورة انتخابية كاملة والاختيار بين البقاء في المعارضة أو الاشتراك في ائتلاف حكومي يقوده الحزب الحاكم المنتصر. غير أنه يجب أن يكون معلوما لدى الجميع أن انتصار الحزب الحاكم هذه المرة وعودته للحكم مرة أخرى تختلف تماما عن المرات السابقة فهو يعود إلى السلطة بقوة الأصوات وصناديق الانتخاب وفي ظل الحرية الحقيقية والانتخابات الديمقراطية الحرة وتحت الإشراف الدولي واعتراف الرأي العام العالمي والإقليمي وليس عن طريق القوة العسكرية أو الإرهاب أو السطوة الأمنية أو العزل السياسي العرفي لقوى المعارضة وأحزابها كذلك فهو لا يستطيع البقاء في الحكم أكثر من المدة القانونية للدورة الانتخابية وعليه خوض الانتخابات مرة أخرى للدورة القادمة كما أنه سيكون مجبرا على إدارة الحكم في البلاد وفق القوانين المدنية ووفق الدستور

وتحت رقابة البرلمان الحر المنتخب ورقابة رئيس الجمهورية المنتخب دستوريا ورقابة هيئة القضاء الأعلى في البلاد

أما إذا تحقق الفوز للمعارضة فعلى الحزب الحاكم التسليم بالنتيجة واحترامها أيضا والتنحي سلميا عن موقع السلطة وتسليمها إلى القوى الفائزة بالأكثرية والانتقال لموقع المعارضة أو الاشتراك بتحالف حكومي جديد وفي كل الأحوال لا يجوز أن يتعرض حزب السلطة أو اتباعه إلى الاضطهاد أو التنكيل أو المطاردة لأسباب سياسية انتقامية, وبطبيعة الحال فإنه لا توجد أية جهة سياسية في البلاد تمتلك القدرة أساسا (كما هو مفترض) على ارتكاب مثل هذه الأعمال في ظل حكم الدستور والقوانين المدنية النافذة والمطبقة على الجميع بدون استثناء لأن الحرية والديمقراطية هي ملك للجميع وليس لفئة دون أخرى ولا يمكن محاسبة أي فرد أو محاكمته في البلاد في ظل الحكم الدستوري المدني إلا وفق أصول وآلية قانونية معروفة ومتبعة في جميع دول العالم الحرة, وأي تجاوز في ذلك فهو كسر للقوانين وتجاوز للدستور وخروج على الأعراف الديمقراطية وعودة إلى المنهج الدكتاتوري ستواجهه وتحاربه وتقف ضده جميع القوى السياسية في البلاد

٦ ــ إن الموافقة على إجراء الانتخابات الديمقراطية الحرة غير الموجهة في البلاد تحت الإشراف القضائي والدولي الواسع والموافقة على الاشتراك فيها وخوضها وفق هذه الأسس والمقاييس يحتاج إلى شجاعة مزدوجة من قبل كل من النظام والمعارضة في العراق في الظروف المعقدة الحالية لأن الموافقة على خوض مثل هذه الانتخابات الحرة في الأجواء والشروط الموصوفة أعلاه هو امتحان حقيقي وعسير لموقف كل طرف واختبار واقعي وعملي لقوته الجماهيرية وحجم شعبيته ووجوده الفعلي في المجتمع أما القوى والأطراف التي تعارض إجراء الانتخابات الديمقراطية الحقيقية الحرة في البلاد وترفض الاشتراك فيها سواء كانت في صفوف النظام أو المعارضة فهي القوى والأطراف التي ليس لديها الثقة بوجودها الجماهيري الفعلي أو قوتها الحقيقية في أوساط الشعب والمجتمع العراقي أو أنها لا تؤمن بالديمقراطية ولا بالحريات العامة أساسا ، أو لعلها مستفيدة (داخل النظام أو داخل المعارضة)

من بقاء الأوضاع الحالية كما هي عليه في ظل استمرار الأزمة السياسية المستعصية وتصاعد الصراع الدموي المدمر وتواصل التهم المتبادلة بين النظام والمعارضة

٧ ــ إن الإقدام على إجراء الانتخابات الحرة والحقيقية غير الموجهة وفي ظل أجواء التسامح والانفتاح والحرية التامة سوف ينهي مشاعر الاحتقان والنقمة والتوتر في أوساط الشعب عموما ويضعف إلى حد كبير رغبة جميع الأطراف السياسية وغير السياسية في اللجوء إلى العمل السري والانقلابي والتآمري ويحقق بسرعة كبيرة رضى المواطنين واطمئنانهم ويدفعهم بصورة عاجلة لمضاعفة جرأتهم في التمسك بحقوقهم المدنية والمطالبة الشجاعة بحماية الحريات العامة واحترام القوانين ومحاربة الفساد والوقوف بشجاعة وجرأة ضد محاولات الاستئثار والتفرد والدكتاتورية وفضح جميع المخالفات والتجاوزات والارتكابات اللاقانونية مهما كان مصدرها ومحاربتها بلا هوادة وهذا بدوره يؤدي إلى إحياء الرأي العام العراقي الذي تحول الى ملايين من المنافقين المرعوبين واستنهاضه من جديد وتحويله إلى قوة هائلة حقيقية تحمي النظام والشعب ومصالح البلاد العليا في مواجهة كل ما يسيئ للبلاد داخليا وخارجيا، ومما لا شك فيه فإن وجود الرأي العام الحر والمتفاعل في البلاد يشكل حصنا منيعا في الدفاع عن مصالح الشعب وقضاياه الوطنية المصيرية وعن النظام السياسي بأكمله وهذا بالتأكيد سيكون أقوى بكثير مما يمكن أن تحققه الإجراءات السلطوية القمعية المعتمدة على نشاط القوى الأمنية وأجهزتها البوليسية المختلفة.

٨ ــ إن إجراء الانتخابات الحرة الحقيقية في البلاد سيعزز مكانة وسمعة العراق بصورة عامة (الشعب ــ النظام ــ المعارضة) في نظر الرأي العام الدولي والإقليمي ويطور إيجابيا مواقف المنظمات العالمية الحرة ذات النفوذ الاقتصادي والثقافي والعلمي والسياسي الواسع وسينعكس ذلك إيجابيا على الكثير من جوانب الحياة الداخلية في البلاد وسيسقط أسباب ودوافع التهم المسيئة للعراق وشعبه وتاريخه وينهي مبررات العزل الدولي والريبة والتشكك التي تحيط بالعراق وتشكل أساس معاناته الراهنة

إن استطرادنا في تناول هذا الموضوع وتوسعنا في تحليل هذا الرأي ربما يبع من افتراضنا وقناعتنا بأن معظم التابعين للنظام والمعارضة يرفضون في الظروف الراهنة هذا الرأي ويقفون ضد هذا الاجتهاد وربما يعادونه ويغضبون منه ونحن نـــــدرك ونقدر أن لكل منهما أسبابه ومبرراته ودواعيه رغم التناقض والتصالب بينـــهما في كل شيء فالنظام أو الفئة الحاكمة تجد أن لا ضرورة لإجراء أي تغيير على واقـــع الحال وأن لها الحق المطلق في الاستمرار بالحكم وفق ما يشبه الحق الإلهي بســـبب التضحيات السابقة التي قدمها أعضاؤها وقياداتها وخطورة المغامرة الدموية الـــتي تحملتها في الإقدام على إسقاط السلطة السابقة ونهبها الحكم بالقوة ثم إقدامها بعد ذلك بجرأة كبيرة وسريعة على إجراء التصفيات الضرورية التي حققت انفرادهــا وسيطرتها النوعية الكاملة على الحكم في البلاد ، وانطلاقا من ذلك فإنها كســلطة وكحركة سياسية تعتقد أنها تمثل إرادة الأمة وطليعتها الواعية ومن هذا الموقـــف أيضا يتبلور فهمها لدورها التاريخي والقدري في حكم البلاد وقناعتـــها بانتفـــاء الضرورة لوجود أية معارضة سياسية داخل العراق مهما كانت وانتفاء الضـــرورة لوجود أية تغييرات نوعية في طراز الحكم

أما افتراضنا لرفض بعض أطراف المعارضة العراقية لهذا الرأي وهذا الاجتـــهاد وهذا الحل فسببه هو تلك الأحلام الوردية (الخفية والسرية) التي تداعب أفكــــار وخواطر بعض القادة في التجمعات والكتل والأحزاب والهيئات (وربما الدكاكين) السياسية والتي لا تخرج عن التمنيات في تحقيق النصر المؤزر والسيطرة الانفراديـــة الكلية على السلطة واسقاط الحكم بالضربة القاضية أو الانقلاب الموعود وإقامـــة دكتاتوريتهم الخاصة بهم ـــ دكتاتورية العقيدة الواحدة ـــ وتحقيق الانتقام الجذري من كل الأعداء مهما كانوا وإقامة حكم الحق والعدل الذي يعني حكـــم الفئـــة الانقلابية الجديدة وربما كان هذا الكلام يعني في قاموس الانقلابات العراقية القيـلم بمجزرة دموية كبيرة يسود خلالها ولبضعة أسابيع قانون القتل على الهوية ريثمـــا يدين الأحياء المتبقون من العراقيين والذين سيطلق عليهم أيضا اســـم (الشـــعب العراقي) بالولاء للحكم الفئوي الجديد

ولعلنا ستصيع أن ندرك من كل ذلك أن أساس المشـــكلة في الاسـتعصاء السياسي المزمن الحاصل في علاقة السلطة بالمعارضة في البلاد يكمن في شـــيوع مفهوم التفرد والمنهج الدكتاتوري في حكم البلاد بكل أشكاله وأبعاده ومستوياته الفكرية والسياسية والعقائدية والتربوية والسلوكية وتمسك أكثر القادة في الحركات السياسية العراقية ــ بدرجات مختلفة ــ بهذا المفهوم الخاطئ والمدمر واعتباره دائما الصيغة المثلى للإصلاح والخلاص وإنقاذ البلاد

وإذا كنا أيقنا ــ كما مر سابقا ــ أن الانقلاب العســكري أو الثـورة أو الانتفاضة المسلحة أو أي شكل من أشكال اغتصاب السلطة بالقوة القهرية لا يقود إلى الخلاص من المنهج الدكتاتوري لنظام الحكم السياسي فإن ذلــك يوجـب ويفرض أن يكون نضال السياسيين العراقيين موجها ومركزا بالدرجة الأولى ضـد صيغة الدكتاتورية كنظام وكنظرية وكمنهج وكأسلوب في إدارة السلطة ، هـذه الصيغة التي فرضتها وحكمت بموجبها أكثر الأنظمة السياسية في كافة العـهود في العراق دون أن تختلف في شيء إلا في درجة القسوة وحجم العنف الدموي المنفذ

ولكي يسلم النضال الوطني من الوقوع في دائرة العنف الدموي من جديـد وبالتالي الدوران في نفس المدار الموصل إلى الدكتاتورية فإنه يجب أن يكون نضالا سلميا وديمقراطيا لأن هذا الشكل من النضال هو الـــذي يقـود بالتـأكيد إلى الديمقراطية والنظام المدني والحريات العامة

ولعل من الواجب أن نذكر بعض الملامح العامة للحل الدائم المقترح الـــذي يمكن أن يصلح أساسا لبرنامج وطني محايد للخروج من الأزمة المزمنة والمتواصلة في واقع النظام السياسي في العراق، ولا بد لنا أن نذكر بأن هذا الحل المقترح يسـتند ويقوم على مجموع المقدمات والحقائق الاجتماعية والتاريخية الموجودة في الواقـع العراقي, وربما استطعنا أن ندرج أهم النقاط في ذلك بما يلي:

١ ــ إقرار الديمقراطية واعتمادها منهجا تطبيقيا في الحياة العملية للشـعب العراقي والتزامها أساسا لهيكلية النظام السياسي والحكم في البلاد وفي اعتقادنا أنـه

لا يمكن تطبيق الديمقراطية في العراق في الظروف الراهنة إلا بعد توفير عدد من المستلزمات والشروط من أهمها:

أ ــ تثقيف الشعب العراقي وتربيته على الروح الديمقراطية ليستطيع أن يفهمها ويتقبلها كمنهج جديد في الحياة بعد أن اعتاد على الفردية والديكتاتورية والتسلط قرونا عديدة من تاريخه

ب ــ القيام بحملة توعية ثقافية واسعة وطويلة الأمد للتأثير على قناعات الفرد العراقي وتبديل ثقافة الشارع العراقي لكي يكون مؤهلا لتقبل الحلول الديمقراطية على كافة الأصعدة الحياتية ويبتعد عن ثقافة العقل الدكتاتوري والعودة للمنهج الفردي التسلطي

جـ ــ إقرار خطة تربوية تنفذ وفق برنامج محدد تلتزم بها مؤسسات الدولة ووزاراتها المعنية لتعليم الديمقراطية في العراق على كل المستويات ونشر الوعي الديمقراطي في المجتمع وإدخال ذلك ضمن مناهج التربية والتعليم الإلزامية المقررة رسميا

٢ ــ إعادة إحياء الرأي العام العراقي الحر المستقل الذي سحق ومات وتلاشى أو تحول إلى مجموعة من الإمعات والمصفقين والمنافقين الخائفين من اضطهاد الحكومات وبطشها، لكي يكون هذا الرأي العام الحي سندا وداعما للعملية الديمقراطية المنتظرة والمهددة بالموت والتدمير في أي وقت من الأوقات حتى في ظل الحرية قبل أن تترسخ قيم المجتمع المدني الجديد ومن الممكن وضع خطوات تفصيلية ذات طابع تنفيذي مبرمج لإنجاز وتحقيق هدف إنهاض الرأي العام العراقي سريعا وإعادة وجوده وكيانه وشخصيته الاعتبارية المستقلة غير المرتهنة وتنشيط فعاليته السياسية والاجتماعية خلال فترة قصيرة في إطار التنفيذ العملي للحريات العامة وإقرار مجموعة كبيرة من الإجراءات والتطبيقات العملية والسريعة الكفيلة بإعادة دوره الحيوي في البلاد إن إنهاض الرأي العام العراقي الحر وعودته إلى الحياة بعيدا عن سطوة الدولة وسيفها المخيف يمكن أن يتحقق ويرى النور إذا وضعت في

خدمة هذا الهدف مجموعة من التشريعات والقوانين الناظمة والصارمة التي تحمي حرية المواطن على كل صعيد وتصون إنسانيته وتبعد عنه الخوف المزمن والرعب المتواصل من السلطات الحكومية. إضافة إلى عدد آخر من الإجراءات والتطبيقات العملية والسريعة الكفيلة بتوفير الثقة والأمان والاطمئنان النفسي والشجاعة لدى المواطن الذي سوف يتجرأ ويبادر بعد فترة من الزمن للتشبث بمنهج الحياة المدنية ويدافع عن الحياة الديمقراطية بقوة.

ولعل من بين الإجراءات الهامة والضرورية بل والملحة في هذا المجال الإقدام بجرأة وتصميم وشجاعة على إصدار قانون لإلغاء عقوبة الإعدام في العراق بصورة مطلقة

إن إقرار مثل هذا القانون في العراق قد أصبح واجبا بل ضرورة إنسانية وأخلاقية ووطنية وسياسية واجتماعية ودينية لأنه على الأقل سيوقف عملية الهدر المتواصل للأرواح في العراق، وبمعنى آخر سيوقف الإبادة البشرية البطيئة التي تمارسها الديكتاتوريات المتعاقبة ضد شعب العراق طيلة السنين الطويلة الماضية على نحو متواصل تحت عنوان (عقوبات الإعدام) التي نفذت خلال الخمسين سنة الماضية بعشرات الآلاف من العراقيين بأسلوب مخالف لأبسط حقوق الإنسان ولأسباب سياسية تتعلق باختلاف الرأي دون أن يتمكن هذا الشعب المظلوم من الخلاص من هذا المصير المأساوي الدموي المفروض عليه بالقوة الغاشمة وشريعة الإرغام القهرية وإذا أردنا أن نسرح بتفكيرنا مع الخيال العاطفي قليلا ولو لبضعة دقائق معدودة فإن بإمكاننا أن نتخيل وجوه الآلاف من الرجال العراقيين الطيبين الأخيار الذين أعدموا لأسباب سياسية في كل العهود السابقة موجودة بيننا ومازالوا يعيشون وينعمون بالحياة معنا، لنراهم يحيون وسط عوائلهم وأبنائهم وأحفادهم وأتباعهم ويسهمون في الحياة العامة للبلاد لو لم تدفنهم تحت التراب تلك القرارات الجهنمية الظالمة من أحكام الإعدام الخاطئة والمتسرعة والحاقدة واللاقانونية والمجافية للحق والعدل والشرع في ظل الأحكام العرفية والانقلابات العسكرية وإذا تذكرنا أن كل انقلاب من الانقلابات الدموية التي قامت في العراق خلال الخمسين سنة

الماصية كانت تندب وتنعى كل الرجال الذين أعدموا قبل مجيئـــها وعلـــى يـــد الحكومات التي سبقتها أدركنا تماما أن جميع الرجال العراقيين الذين أعدموا في كل العهود والانقلابات منذ خمسين عاما وحتى اليوم هم أبرياء وأن موتـــهم كـــان جريمة غير مبررة وعملا غير عادل بل هو هدر فئوي متعمد للأرواح العراقية بـــلا طائل

وإذا كان هناك ما يشير إلى وجود إشكالات فقهية تفسيرية في إقرار مثل هذا القانون ـــ أي إلغاء حكم الإعدام في العراق ـــ في دولة إسلامية فإن الواجـــب الوطني والاجتماعي والديني يلقي مسؤولية خاصة على جميع رجال الدين الإسلامي المخلصين أن يوجدوا التفسير الفقهي والفلسفي والشرعي المناسب لإقرار مثل هذا القانون الحيوي الذي يهدف للخير العام والسلامة العامة وحماية الأرواح البريئة بما لا يتعارض مع الشريعة، ولعل فكرة عدم جواز تطبيق الأحكام الشرعية في عصـــر الغيـــبة حسب منطوق بعض نظريات الفقه الشيعي يمكن أن يكون مدخلا مناسبا للتجاوب مع هذه الفكرة الإنسانية الخيرة الهادفة لحفظ الأرواح والنفوس في العراق وإلغاء حكم الإعدام في هذه البلاد المبحرة دائما نحو العنف الدموي

٣ ـــ إقرار خطة جريئة تطبق بواسطة إجراءات تنفيذية حازمة لتعزيز وتقويـــة السلطة القضائية بكل أبعادها ومفاهيمها المعروفة في العالم وتطوير أوضاع الجـــهاز الإداري القضائي برمته بشكل يمكنه من قيادة وتوجيه الحياة المدنية بقوة في ظـــل الديمقراطية الحقيقية، والارتقاء به سريعا إلى مستوى استثنائي ورفيع من الناحيـــة المالية والعملية والإدارية. كذلك تسليح السلطة القضائية علـــى نحـــو اســـتثنائي بالإجراءات الكفيلة بتوفير القوة التنفيذية والإجرائية لفرض وتنفيذ قراراتها المستقلة وإعطائها الحرية الكاملة والصلاحيات الحقيقية الواسعة لتكون قادرة فعلا ليس على الدفاع عن القوانين وحماية حقوق المواطن في حياته اليومية فحسب، بل لتشـــكل ضمانة فعلية لحماية الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية وصيانة الدســـتور والمنهج الديمقراطي عموما في البلاد، وبمعنى أوضح تحويل السلطة القضائية في البلاد بكل ثقلها الدستوري والقانوني والاعتباري إلى سد منيع وعائق حقيقي أمام عودة

الدكتاتورية الدموية والأحكام العرفية الاستثنائية، ولتبقى في ذات الوقت منجأ أمينا وحياديا يحمي المواطن ويصون كرامته وحريته الشخصية والسياسية والاقتصادية ومعتقداته الدينية والفكرية من الاعتداء أو الاغتصاب أو التجاوزات خصوصا في المراحل الأولى لإقامة السلطة الديمقراطية التي تقود الحكم المدني، ريثما يتفتح وعي المواطن وتنطلق شجاعته المكبوتة والمسحوقة ليتوجه نحو التشبث بحقوقه المدنية التي يصونها القانون والدستور ويتدرب على التمسك بتلك الحقوق وعدم التنازل عنها أو التفريط بها أو التخلي عنها بسهولة بل القتال من أجلها بعد أن يكون قد عرف أهميتها الحيوية بالنسبة مصيره وحياته ومستقبله، وفي هذه الحالة يتحول مجموع أفراد الشعب إلى قوة ردع حقيقية ضد من يريد التطاول على الحريات أو تخريب الحياة المدنية خصوصا إذا حظيت مقاومة المواطن للتجاوزات بدعم وإسناد جدي من المؤسسات القوية ذات النفوذ والصلاحيات الفعالة التي يتم تأسيسها وإحياؤها سريعا ـــ كالصحافة الحرة المصانة والمحمية بالدستور، وبالبرلمان الحر ذو القوة التشريعية والصلاحيات الحقيقية الواسعة، والقيادات الحرة للهيئات والاتحادات والنقابات الخ

إن إيصال المواطن إلى هذا المستوى العالي من الوعي الكامل والإحاطة بواقع حياته والالتزام الاجتماعي الفعلي بحقوقه المدنية والدفاع عنها، يعني أن الدولة قد نجحت في توفير السلاح الأقوى لحماية الديمقراطية والقانون والدفاع عن النظام المدني والحقوق المدنية في مواجهة النزعات الدكتاتورية المحتملة والموجودة على كل المستويات، وأوجدت الضمانة الأكيدة لحماية الشعب من ردات الفعل الهمجية التي قد تقدم عليها القوى التي تسعى لإعادة الدكتاتورية ومنهجها الدموي إلى الحياة السياسية في البلاد مرة أخرى.

٤ ـــ إيجاد آلية محكمة وفق صيغة واضحة ومفهومة تحدد بموجبها العلاقة بين الدعم والإسناد والاعتراف والمباركة الدولية وبين التنفيذ الحقيقي والفعلي للخطوات السابقة الواردة في هذا البرنامج وجعل الالتزام بتنفيذ تلك الآلية هي الشكل المشروط الذي يتم من خلاله التعامل مع النظام أو السلطة التي يمكن أن

تقوم في العراق على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتجارية وغيرها

إن إنجاز مثل هذه النقاط الأساسية آنفة الذكر وتطبيقها جديا كفيل بنقل البلاد إلى الأجواء المناسبة لتطبيق الديمقراطية (وهي النظرية العالمية ذات الأبعاد والمواصفات التي لا يمكن القفز فوقها).

غير أن تطبيق ذلك ربما يتطلب وقتا وفترة زمنية انتقالية يتم خلالها إنجاز متطلبات نقل حالة البلاد والمجتمع والسلطات بالكامل إلى الحياة الديمقراطية الحقيقية المرتكزة بالأساس على

أ ــ دستور دائم يصون الحريات بكل أشكالها ومستوياتها على أن يحمى هذا الدستور في المرحلة الأولى من بدء الحياة الديمقراطية على الأقل بمواثيق ومعاهدات قانونية مقرة ومكتوبة وموقعه من جميع القيادات الوطنية والهيئات والشخصيات ذات الشأن في البلاد تحت إشراف دولي نافذ منعا لتجاوزه أو الانقضاض عليه أو الانقلاب ضده

ب ــ سلطات قضائية حرة مستقلة بكل معنى الكلمة وذات نفوذ فعال تتمتع بقوة إجرائية حقيقية نافذة تدعمها وتؤكدها وتحميها نصوص واضحة في الدستور الدائم

جـ ــ برلمان ديمقراطي حر يكون سلطة حقيقية للتشريع وليس واجهة لحكم عسكري على أن لا يكون في عضويته أية نسبة من نسب التعيين ويستمد قوته الفعالة من أصوات الناخبين الأحرار في المناطق الانتخابية وليس من قوة الدولة أو الأجهزة الأمنية

د ــ رئيس جمهورية منتخب من الشعب مباشرة على أن تجري الانتخابات الرئاسية التعددية تحت إشراف دولي يسمح للجان الدولية بالاطلاع المباشر على الترتيبات الخاصة بعملية الانتخابات، وتكون مدة الدورة الرئاسية أربع سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط ولا يجوز بقاء رئيس الجمهورية في السلطة أكثر من

دورتين متتاليتين بأي حال من الأحوال، على أن ينص بالدستور أن أي تمديـد أو تجاوز لهذه المدة القانونية لولاية الرئيس هو خرق للدستور وانقلاب على الحيـاة الديمقراطية والحياة المدنية في البلاد يتوجب مقاومته بكل الأساليب.

هـ ــ سلطة تنفيذية تقودها حكومة تتمتع بصلاحيات واسعة جدا يرأسـها رئيس الوزراء وتتم محاسبته ومراقبة عمله من قبل كل من رئيس الجمهورية مـن جهة والبرلمان من جهة أخرى لذلك فإن التنافس والصراع لا يتوجه أو يتركز نحو منصب رئيس الجمهورية بل يتوجه نحو الوزارة ذات الصلاحيات الواسعة في البلاد وفي كيفية التنفيذ الأفضل للمشاريع والمنجزات التي تخدم البلاد حيث يطلب مـن رئيس مجلس الوزراء تقديم كشوف دورية عن أعمال حكومته، كما هو الحال في الحكومات الديمقراطية الحرة

و ــ مواطن حر وشجاع يتمسك بحقوقه المدنية تحميه القوانـين النـافذة والسلطات القضائية الحرة

ز ــ رأي عام عراقي شجاع يتم استنهاضه وتكوينه وفق المعايير والأسـس التي أشرنا إليها آنفا ويكون ذو سلطة مؤثرة ونافذة على عمـل الدولـة بكـل مستوياتها يستمد قوته من الوسائل الديمقراطية المشروعة والمعروفة والمعتادة في جميع بلدان العالم مثل ــ الصحافة والإعلام الحر ــ التنظيمات النقابيـة الحـرة ــ والبرلمان ــ والحريات العامة المنصوص عليـها في القوانـين كحريـة التظـاهر والاجتماع والأحزاب...الخ

أما ما يمكن أن ينشأ من تعقيدات ومشاكل جانبية في المواضيع الفرعية فيمكن حلها من خلال تنظيمها بلوائح وتشريعات وقوانين خاصة تعرض على المؤسسات الدستورية الشرعية ذات الاختصاص لإقرارها وإعطائها الصفة القانونية النافذة في إطار الحياة الديمقراطية السائدة.

لعل هذا هو ملخص رأينا ووجهة نظرنا وقناعاتنا في ما يجب أن يكون عليـه إطار الحل الدائم والثابت لمعضلة الحكم والسلطة في العراق، وهذا المقترح الآنـف

الذكر هو الذي نتبناه وندافع عنه ونناقش بشأنه أما تطبيقه فليس بالضرورة أن يتم بواسطة الحرب الأهلية المتوقعة أو المجزرة الدموية المنتظرة التي يمكن أن يقتل فيها الآلاف من العراقيين بل يمكن أن يطبق بواسطة الانتقال السلمي إلى السلطة من خلال إشراف دولي محايد واسع ومباشر.

غير أنه من الواجب أن نعترف أن جميع الدلائل تشير بأن مثل هذا المشروع سيبقى اقتراحا نظرياً لا يمكن تنفيذه في الواقع العملي ما لم يوافق عليه كل من النظام والمعارضة في وقت واحد وهذا الأمر بعيد عن التحقق حتى الآن فالنظام القائم في البلاد لا يرضى ولا يتقبّل على الأرجح الاقتراح لأنه بالأساس لا يعترف بشيء اسمه المعارضة ولا يجد حاجة لإجراء أي تغيير نوعي في منهج الحكم وهذا الأمر ينطبق على جميع المشاريع النظرية الأخرى التي يراها ويقترحها الآخرون بما فيهم المعارضة

أما المعارضة العراقية التي لا ترضى بغير إسقاط السلطة وإزالتها بالقوة، وهو الشعار الذي رفعته أكثر من ثلاثين سنة دون أن تستطيع تحقيقه فهي ربما ترفض حتى عرض هذا المشروع على النظام كمشروع مطلبي لتقترح تنفيذه سلمياً وديمقراطياً تحت إشراف دولي وإقليمي.

لذلك فمن المرجح أن هذا الحل الذي يدعو لتطبيق الديمقراطية والتعددية والانتقال إلى الحياة المدنية البرلمانية الحرة هو مرفوض عند كل من النظام والمعارضة في الوضع الراهن حتى الآن رغم كونه الحل الأمثل

أما إذا استطاع الطرفان ــ النظام والمعارضة ــ التسلح بالشجاعة الكافية وإبعاد المصالح والمنافع الذاتية ووضع مصلحة البلاد العليا ومصلحة الشعب العراقي ومستقبله ومصيره أساساً في تحديد الموقف السياسي فإن الخروج من الأزمة المستعصية ووقف الصراع الدموي الطويل الذي استنزف الكثير من الضحايا والأرواح العزيزة والطاقات الوطنية يصبح أمراً ممكناً ومعقولاً وقابلاً للحل الرضائي

الوطني في إطار الإنتقال السلمي إلى الديمقراطية والتعددية وفق المعايير والأسس التوافقية التي ذكرناها وشرحنا مفهومها في هذا البحث.

أما إذا لم يحصل ذلك فليس أمام أحد سوى الإنتظار ليرى ماذا سيسفر عنه مثل هذا الاستغلاق المستحكم في الوضع السياسي العراقي.

وزاره الداخليـــه
مديريه الامن العـــامـــه
الشعبه الجنائيـــــه

بسم الله الرحمن الرحيـــم
الجمهوريه العراقيـــــه
//ســري وشخصــــي //

العدد / ٢٦٢٧
التاريـــخ/ ٢٤/ ٤/ ٩٧٣

دائره شؤون قانون السلامه الوطنيه - ديوان رئاسه الجمهوريـــه

الموضوع/ قـــــرار حكـــم

الحاقاً بكتابنا المرقم ش٢ / ٦٠٠١ فـــــــــي ٧/ ٤/ ١٩٧٣

بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٧٣ تشكلت رئاسه محكمه الثوره ونظرت في القضيه المرقمه (٢/ ٩٧٣ ش٢) الخاصـــه بالمتهمين علي عبد الله كنون وجماعته وفق الماده (١٦٤/ ٢٠٤ من ق٠ع و٢٩ فقره بمن قانون الاسلحه) وتم اجراء المحاكمه عن تهمه حيازتهم الاسلحه الاوتماتيكيه والتفجرات والقنابل اليدويه والظـــروف واصدرت القرار التالــــــــــي /-

١ .الحكم على المتهم علي عبد الله كنون بالإعدام شنقاً حتى الموت وفق الماده (١٦٤/ ٣من ق٠ع)

٢ .الحكم على كل من هاشم علي رمضان وحسين محمود شلال وظاهر ملا هتو وكريم عمر رشيد وفق الماده ٢٠٤/ ٢ من ق٠ع) بالسجن لمده سته سنوات مع احتساب مده الموقوفيـــه .

٣ . الحكم على المتهم عاشور عبد الله كنون بالسجن لمده عشره سنوات وفق الماده ٢٠٤/ ٢ من ق٠ع)

٤ .الحكم على كل من كامل صالح خضير وحسين علي واحد بالحبس لمده ثلاثه سنوات وفق الماده ٢٩ ب من قانون الاسلحه النارية مع احتساب مده الموقوفيه

٥ .ولعدم كفايه الادله ضد المتهمين جمعه عبد الله سليم ووعد عاصي رشيد وجمعه عبد الكريم محمود قررت المحكمه الافراج عنهم وفق الماده (١٨٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائيـــه .

٦ .الحكم غيابيا على المتهمين الهاربين كل من باقر ياسين احمد العزيز الملقب (باقـر عبد الرضـــا) واحمد ذنون كريم الملقب (ابو مدين) وضرغام عبد الله الملقب (ياسين احمد) واحمد محمد حسين العزاوي الملقب (احمد ابو الجبن) وطالب عبد الله كنون بالاعدام شنقا حتى الموت وفق الماده (١٧٥/ ٢ بدلاله الماده ١٦٤ من ق٠ع) .

٧ . مصادره الاسلحه والاعتده وارسالها الى مديريه العينه وقد صدر القرار باتفاق الاراء وافهم علنا وسلمت كافه المبرزات للمحكمه باستثناء المتفرقعات التي ارسلت الى آمريه مخازن عتاد القاعده لاتلافها للتفضـــل بالاطـــــــلاع رجـــــاء .

موقع/
اللـــــواء
مدير الامن العـــــام

نسخه منه الـــــى /-
مجلس قياده الثوره - مكتب امانه السر
مجلس قياده الثوره - مكتب السيد نائب الرئيس
وزاره الداخليـــــــــه
وزاره العـــــــــدل
رئاســـه محكمــــه الثــــوره
محافظـــــــه كركــــوك
مديريه امن المحافظات الشماليــــه
مديريه القيـــود الســـــريـــه

للتفضل بالاطـــــــلاع والحاقا بكتابنــــا اعــــلاه رجــــاء .

(يتبــع لطفــــا)

((تابـــــــــــع لطفــــــاً))

مديريه امن محافظه ( ) للعلم واتخاذ مايلزم بصدد المتهمين الهاربين وارسالهم الى مديريه الشعبه الثانيه لغرض تنفيذ العقوبه الصادره بحقهـــــــــــــم .

مديريه السفر والجنسيه العامـــــــــــه / للعلم والتأشير فيما يخص المجرمين الهاربين رجـــاءً .

مديريه سجن ابي غريبــ الخفيفهــ الثقيله / اشاره لكتاب رئاسه محكمه الثوره المرقم ١٩١٢ فـــــي ٢٤/٤/١٩٧٣ للعلـــــم رجـــــاءً .

مديريه الشؤون السياسيهــ الشعبه الثانيـه / للعلم وتعميد اليكم المتهمين الثلاثه المفرج عنهم مـــع الثانيه ووصل بتسليم الاسلحه والاعتده الخاصه بالقضيـــه اعلاه لاتخاذ مايلزم بهذا الصدد واعلامنا بالنتيجــــــه .

امريه مخازن عتاد القاعـــــــــــــده / الحاقاً بكتابنا المرقم ٢٦١٩ في ٢٥/٤/١٩٧٣ للعلم رجـــــــاءً .

مديرية امن الدائـــــــــــــره ⁞ الحاقاً بكتابنا المرقم ٢٥٨٩ في ٢٤/٤/١٩٧٣ للعلم

امريه معتقل الفضيليـــــــــــــه ⁞ للعلـــــم والتأشيـــــر .

مديريه الشعبه الجنائيهــ المحاكمـ اوامر القبض/ لاتخاذ مايلزم بهذا الصدد مع التأشير في السجلات المختصه .

((٢٠ نسخه طبق الاصل))

الجمهوريه العراقيه
وزاره الداخليه
مديريه الامن العامــــه
/الشؤون السياسيه/

بسم الله الرحمن الرحيم
/ســـري وشخصـي /

العدد / ش٢ / ٦٠٠١
التاريــخ / ٢ / ٦ / ١٩٧٣

الى :
دائره شؤون قانون السلامه الوطنيه ـ ديوان رئاسه الجمهوريه

م: احاله متهميـن

ثبت بنتيجه التحقيق الذي اجريناه مع المتهمين كل من عاشور عبد الله كون وعلي عبد الله كون وهاشـم علي رمضان وسمين محمود شلال وظاهر ملا هتو وجمعه عبد الله سليم وجمعه عبد الكريم ووعد عاصي رشيـد وكريم عمر رشيد بهـل صالح خضير وحسين علي واحد انهم استلموا اسلحه اوتوماتكيه ومتفجرات من جهه اجنبيه لغرض القيام باعمال التخريب والنسف والاغتيالات في انحاء القطر بالاشتراك مع المتهمين الهاربين كل مـن باقر ياسين احمد العزيز الملقب (باقر عبد الرضا) واحمد ذنون كريم الملقب (ابو مدين) وضرغام عبد الله الملقب (ياسين احمد)واحمد محمد حسين العزاوي الملقب (احمد ابو الجبن) وطالب عبد الله كون .
عليه نرفق طيا القضيه المرقمه ٢ / ١٩٧٣ الخاصه بهم راجين التفضل بعد مطالعتها احالتها الى محكمـه الثوره لمحاكمتهم وفق المواد ١٦٤ / ٢٠٤و٢٠٥و٢١١و٢٩ ١٩٧ / ٢١/٤ و ٢٩ فقره (ب) من قانون الاسلحه رقـم ٢٣لسنه ١٩٦٩ المعدل والتكرم باعلامنـــــا

موقع / اللواء
مدير الامن العــــام

المرفقات:
١ـ اضباره

نسخه منه الى :
مجلس قياده الثوره ـ مكتب امانه الســر
مجلس قياده الثوره ـ مكتب السيد نائب الرئيس
وزاره الداخليــه
وزاره العــدل
محكمه الثــوره

محافظه كركوك
مديريه امن المحافظات الشماليه
مديريه امن محافظه كركـوك
رئاسه استئناف محافظه بغـداد
رئاسه الادعاء العــام
مديريه القيود الســريه
حاكميه تحقيق امن بغــداد
مديريه الشعبه الجنائيــه ، نرفق طيا النسخ الثانيه من القضيه المشار اليها اعلاه راجين الايعـاز لاستلامها وتبليغ احد منتسبيكم لمراجعتنا لاستلام المبرزات الجرميه الخاصه بها والمدرجه في محضر الاتهام مع العلم بان الموقوفين المذكورين اعـلاه موجودين حاليا في آمريه معتقل الفضيليه واعـلامنـا .

المرفقات:
١ـ اضبـاره

(٢٠ نسخه طبق الاصل

الفهرس

لوحة الغلاف للفنان مكسيم كانتور
صمم الغلاف الفنان جمال سعيد

هذا الكتاب

لا زمان يناسب إصدار هذا الكتاب مادام يصر على كشف الحقائق المرة
قول ما لا يقال... لذلك فهو لابد أن يصدر في وقت يغضب الأطراف التي
صر على إبقاء المعارضة العراقية هزيلة، ضعيفة، عميلة، منقسمة، سيئة
سمعة، مرتهنة للدول الأجنبية...

ولما كان الكاتب يرفض الإشتراك في المؤامرة الجهنمية التي يعمل
يتورطون فيها لتفتيت كيان العراق وإبادة شعبه فإنه لا يتردد عن قول ما لا
قال من حقائق ووقائع ومعلومات وآراء تغضب المتآمرين..

يشخص الكتاب ست مراحل في تاريخ المعارضة العراقية ـ المرحلة
لسورية ـ والليبية ـ والإيرانية ـ والخليجية ـ والأمريكية ـ وأخيراً مرحلة
نعدام الوزن...

وبواقعية شديدة يتحدث الفصل الثاني عن واقع المعارضة داخل العراق
يحلل أهم خصائصها ومميزاتها وآفاق مستقبلها.

يطرح الكاتب رأياً إشكالياً مثيراً حول استحالة نجاح جبهة وطنية
عراقية حقيقية على صعيد الحكم أو المعارضة، ويشرح بالوقائع التاريخية
أسباب ومبررات مثل هذا الرأي الصارم.

أما صحف المعارضة وعلاقاتها الفضائحية الخفية وخطها الإعلامي
والتوقعات المستقبلية لمساراتها وقائمة بأسمائها وعناوينها منذ ثلاثين عاماً
فهي موضوع لفصل مستقل.

كذلك محنة السفراء العراقيين والموظفين الكبار والقادة العسكريين الذين
التحقوا بالمعارضة والفجيعة المرة التي واجهوها والإساءات التي ارتكبت
بحقهم فهي تحتل فصلاً مطولاً.

أما البحث التحليلي الأساسي والمفيد فيتمثل في الحل الأمثل الذي
يطرحه ويقترحه الكاتب كبرنامج وطني جريء للخروج من الأزمة التي تحيط
بالنظام والمعارضة في آن واحد.

